



حاشية ابن عسكروني للعلامة زين الدين المرصفي

الحفظ والارشاد

AP An 252

بسم الله الرحمن الرحيم

الهي قضيا يا شوقنا وجهه اليك وطوايا ضمائر نفوسنا غير
خائفة عليك اقمنا بالغ حجتك علي جميع اجناس الموجودات و
رسمت خاصة العدم علي كل نوع من ساير المكنات ونحمدك اللهم
علي عظيم سلطانت وشكرتك علي عيم برك وذنون احسانك ونصل
وسلم علي من شرحت بهديه حقايق العرفان وكشفت بنور التصديق
مجلجابه نتائج البرهان سيدنا محمدا المحضوص باعظم المناقب المميز
من بين اخوانه النبيين باكرم الوسايل والمطالب وعلي آله
المقتفين لفصل قضايه وصحبه الذين بذلوا بغيرهم في انتفاع بحبته
ومرضايه اما بعد فيقول قائل ظلال الله وقايد زمان العقلة
والسهور زيني بن احمد المرصفي الصادق اتاح له مولاه بفضل اسباب
الرشاد ان اجدي سلم يرتقي به الي غفوات غرفات العلوم واهدي
معلم تقضي لديه مناسك القصد في عرفات كل معلوم من المنطق
الذي نطقت بفضل شواهد واست علي سماك سما المعارف قواعد
فكانت درة اخرجت من ظلمات بحار الغنوت الحكيمة وزهرة اقتطعتها
انامل الافكار من عروشن غروسها الفلسفية فهو وان يكن لا وابد
قواعدا قانصا الا انه قد خرج من بني فرن ودم لبنا خالصا فبقعه
بين جميع الغنوت لا ينكر وفايده الاستقال به اشهر من ان تذكر
وقد اعتنى افاضل المحققين به قديما وحديثا واحسنوا في تدوين
مسائله الجليلة حديثا فصفوا فيه ما بين مطول طال شرحه
وموجز بني علي همام التحقيق مرجه وكانت الرسالة الاثيرة
فيه من ابهي ما يسر بصنوبها الساري مع شرحها القاضي القضاة
شيخ الاسلام زكريا الانصاري فانهما في تشابه الوصفى كرضي لبنان
وفي تنازع الطبع قد اقدامت عنصر الحسن والاحسان وقد تراخى علي
خدمته جميع من افاضل الاعلام ولا عروفا للمورد العذب كبير الزحام
كالهاب

كالشهاب القليوبي والهام الفيومي والعلامة الفينيس والهام
الرجي والجمال الحفني والمحقق الملوي والمدقق ابو السعادات الطار
سقي الله مضاجعهم غيبوث الرحمة والحقابه علي خير مع اتمام الفضل
والثمة وقد اتفق كل منهم في خدمته علي قدر وسعه والكل حراهم
الله خير الميسال جصدا في تحريره وجمعه الا ان بعضها لا يفتي عن البعض
والوقوف عليه نافلة لا تقع موقع الغرض مع انه ربما عز علي الطالب تيسرها
وسر من هي لديه ان يغير وجهه ولا يغيرها ولو سبل الناس التراب
لا وشكوا اذا قبلها تواتر يملوا ويغنوا علي انه لو سير جمعها فربما
لكل طالب ربما شوشت فكرة لتفرقها في جميع المطالب فيعشني الهمة
حين وقعت عليها وعكفت بصدق التدبر والانتقاة اليها الي
تخلص ما اودعوه فيها من تعاشي التحقيق وتخلص ما تفرق في
تضاعيفها اي تعريف موضحا ما تركوه يذيل الحقا مستورا ومصرحا
بما تعين التصريح به مما لم يكن في خلاصها شيئا مذكورا منها علي ما وقع
لهم ما اقتضته الطبيعة البشرية مع التعويل في ذلك علي تجبيرات
الاعلام وتخيراتهم المرضية هذا مع اعترافي باعترافي من مجور معارفهم
العرفية واقصادي بقصوري عن ارتقاء قصور قضايهم العلية فان
كان لي فضل فمنهم اخذته ولولا سنا الشمس ما بهر البدر ثم ما اطلعوه
عن العز ونهت في الغالب عليه وما كان ابو عذرة احد منهم نسبة
لاداء الامانة اليه راجيا من الله بلوغ الامل وحسن الاخلاص
في القول والعمل به وهو المسؤول ان يديم لها بين ارباب الالباب نقيا
وان لا يجعل فيهما من الذين يحسون انهم يحسون صنعا فهو
حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الحمد
مصدر حمد كسم والمصادر متنوعة للاحداث من غير الاعتبار نسبة
الي فاعل او فاعليه ويقال له القدر المشترك وهو امر غير فان الذات
لانه من مقولة الفعل الانفعال وقد يراد بها الاحداث معتبرة

من حيث نسبتها الى الفاعل وناييه والاول المبني للفاعل والثاني المبني
للمفعول وقد يراد بها الهيئات الفارة المترتبة على الاحداث ويقال
له الحاصل بالمصدر وليس المراد به الاثر المترتب على المعنى المصدري
كالام على الضرب كما افاده الفاضل عبد الحكيم في حواشي اللاري وهي
حقيقته في الاول مجاز في غيره وقيل حقيقته في الجميع والمعنى الاخير هو
المعنون عنه قارة بالفاعلية ان اعتبرت الهيئة اثر للمبني
للفاعل وبالمفعولية ان اعتبرت اثر للمبني للمفعول ويعبر عنه
الدوارة بالكون فاعلاد وعن الثاني ايضا بالكون مفعول فلا فرق
بين العبارتين الا بالاجمال والتفصيل كما صرح به الفاضل الكليني
وغيره وهما عبارة عن نسبة قضية قابلة بان هذا فاعل او مفعول
ويصح حمل الحمد هنا على كل من الاحتمالات الثلاث اما على كون ال فيه
استغراقه فلا بد من جميع المحامد مطلقا على الاول او جميعها الصادر منه
له تعالى او لغيره او الصادر من غيره تعالى له او لغيره على الثاني بوجهيه
او الاثار المترتبة على محامده خواص غيره كذلك على الثالث بوجهيه
او الاثار ايضا مختصة به والجنسية كالاستغراقية لانه لا فرق بين الجنس
والاستغراق في افادة اختصاص جميع المحامد له تعالى على هذه الوجوه
اما الفرق بان الجنس لا يحتاج الى معونة المقام الخطابى بخلاف الاستغراق
كما قال الفاضل عبد الحكيم واما على كونها للمعهد فلا بد من المعهود وهو نوع
المحامد الكامل مطلقا من غير اعتبار تقييده بصدره منه او من خواص
عباده له تعالى على الاول او نوعها الكامل الصادر منه او الصادر من
خواص عباده على الثاني بوجهيه او الاثار المترتبة على نوع محامده
او محامد خواص عباده مختصة به تعالى قال المولى ارتضا على خان في
حواشي الحوش الزاهدية على الروائية الاستغراق لا يمكن على تقدير
ارادة المبني للفاعل لان من الحمد والحامدية ما هو صفة لغيره والام
يكنى غير محامد او كل صفة لما سواه لا يمكن اثباتها له ولا يفعل اختصاص
بها

بها واما على تقدير المجهول فلا ريب في صحة تلك الودادة اذ كل صفة
كالية للمخلوق في بادي النظر في الحقيقة له تعالى لانه هو المعلي
له ومن حمد غيره تعالى فانما يحمد مصنوعا من مصنوعاته تعالى فلا محذور
في الكون حقيقة الا وهو جل محمده اهر قلت بل لا حمد ولا حامدية
صفة لغيره تعالى ايضا اما على مذات اهل الظاهر فلما قاله الشهاب
الحقاجي وغيره من ان كل ما هو موجود في الوجود صفات وافعال
مخلقة تعالى ابتد او بوسط كل اوسط اذ هو الخالق للفعل والفاعل
والموجود له واعي والله خلقكم وما تقولون وهذا لا ينكر احد من العقلاء
فاذا احصرت المحامد فيه تعالى وقيل انه لا حمد لسواه نظر لهذا فلا ضرر
فيه وهذا ما يجري في المقام الخطابى ادعا ومبالغة من منع واداد انه
لا يتأتى باعتبار اللفظة وعرف الخطاب حقيقة فقد وقع في كلامهم
مرة بعد اخرى ما يدفعه فتذكر ولا تكن من الغافلين اهر وقال الفاضل
عبد الحكيم في حواشي البيضاوي الحمد وان نسب لغيره تعالى كما او
خلقا لكنه في الحقيقة بكلمة له تعالى فالاختصاص بالنظر للحقيقة
فهو تخصيص ادعائى بالنظر الى الظاهر تحقيقى بحسب الحقيقة اهر
واما على مذات اهل الحقيقة فلما قاله القيصري وغيره منهم ان محامد
العباد في الحقيقة حمد الحق ايضا نفسه في مقامه التفصيلي المسمى
بالظاهر من حيث عدم مغاير فقال هو الحامد والمحمود جميعا وتفضيل
كما قيل لقد كنت دهر اقبل ان يكتشف اللفظ اخالك اني ذاك لك شاكر
فلما اضنا الليل اصحيت شاهدا بانك مذكور وذو ذكر قال الحال الحفنى
المراد بالحمد المعنى المصدري والحاصل بالمصدر وهو الحامدية والمحمودية
او المحمودية او المحمود عليه وخيرها الحامدية لما فيه من التليخ لحديث
لا احصي ثناء عليك الخ والمعنى الحامدية الكاملة مختصة به تعالى اهر
واستبعد العلامة الامير ارادة الحاصل بالمصدر بتسمية قال لانها لو كان
نسبان فانيان للمصدر بل يبقى على حاله اهر وعورض بما تفرست له في سمع

حواشيه الملوية ثم حمل الحمد على المحمود به من الصفات الكالية والمحمود
عليه من النعم والمزايا المرصية مما يبعد ارادته هناك لا يجني وأشار
بقوله والمعني الحامدية الخالي اعتبار عهديه ال وليس بمنقذين كما
علمت فتأمل بقى ان جملة الحمد لله علي جعلها خبرية قضائية وهي اما
شخصية ان جعلت ال عهديه او كلية ان جعلت استغراقية او جزئية
ان جعلت جنسية في ضمن فرد غير معين او مهمل ان جعلت جنسية
في ضمن فرد غير معين او مهمل ان جعلت جنسية لافى ضمن شئ ومقام
الحمد ياتي عن احتمال الجزئية وان صح في نفسه واعتبر بعضهم كون ال
جنسية طبيعية باعتبار تقين مدخولها ذهنا وتشخصه فيه وهو مبني
علي انها قسم به براسها واما علي ما ذهب اليه بعض من اندراجها في
الشخصية لان نفس الماهية من حيث انها صورة حاصلة في العقل جزئي
شخصي وما ذهب اليه بعض اخر من اندراجها كما اطال في بيانها شارح
المطالع وغيره وقد نازع فيما بعضهم فادحاجة لجمل الاحتمالات خمسة وعلي
اوسط هذه الاقوال يظهر قول محلة التهذيب تغلاد عن شيخه العدوي
ان ال ان كانت جنسية تكون القضية شخصية لان الجنس الحقيقة المعينة
في الذهب اي الشخصية فيه هو يندفع عنه اعتراض المدقق العطار لا
يساعده اصطلاحهم فان القضية الشخصية ما كان موضوعها جزئيا
حقيقيا الخ ما اطال به مما هو شبهة من لم يذهب الي اندراجها في الشخصية
اذ من المعلوم ان الجاري علي احد قولين مثلا لا يتجه الرد عليه بالآخر
فقوله لا يساعده اصطلاحهم ان اراد اصطلاح جميع المنطقيين فممنوع
لما علمت وان اراد اصطلاح من ذهب الي عدم اندراجها في الشخصية
فسلم ولكن لا يتجه الرد به فتأمل الذي فيه اطلاق المبهم عليه تعالى
والحق جواز ذلك خلافا لمن منعه لوروده في الكتاب والسنة كثيرا وحمل بعض
المحققين المنع علي ما اذا لم يقينه الصلة بأن لم تكن خاصة به وسبق قلم
المحقق الشهاب في عناية فقال في قراءة من قرأها من انعم عليهم دليل
علي

علي جواز اطلاق الاسماء المبهمة مكن عليه تعالى كما ورد في الاحاديث المشهورة
يامن بيده الخير ونحوه فلا يفرض ما نقله الحفيد عن صاحب المتوسط
من منعه اه اذ لا يجني عدم صحة اطلاقه عليه تعالى في هذه القراءة كالقراءة
المشهورة ثم من المعلوم ان الموصول وصلته في قوة المشتق اي المانع
ولم يعبر به لاقتضا المقام الاطنا ب مع ما فيه من التنبيه علي ان عطايه
تعالى وصحة لعبده مقرر في ذهن كل احد والافتقار في جميع الاحوال
والشؤون اليه تعالى اعدل تشاهد علي ذلك فان وضع الموصول علي ان
يطلقه المتكلم علي ما يعتقد ان مخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بمشعر
حاصل له وللهذا كانت الموصولات معارف كما هو مقرر في محله ولان مذهب
الاشعري ومنابعه انه لا بد من التوقيف في خصوص المادة المستولة قال
في الواقع وهو المختار للاحتياط فلا بد من الاستناد الي ان اذن الشارع
وان ذهب كثير الي الجواز علي اختلاف اراهم في ذلك كما هو مفصل في
المواقف وغيرها منع من المنع وهو الاعطاء في المصباح منحه اعطاه
والمحنة بالكسر في الاصل الشاة او الناقة يعطيها صاحبها رجلا يشرب لبنها
ثم يرد لها اذا انقطع اللبن ثم كثر استمالة حاجتي اطلقت علي كل عطا ومنحة
منها من بابي تقع وضرب اعطيته والاسم المنحة اه وفي القاموس منحه
مكنه وضربه اعطاه والاسم المنحة اه فنقول من قال انه الاعطاء بدو
مقابل اه لا وجه له الا ان يحمل تفسيره بذلك علي خصوص المقام ثم فتح
عين مضارعة قياسي وكرها سماعي فلا يرد علي الثاني قاعدة ان الفعل
اذا كانت عينه اولامه محر فاحلقيا وكان غير ذال علي المغاخرة كسال سبال
ومنح يمنح يتعين فتح عين مضارعة فان حمل ذلك حيث لم يسمع فيه خلافا
وقد سمع كما علمت ومنح يتعدي لمفعولي به بنفسه وتعديته بالباها لتقينه
معني حضي خص وفاقشته الهمام بان لطفه تعالى عام لا يخص احبته اي بل
يشمل كل احد حتي الكافر قال تعالى الله لطيف بعباده فقد اطلق وصف
العبودية وهو يعم البار والفاجر واجاب عنه ارباب الحواشي بان ال في اللحن

للحال اوبان الخصوصية ليست باللفظ فقط بل به مع التوفيق وزيت
 المدقق العطار الجواب الاول بانه لم ينص احد من علماء العربية علي ان
 ال من معانيها الحال وان اشتهر علي السنة كثيرا قلت ال الكالية هي
 بعينها العهدية حيث كان المعهود الفرد الكامل من حقيقة مدحها
 كما صرح به كبير من اعلام المحققين بل هو نفسه في حواشي السلم صرح
 بذلك وتضمن من كان في حاشية الملوي وغيره معني اكرم اسهل لعدم
 احتياجه لذلك كله واما قول بعض ان الباز ايدة ولا حاجة للتضمن
 فيرده انها لا تتراد في المفعول قياسا وان ابدى لزيادتها الفاضل الكندي
 نكتة وهي الاشعار بالعلالة علي التكرير والدوام كما في قولهم اخذت الخطام
 واخذت بالخطاب فيكون فيه اشارة الي ان مع الله تعالى داية غير
 منقطعة كما حققوه في قوله تعالى باسم ربك فتدبر اجبت اصله
 احببه علي وزن افعله جمع قلة استعمال مجاز في جمع الكثرة بقرينة المقام
 ويصح استعماله جمع القلة في حقيقة فان القلة والكثرة من الامور الا
 ضافية فالمراد بهم مطلق مومن او خصوص الكامل وقلة الاول بالنسبة
 للكفار والثاني بالنسبة للعوام افاده المدقق العطار قلت وقوله ويصح
 استعمال جمع القلة الخ اي بان يدعي ان جميع المومنين او اخصائهم اقل من عشرة
 عدد او يكون هذا كناية عن كونهم قليلا جدا بالنسبة للكفار والعوام
 كذا ينبغي فهم عبارته والاخذ بظاهرها محل بها كما لا يخفى والاحبة جمع
 حبيب فعمل بمعنى فاعل او مفعول وفي عناية الشهاب او معناه
 استعمالا للمشتراك في معنييه بنا علي جوارحه او انه مستعمل في احدها
 واردة الاخر لانه لازم له كما قيل ما جبر المحب الا يجب اه قال البيضاوي
 المحبة ميل النفس الي الشيء لحال ادرك فيه بحيث يحلها علي ما تنفر به
 اليه والعبد اذا علم ان الحال الحقيقي ليس الا الله تعالى وان ما يراه كما
 لا يخفى من نفسه او غيره فهو من الله او بالله والي الله لم يكن حبه الا الله
 وذلك يقتضي ارادة طاعته والرغبة فيما يقر به فلذا فسرت المحبة بارادة

الطاعة

الطاعة وجعلت مستلزمة لا تباع الرسول في عبادته والمحرص علي مطاوعة
 ومحبة الله للعبد رضاه عنه وكشف المحجب عن قلبه فيقر به الي جناب
 عزه وبواريه في جوار قدسه فعبر تعالى عن ذلك بالمحبة علي طريق
 الاستعارة والمقابلة اي في نحو قولهم يحبهم ويحبونه اه يتصرف قال
 الشهاب في عنايته ذهب عامة المتكلمين الي ان المحبة نوع من الارادة
 وهي لا تتعلق حقيقة الا بالمعاني والمنافع فيستحيل تعلقها بذاته
 تعالى وصفاته فاذا قيل ان العبد يحب الله فمعناه يجب طاعته وخدمة
 وثوابه واحسانه واما محبة الله للعبد فعبارة عن ارادة ايصال الخير
 والمنافع في الدين والدنيا اليهم وهما مجازان من اطلاق المألوم علي
 اللازم او استعارة بتعبية قال وقد اغتر بهذا صاحب الكشاف حتي طعن
 فيمن ادعي محبة الله بحال يليق واما العارفون فقالوا ان العبد يجب
 الله لذاته واما محبته لغير ذاته فدرجة نازلة قال القرطبي رحمه الله
 تعالى المحبة عبارة عن ميل النفس الي الشيء المستند فاذا قوي ذلك كسبي
 عشقا والبغض تقرة الطبع عن المولم فاذا زاد سمي مقننا ولا يظن ان المحبة
 مقصور علي المحسوس وهو سبحانه وتعالى لا يدرك بالحواس ولا يمثّل
 في الخيال فلا يجب لانه عليه الصلاة والسلام سمي الصلاة قرّة عين
 وجعلها ابلغ المحبوبات وليس للحواس فيها حظ بل حس البصيرة اقوي
 من البصر الظاهر والقلب اشتدادا كما من العيني وجمال المعاني المعقولة بالقل
 اعظم من جمال الصورة الظاهرة للابصار فتكون لا محالة لذة القلوب بما
 تداركه من الامور الشريفة الالهية التي يحل ان تذكركها الحواس اتم وبلغ
 فلا معني للمحب الا الميل الي ما في ادراكه لذة فلا ينكر حب الله الا من قبله
 العصور في مرابط البهايم نعم هذا الحب يستلزم الطاعة كما قال الورد
 نقصي الاله وانت تظهر حبه هذا العمري في القياس بديع لو كان حرك
 صادقا لاطعته ان المحب لمن يحب مطيع وهذا معني قول البيضاوي
 بحيث يحمله الخ فانه يشير الي ان ما ذكره الخ المتكلمون نظر للفظ والتفسير

المذكورة في كلامهم كالارادة تفسيره باللائمة اي وقوله من الله اي حدوثه
 منه وبالله اي بقاؤه به والي الله اي ماله ومراجعته اليه والحب لله اي
 لاجله او المختص به الذي امتزج مشربه من في رجا جنة كانه الكوكب دوي
 وهي التي بها العقول سكارى وما هم بسكارى به علي نفسه فليبيك من صناع
 عمره وليس له منها نصيب ولا سهم اهرم وقال البيضاوي في محل اخر من
 تفسيره محبة الله للعباد ارادة الهدي والتوفيق لهم في الدنيا وحسن
 الثواب في الآخرة ومحبة العباد له ارادة طاعته والتحرر عن معاصيه
 فكتب عليه الشهاب تبع في هذا الرنحشري اذا نكر محبة العباد لله حقيقة
 بل هي مجازية من باب اطلاق السبب علي المسبب اذ لا تنصور المحبة الحقيقية
 ورد ذلك علي من ادعي ذلك من الصوفية في طرق العباد اذ الطرف الآخر
 لا نزاع فيه وقد رده عليه صاحب الانتصاف واظن فيه بما حاصله ان
 اللذة الباعثة علي المحبة املحسية ظاهرة او عقلية كلذه الجاه والرياسة
 ولذة العلوم ولا علم الذواجل من معرفة الحق سبحانه وتعالى والمحبة للنبوة
 عنها محبة حقيقة متقاوثة بحسب تفاوت المعارف الا تزي الي قول النبي
 صلى الله عليه وسلم للاعرابي الذي ساله عن الساعة ما اعدت لها قال
 ما اعدت لها كبير عمل ولكن حب الله ورسوله فقال عليه الصلاة والسلام
 انت مع من احببت كيف غاير بين المحبة والعمل وقال الغزالي رحمه الله بعد
 ما قرر امر المحبة المحبون لله يقولون لمن انكر عليهم ذلك ان تسخر وامننا
 فاننا نسخر منكم كما تسخرون اهر وفي الحواش العطارية عن عوارف العارف
 المشهور ذي ان المحبة التخلق باخلاق الله ومن ظن من الوصول غير
 ما ذكرنا وتخييل له غير هذا القدر فهو متعرض لمذهب النصارى من اللاهوت
 والناسوت اهر وهو يرجع لما مر كالا يخفي علي من تدبه فاحفظه والله الهادي
 باللطف الباغي تضمنه معنى حص داخله علي المقصور وهو الاستقبال
 العربي قال السعد في حواشي الكشاف عند قوله تخصصك بالعبادة اي بجملة
 منفرد ابها لا تعبد غيرك وهذا هو ال استعمال العربي ولو قال تخص بالعبادة
 بك

بك لكان استعمال عرفيا اهر وقال في شرح المفتاح دخولها علي المقصور
 عليه عامي وعلي المقصور عربي شائع اهر وقال في ش المطول غالب ال
 استعمال علي ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباغي طريقة قوله خصت
 فلانا بالذكر اذ ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا لكن
 بالبايست صلة له حتي يصير الاول مختصا والثاني مختصا به بل هي
 بالسيه او الة التخصيص الشيء الاول اهر وقال السيد معني تخصصك بالعبادة
 تميزك وتفردك من بني المعبودين فتكون العبادة مقصورة عليه
 تعالى فتخصص شي باخر في قوة تمييز الاخر فاما ان يجعل التخصيص
 مجازا علي التمييز مشهورا في العرف حتي صار كانه حقيقة فيه واما
 ان يجعل من باب التخصيص فلا حظ المعينان معا وتكون البا المذكور صلة
 المضمين ويقدر للمضمين فيه اخري فيقال في تخصصك بالعبادة مثلا
 تميزك بها بمخصصين اياها لك اهر قال الفاضل عبد الحكيم وخلاصة
 ان هذا المعني يعني جعل الشيء مختصا مستقدا من جعل التخصيص مجازا عن
 التمييز لكونه لازما له او من تضمين معني الامتياز فيه وفي كلا الوجهين
 تكلف اما الاول فلان المجاز يحتاج الي القرينة وادعاء انه مجاز مشهور
 حتي صار حقيقة عرفية غير يحتاج الي القرينة مما لا دليل عليه والتضمين
 يحتاج الي قرينة لغظية علي اعتبار المضمين كما صرح به السعد رحمه الله
 تعالى في شرح الكشاف اهر وقال الشهاب اتفق ائمة اللغة علي تفسير
 التخصيص بالتفرد والتمييز وعلي ادخال الباغي المقصور وهو الوارد
 في القران المجيد في الداعي الي ارتكاب التجوز والتضمين مع ما في الثاني من
 التكلف المخالف للمعهود في امثاله فنقول المحقق السعد هو الصواب فله
 رده والعجب من المدقق السيد بعد ما سمع هذا قال ما قال وما بعد الحق الا
 الضلال اهر قلت والعجب ايض من المدقق العطار حيث عول هنا علي ما
 اتجه عليه الرد ولم يلبثت بالكلية الي ما حققه السعد واللفظ معناه
 لغة الرقة والرفق فاريد لازما لها وهو الاحسان او ارادته والتوفيق

بالذكر اهر قال الفاضل
 عبد الحكيم عبارة مرجحة
 في ان التخصيص باق علي
 معناه اي جعل الشيء مختصا

قيل لغزته لم يذكر في القرآن الذي قوله تعالى وما توفيقي الا بالله وسيا تي
 في الشك الكلام عليه وان كان غالب ارباب الحواش سارع الي الخبر هنا والله
 الموقف وسيراي سهل من اليسر عند العسر وضمير لهم للاجابة والسلوك
 الدخول يقال كما في الصحاح سلكت الشيء في الشيء سلكا بالفتح فانسلت
 ادخلته فيه فدخل وفيه لغة اخرى اسلكته فيه سلوكا السيل الطريق
 يذكر ويؤنث وجمع المذكور سبل والمؤنث سبول ويطلق على السب ومنه
 باليتني اتخذت مع الرسول سبيلا اي سببا والتصور صورة الشيء الحاصلة
 عند العقل بلا حكم والتصديق صورته كذلك معه وسيل النظري من
 الاول التعريفات ومن الثاني الاقيسة وفي السيل استغارة تصريحية
 اصلية بتشبيه المعارف والاقيسة بالسيل والقرينة ذكر التصور والتصديق
 وفيها استغارة مكنتية بتشبيهها بما كان والسيل تخيل اما باق على حقيقة
 او مستعمل فيما تقدم من المعارف والاقيسة على الخلاف في ذلك ويصح ان
 يراد من السيل السبب اللغوي فلا يجازح اذا المعنى وسهل لهم ارباب التصور
 والتصديق ويكون المراد من الاسباب اما الافكار والتعريفات والاقيسة
 والاقتضار على الاول وان ارتكبه المدقق العطار غير ضروري كما لا يخفى
 وفي ذكر التصور والتصديق براعة استهلال وهي ان يذكر في اول الكلام
 ما يدل على ما سبق الكلام لاجله من غير تصريح بل بالطف اشارية يدر بها
 الذوق السليم قال ارباب البديع ومن احسن البراعات والطفها براعة
 مهيار الديلمي الكاتب رحمه الله تعالى فانها مما يضرب بها المثل في براعة
 الاستهلال وكان من امره انه اتفق ان بعض السعاة وشي به في امر حال
 اتصل بحضرة الملك كني الدين ابي طاهر فاستدعي الي داره واعتقل ليلة
 على كشف الصورة اعتقا لا جيلاد ثم انكشف له ابراه من ابطال الساعي
 وقنع بصحة قوله وافرج عنه فقال يمدح الملك المذكور ويعرض بالساعي
 وانشدها بحضرة يوم عيدا الغطر سنة ثلاث وعشرين واربع مائة
 اما هو اها عذرة وتنصلا لقد نقل الواسي اليها فاحمد

سعي

سعي جهده لكن تجاوز حده وكثر فارتابت ولو شاقلا
 فقال ولم يقبل ولكن لسببه علي انه ما قال الا يقبل
 وطارحها ان سلوت قبل يري له الويل مثلي عن هو مثلك
 انقض طوعا جرها عن جواحي وان كان حبا للجواخ متعلقا
 ابي الله والقلب الوفي بعهد والعا اذا عدا الهوي كان اول
 فانظر كيف ابرز غرضه في معرض التقريل والنيب ولو لا خوف الاطالة
 لا وردتها برمتها فانه سلك فيها طريقا غرامية لا يسلكها احد غيره الا
 تشبها وقد وقعت عند مدو حه موقعا عظيما حتى انه لسروره بها امر
 السما والمحدثين بحفظها ومن قوله في العتاب يسي رعاغ الناس عند سمعي
 وتشراي حزين ما لا موقلا وتقري بافقاري وانت الذي تري لثلاث
 يعني وان يتحولا ولكنها ما غيرت لك شيعة كرمت بها الا قليلا كذا ولا
 وارضاك مني الصدق لما علمته ببينة لم استغرها تقول حسبت ولكن
 كان حسابا مشرفا انا بذكره واعتقالات الجلا ولم ارقبلي مستغنا ما مكرما
 ولا لاسباب الغفر من حيث ذلك وقد اوردتها برمتها في عنوان المسرة
 بشرح محاسن الدرة وبراعة الاستهلال فرعها المتأخرون عن حسن
 الابتداء ويسمي براعة المطلاع وهو التانف في ابتداء الكلام مع الاتيان
 باعذب الالفاظ واجزلها وارقتها واسلسها والصلابة ذكر الاستطالي
 والغاس شارح الدلائل والشهاب تبع صاحب العقد والزوزني في
 افعاله وتفسيره وغيرهم ان الصلابة كالنصلية مصدران الاول سماعي
 والثاني قياسي وكل منهما قد ثبت استعماله وقد سبقت نقولهم في الاعضا
 الوريقة والجمال الحفني تبع ما اشتهر وكاد ان يكون مجمعا عليه فقال
 الصلابة والسلام اما مصدرين لصلي وسلم والمصدر النصلية والنسليم
 علي اشرف طرف مستقر خبر عشرهما او عن احدهما وحذف خبر
 الاخر لدلالة المذكور عليه وفي الجمال حواشي الحفني متعلق عليه بالسلام
 وحذف متعلق الاول لدلالة الثاني عليه اه وتعل مراده المتعلق علي

وجه الخبرية والا لاحتاج الي تكلف الخبر والنسخة التي كتب عليها
العلامة العطار وسلاما وسلاما وعليها فالظرف لغو وقوله اشرف خلقه
اي افضل مخلوقاته كلها بتفضيل الله تعالى اياه لا بمقتضى فضايله
كما هو الحق وقد نص عليه ابن عباد وغيره كما هو في البوتس على الكبرى
والخلق مصدر بمعنى اسم المفعول واصنافه استغراقية الهادي
اي الدال وسياتي الكلام على الهداية وان بادروا به هنا وسوال الطريق
بمعنى الطريق السواء اي المستقيم والمراد به مطلق الحق او خصوص
دين الاسلام كما قاله البيضاوي في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم
فالاول اعم لشموله للفروع والاصول دون الثاني لانه خاص بالاصول
والاعتقاد وان قال بعضهم ان الاسلام يشملها على ما فيه مما طالوا
به في حواشيه وفي الطريق استغارة تخرج اصلية بتشبيه الحق او دين
الاسلام بالطريق واستغارة له بما مع ان كلاما موثلا وعلى اله
يحتل خصوص اهل بيته واتقيا امته بنا على ما اشار اليه المحقق
الامير في بعض كتبه من ان مقام الصلاة مقام تشريف وتظيم فلا
يلحق به نبع الا العظيم ويورثه اختصاص الصلاة بالانبياء والملوك
ويحتمل ان يراد به كل مومن بنا على انه مقام دعا والنعم به اليق
حيث لم تقم قرينة تعين الحمل على خلافه كما حققه العلامة الصائغ
وما هنا كذلك لان الظاهر ان الوصف بعده يرجع لخصوص الاصحاب
ولا اتجاه لقول المدقق العطار يراد بهم هنا اتقيا الامة للوصف
بعده اه على الشر لا مانع من اعتبار تحققه في كل مومن بحمل الصدق
على ما نقلت به الايمان والتحقيق على ما جوزه في العقيدة من
الاتقان فتدبر الحائرين جمع حائرين من الحيازة وهي الضم والجمع
في المصباح حزن الشيء احوزه حوزا وحيازة ضمته وجمعته وكل
من ضم الي نفسه شيئا فقد حازه وحاز به يحيزه حيزا من باب سارفة
فيه للصدق هو مطابقة الحكم للواقع بخلاف الحق فانه مطابقة
الواقع

الواقع للحكم وصند الاول الكذب والثاني الباطل فالفرق بينهما اعتباري
ولا بد من ملاحظة الحيشية اي ان الصدق مطابقة الحكم للواقع من
حيث انه مطابق للواقع والحق هو مطابقة الواقع للحكم من حيث
انه مطابق له اذ لو لاحظنا صدق تعريف كل منهما على الآخر
لان المطابقة بين الشين تقتضي نسبة كل منهما الي الآخر بالمطابقة
كما هو مفاد المفاعلة وانما سمي الحكم باعتبار مطابقة الواقع له حقا
لان الذي ينظر اليه ويلاحظ اولاه في حصول هذا الاعتبار وهو
كونه مطابقا بفتح الباء هو الواقع لان الحكم انما يصير مطابقا بفتح
البا اذا نسب اليه الواقع واعتبر من جهة الفاعلية صريحا فيقال مطابقا
الواقع الحكم والواقع منصف بالحق بالمعنى اللغوي اعني الثابت من
حق بمعنى ثبت فنقل الحق عن معناه اللغوي الذي هو صفة
الواقع وسمي به كون الحكم مطابقا تسمية للشئ بوصف ما هو منظور
في حصوله اولاه اذ من صفته صفة مشبهة ووصف العقد والحكم به
فلحق مقصدا تلدت احدها اللغوي وهو الثابت المنقول عنه و
الثاني كون الحق مطابقا والثالث الصفة المشبهة الماخوذة من
هذا المعنى الذي يوصف بها الحكم بالمطابقة بان يقال الحكم حق وانما
قلنا اولاه لان الحكم ايض منظور فيه من جهة الفاعلية في هذا الاعتبار
لكن ضمنا لا صريحا لانه اذ لم يكن منسوب الي الواقع من جهة الفاعلية
لا ينصف بكونه مطابقا بفتحها فان مقتضى بان المفاعلة النسبة
بالفاعلية والمفعولية من الطرفين لكن ذلك منظور اليه ثانيا
وكذا الواقع منظور فيه بذيكر الاعتبارين لكن ثانيا اي ضمنا اذ الغافل
الصريح للمطابقة في هذا الاعتبار هو الواقع وسمي الحكم باعتبار مطا
للوواقع صدقا لان المنحوظ في هذا الاعتبار اولاه هو الحكم فانما يصير الحكم
مطابقا بكسر الباء اذا نسب الي الواقع واعتبر من جهة الفاعلية صريحا
فيقال مطابق الحكم للواقع والحكم منصف بالمعنى اللغوي بالصدق

بقتة

اعني الاتباع عن الشيء على ما هو عليه فيكون تسميته بهذا الاعتبار
صدقا تسمية للشيء بوصف ما هو منظور فيه اولافان قلت لم يحل
الامر بالعكس بان يسمى كون الحكم مطابقا بفتحها صدقا وكونه
مطابقا بكسر هاء حقا تسمية للشيء بوصف ما هو منظور فيه ثانيا
قلت اجيب بان التسمية بوصف المنظور اليه اولادارجح من التسمية
بوصف المنظور اليه ثانيا هذا وتوقف العلامة عبد الحكيم في
كون الانبا المذكور معني لغويا للصدق حيث لم يوجد في الصحاح و
غيره من الكتب المشهورة قال السيد الشريف في حواش المطالع ان
اعتبار تسمية مطابقة الحكم للواقع صدق لاجل التخيير اهو وروى بان
التمييز المطالع لا يكفي وجها للتسمية ثم المراد بالواقع الموصوف
بكونه حقا هو النسبة الخبرية الثابتة مع قطع النظر عن اعتبار
المعتبر بيبانه ان الكلام الذي دل على وقوع النسبة بين التبيين اما
بالثبوت او الانتفاع مع قطع النظر عن حصولها في الذهن لا بد ان يكون
بينها نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن
وتلك النسبة هو الواقع في الخارج ونفس الامر ومعني ثبوتها وتحقيقها
انها ثابتة مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر لا انهما موجودة في الخارج
فلا يرد ما قيل ان النسبة من الامور الاعتبارية فلا معنى لثبوتها
وتحققها كما افاده الفاضل عبد الحكم التحقيق في المصباح حققت
الامرا حقه انقته وجعلته ثابتا لازما وفي لغة ابن تميم حقته
بالالف وحقته بالتثنية مبالغة اهو والمراد به الاتقان والاحكام
وبعد قال الهام الغيوم اني بها التمام وكغيرها لانه
يستحب الاتيان بها في الخطب والمكاتبات اقتدا به صلى الله عليه
وسلم فقد كاد ياتي بها في خطبة وكتبه ورسيله حتى رواه الكاظم
عبد القادر الرهاوي عن اربعين صحابيا اهو وفيه ان الذب
يستحب الاتيان به اما بعد لا وبعد كما هو الصادر من التمام قال
الزرقاني

الزرقاني في شرح المواهب ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يقول اما
بعد في خطبة وشبهها كما روي ذاك اربعون صحابيا وما ادرى
ما وجه اقتضار كثيرين على الطرف ولا يكفي الاعتذار بان المدار
عليه رومالا اختصار لان المضم اتباع ما جاء به السنة لاسيما
والاطناب مطلوب في اول الخطب وكون المدار عليه يحتاج الي
وجي يسوغ عنه اهو قال المدقق العطار وبعد باعتبار اصلها يعني
مهما لا قضية شرعية متصلة اتقافية لا لزومية لعدم التلازم
بين جزئها وكون هناك ملازمة من بعض الوجوه حيث انتقت
المواضع ووجدت الاسباب غير معتبر كما سياتي اهو قلت ويدفع
قول رشدي افندي في شرح الكتاب ان قلت كيف تكون لزومية
ولا تلازم بين شيئين ما في العالم وبين شروع المضم قلنا نعم لكن تدعي
الملازمة بينهما وهذا الادعاء لا يستلزم كذب القضية لانه كناية
عن تأكيد ثبوت الحكم وما قاله التوقادي من القضية اتقافية عامة
فبعيد عن المرام اهو واقول الانصاف ان الحق مع المدقق والتوقادي
فقد صرح العماد بانها من الاتقافية العامة وهي ما يكتفي فيها
بصدق التالي ويجوز كون المقدم فيها صادقا وكاذبا كما في شرح الرسا
ل للرازي وقد اتفقوا على انه لا بد من وجود العلاقة بينهما اعني اللزوم
حقيقة وقيل بل لا بد من اعتبارها فلا يكفي مجرد الوجود كما سياتي
ايضا فمجرد ادعاء التلازم لا يكفي في كونها لزومية فانهم
فهذا المشار اليه المعاني المدونة الموجودة بالوجود اللفظي ان
كانت الخطبة الحاقية او الحاضرة في الذهن ان كانت ابتدائية او
الالفاظ الدالة عليها على تقدير جعلها مشار اليها بتريلها منزلة
لكمال امتيازها وصيرورتها نصب العين كالمشاهد المشار اليه
المعاني من حيث التدوين والترتيب الخاص لان المضم مدح الكتاب
افاده عبد الحكيم في حواشي الدري وسياتي تميم الكلام عليه شرح

المصباح شرحت الحديث شرحا بمعنى فسرته وبينته واوضحت معناه
وشرحت اللحم قطعه طولا والتثقيب مبالغة اهر قال بعضهم والاول ماخوذ
من الثاني والمصدر اما باق علي مصدر يته للمبالغة كزيد عدل او يعني
اسم الفاعل علي سبيل الاسناد المجازي ويطلق الشرح عرفا علي الالفاظ
المخصوصة الدالة علي المعاني المخصوصة ككتاب اللام للتقوية
متعلقة بشرح بمعنى شارح او للاختصاص متعلقة بمخدوف صفة
لشرح فيكون فيها استقارة تنبئية او بمعنى علي فيكون فيه استقارة
مكنية وتخييل والكتاب مصدر بمعنى اسم مفعول لجعل الحال تغلقه
به كانه عينه مبالغة واصل حقيقتي لغة مطلق الضم ثم خص بفرد
منه وهو ضم الحروف بعضها الي بعض في الخط وصار حقيقة فيه لغة
ايضا ثم شاع في عرف اللغة اطلاق علي الخط والصحفية المكتوب فيها قلاد
تسمى قبل الكناية كتابا افاده الراغب قال الهام وسماه المص فيما
يأتي رسالة لصغر حجمه كما هو المتعارف في تسمية مثله رسالة هفا
لنفسه والتم قصد سلوك الادب فسماه كتابا اشارة الي انه حقيق
بانه يسمى بذلك لما احتوي عليه من الغوايد الكثيرة والغوايد الغريبة
العلامة قال العصام في حواشيه علي الكافية للحاص في وصف
بن الحاجب به نظرا لان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماني جمع جميع
اقسام العلوم العقلية والتقليدية وليس ابن الحاجب الامن العلماني
العلوم التقليدية ولذا خص من بيني العلماء قطب الملة والدين الشيرازي
بالعلامة حيث سبق العلماء كلهم في جميع اقسام العلم فامنا علم الاوهو
فيه او حدي وما من مقصد الا وهو فيه المعنى وكانه بن اطلاق العلامة
علي عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية اهر قال المدقق وفيه تحكما فان
علامة صيغة مبالغة من عالم فيصدق بحسب استواء اللغة علي كثير العلم
ولو من فن واحد ودعوي اختصاصه بمن جمع بين العلوم العقلية و
العقلية لا دليل عليها فان ادعي انها اصطلاح فاطبا هم علي وصف

من

من لم يكن بهذه المرتبة ينافيه وكذلك دعوي انحصار الجمع بينهما في
القطب الشيرازي وانما اشترت علي اللسنة ومطرت في الصحف فانه
لا دليل عليها بل تحكم بحت فان هذا الحكم يتوقف علي استقرار قام وهو
خارج عن طوق النفوس البشرية ومن ذا الذي يمكنه احاطة باحوال
العلماء كلهم من اول الاسلام الي زمن القطب الشيرازي بل الاحاطة
بالموجودين في عصره متعذرون من علماء لم تبلغنا اسماؤهم اما الخو لهم
في انفسهم او لعدم تصدر لتدريس وقاليف علي اننا قد اطلعنا علي
تراجم علماء بالغ مترجموهم فيهم بما لم يبلغوا في ترجمة القطب الشيرازي
كالعلامة كمال الدين ابن يونس شيخ المص كما يعلم من مراجعة ابن خلكان
وغیره اهر وهذا هو القول الفصل في هذا الباب مع انه لو سلم فرضنا
اختصاصه بمن جمع بين العلوم العقلية والتقليدية حقيقة فلا محذور
في اطلاقه علي غيره علي سبيل التهور فالنظر لا وجه له اصلا وقد ورد
كما في حياة الحيوان للدميري ان النبي صلى الله عليه وسلم مر علي جبل
والناس مجتمعون عليه فقال ما هذا قالوا رجل علامة فقال بماذا
قالوا بالشعر والنسب العرب فقال علم لا ينبغي وجعل لا يضر فالوصف با
لعلامة معروف قديما وحديثا اثير الدين الاثير يفتح الهزة وكسر
المثلثة وسكون التختية اخره لا مهملته معناه الخالص المختار في
المختار فلان اثيري اي خلصا من وهو علي حذف مضافا الي اهل
الدين والادب اضافة لامته او علي معني من وهو لقب المص واسمه علي حب
ظن المدقق العطار المفضل بن عمر وهو الذي في شرح رشدي اقتدي قراء
علي الكمال بن يونس علامة الدنيا الابهر في القليوبي اهر يفتح
البا وسكون الهاء نسبة الي اهر اسم لبلد وغلط من ضبطه بسكون
الموجدة وفتح الهاء هو ونقل الهام الفيومي عن مثلكا في هذا الضبط
مع التصريح بانما سم قبيله ونسبة القلطي الي من جعله بسكون الموجدة
ايضا كني نقل الغمامه الدجي عن لب الالباب للسيوطي ان هناك بلدا

معروف من قري زنجان او قرية من قري اصبهان يقال لها ابهر والنسبة اليها ابهر كاحري فعلي هذا لا غلط في النسبة اصلا ولعله ثبت عند تاليج انه من القبيلة وضبطه بما ذكر ونقل المدقق العطار عن مع البلدان لياقون ان ابهر بالغنم السكون وفتح الهاء اسم جبل وابهر مدينة مشهورة بين قري بين وزنجان وهذا ان من نواحي الجبل وقال بعضه العجم معني ابهر مركب من اب وهو الماء وهو وهو الحاكمانه ما الرحي اهل مناصا المهي اسم مفعول وصنيره كتاب في علم متعلق بمحذوف اما معرفة نعت كتاب او نكرة حال منه او نعت لشرح او حال منه كذلك والمسوخ لمجي الحال منه مع كونه نكرة تخصيصه بالوصف بعده اعني لكتاب بنا علي نعلقه بمحذوف صفة له او يكونه عاملا فيه بنا علي نعلقه به ولا وجه لاقتصار الجمل الحفني وتوزيعه حيث قال اما صفة لشرح او حال من كتاب اه الا ان يجمل كلامه علي كونه من باب الاحتياط ثم ان قدر المتعلق عاما كان الظرفية من ظرفية الدال في المدلول اذ الشرح او الكتاب اسم للالفاظ المخصوصة والعلم معان لانه اسم للقواعد وهي مجازا ما من باب الاستفارة المكسبة بان تشبه المعاني التي هي مدلول العلم باعتبار ثقلها اولاد الاقليات بالالفاظ علي قدرها بديوت زيادة بالظرف من حيث انه يحصل اولاد يوتي بالمظروف علي قدره كذلك ولغظ في تحييل المعاني بهذا الاعتبار قوالي للالفاظ كان الالفاظ قوالي للمعاني باعتبار انها كانت احاصرة للمعاني اخذة بجوانبها فلا يخرج مظروف من المعاني عن ظرف من الالفاظ والاول باعتبار المتكلم والثاني باعتبار السامع كما حققه الفاضل عبد الحكيم واما من باب الاستفارة التبعية في لفظة في تشبه الملازمة بين الدال والمدلول بالملازمة بين الظروف والمظروف واما تمثيلية باجزا التشبيه بين هيتي الدال والمدلول والظرف والمظروف وهذا كل حيث قدره متعلق الظرف عما كما تقدم اما لو قدر خاصا من مادة الدلالة كانت في استفارة تبعية

تبعية لان حقه ان يتعدي بعلى فتشبه ارتباط الدالية بارتباط الظرفية ثم تستقر في الارتباط الدالية الجزئي ولا يرد انه ح غير مناسب لان كلا من الظرفية والاستغلا هنا مجاز فلا معين لاستفارة بينهما الا فانقول كما قرره بعض شيوخنا في حواشي الملوي ان تقديرية الدلالة بعلى حقيقة بحيث عدت يعن كانت استفارة والاستغلا الحقيقي ليس قاصرا علي الحسن بل يكون معنويا ايض كما حققه الدما ميني وغيره فتعطف المنطق اصافته لعلم من اصافته الادع للاخص او المسمى الي الاسم او بيان به كيوم الاحد يجمل ان يفك وليس فيه غير ضم الحائلا في حل صدحرم فانه لا يجوز فيه غير الكسر واما حل بمعنى نزل فيجوز فيه الوجها كما في القاموس وبهما قري في السبع فيجل عليكم غضي افاده الصبان وما في المختار من ان حل بمعنى نزل بالضم لا غير والوجهان في حل العذاب مستندا لاجماع القراء علي الضم في قوله تعالى او تحل قريبا من دارهم غير سديد وان قلده غير واحد من المحققين فرد بعبارة علي ما نقلناه عن الصبان اذ لا يقبل بعد تصريح ائمة اللغة بالاطلاق واجماع القراء علي وجه مما ثبت فيه الوجهان واقتضاهم عليه لا يفيد عدم ثبوت الوجه الاخر الذي لم ترد به القراءة فانها سنة متبعة ولم لهذا في القراءة من نظير عبارة القاموس حل المكان وبه يجمل ويجمل حلا وحلول وحلا بحركة نادر نزل به فافهم وفي الكلام استفارة تضيحية تبعية في مجمل او مكسبة في ضميره العايد الي الشرح بمعنى الالفاظ الفاظه ضمير كالثلاثة بعده عايد علي الابهرى لكن بتقديره مضاف في الاخيرين او جميعا عايد علي الكتاب علي الاسناد المجازي ولا ضرورة الي جعل الاولين للابهر والآخرين للكتاب حتي يلزم عليه شيئ الضاير وعلي الاحتمالين الاولين ينزل قول الجمل الحفني والضمير اي في الفاظ الابهرى او للكتاب وكذا يقال فيما بعده هو ويبيني مراده قيل من عطف الخاص علي العام لان فك التركيب يلزمه بيان المعني اهورده

المدقق العطار في حواشي القواعد بأنه قد تفكك التركيب مع خفاء
 المعاني كالعرض للأعراب فإنه بيات للالفاظ مع عدم فهم المعاني منه
 وأعراب المتن شاهد على ذلك اه وقد يقال مدار القيل على الغلب
 في حل الالفاظ فتأمل ويغنى مغلقة أي يوضح غامضه فغيبه
 تبعيه في يغنى ومغلق ترشيح أو في مغلق ويغنى ترشيح أو مكينة
 في الضمير بتشبيه مراجعه بالباب بجامع التوصل بكل ويغنى مغلق
 تخييل وترشيح كما أفاده الحال الحفني وقول المدقق العطار أو مكينة
 في مغلق سبق قلم كالإيجي فتدبر ويعيد مطلعة أي مطلق
 مسأله المحتاجة للتقيد ولا يحتمل اعتبار التقاير بين هذه
 الفقرات الأربع فلا تكرر فيها على أن الخطب محلا طناب على
 وجه حال من فاعل ويعيد أو خبر لمخدوف أو ظرف لغو متغلق
 بالافعال الأربعة قبله على جهة التنانع أو مستقر نعت لشرح على
 حد وهذا كتاب أنزلناه مبارك من النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة
 وإن كان الغالب العكس قال بعض الأساتذة في حواش ابن عقيل
 ومن يوجب وإن أمكنه جعل مبارك جزائيا لهذا أو خبر لمخدوف
 كيف يضع في نحو مجبرهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعززة على الكافرين
 اه قيل ولا مانع من جعله جملة مجبرهم حال من قوم وهو وإن كان
 فكرة إلا أن المسوع التنوين لانه في قوة النعت أو نعت بأذلة و
 أعززة وإن تأخر عن الحال فتأمل لطيف يحتمل أخذه من اللطف بمعنى
 الشفوق وهو عدم حجب الشيء كالزما لماج وراه فيكون مجاز عنه تشبيه
 مطلق الفاظ نغم المعاني بسرعة بشفوق الشيء وعدم حجب البصر
 عما وراه بجامع سهولة الاطلاع في كل واستغارة اسم المشبه به للمش
 واستتاق لطيف منه ولا يلزم الجمع بين الطرفين لأن الفاظ الشرح
 فرد من أفراد المشبه كما اشترقا به ويحتمل أحلا من اللطف بمعنى
 الصغر يقال كما في المصباح لطف الشيء فهو لطيف من باب قرب
 صغر

صغر جسمه اه وعليه درجة الحال الحفني وغيره حيث فسره بمختصر
 ولا مانع من ارادة كل من الاحتمالين معكما هو الواقع ومنهاج
 هو كما لمنهاج والنهج الطريق الواضح والمنيف في الاصل جيل أو حصن
 في جيل كما في القاموس فغيبه مجاز المطلع يغنى الميم واللام مغفل
 مراد به مكان الطلوع أو مطلع بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من اطلع
 أي يجمل القاري مطالعا على معنى المتق والاول بمعنى قول الاخضر سميته
 بالسم المبورق فإن مكان الطلوع هو السلم وحيث لم يصح من التام احد
 الضبطين فكل محتمل ولا تبادل لاحدهما من العبارة دون الآخر فلا وجه
 لقول الغيوم كغيره الاول هو الظم من العبارة اه نعم نقل عن بعضهم
 كما بطرة الشارح ان المنقول عن المؤلف الاول وهو ما يعينه ان ثبت
 والله اعلم والله اسأل قدم المحمول لافادة الاختصاص لافادة
 التقديم له عند البيانيين كنى لاداء بما بل غالباً اذ قد يكون للاهتمام
 على ما فيه أو السجع ونحوها حتى قال ابن الاثير في المثل السائر ان
 التقديم في اياك نعت واياك تستغني لمراعاة الغواصل للاختصاص
 على ما قاله الرنخشي وانكر صاحب الفلك الداير كما بن الحاجب وابي
 حيان كون التقديم مفيد للتخصيص قال ابن الحاجب التقديم في الله
 احمد واياك نعت للاهتمام ولا دليل على كونه المحصر اه قيل وسلم
 في ذلك من حيث قال وقد تكلم علي ضربت زيدا واذا قدمت الاسم
 فهو عربي جيد والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء
 واليه مال ابن جماعة حيث قال والحق عندي هو هذا ومن ادعي
 الافادة لشيء من ذلك فعليه البيان اه ورده صاحب الانتصاف
 فقال ليس في كلام من ما ينبغي بل هو مسكوت عنه وقد رده
 اصحاب المعاني وحكم لهم من دقايق زادوها على النجاة اه وفي
 المطول الدليل عليه الدوق وكلام ابي التقيير اه وفي الشهاب
 وعن ابي عبيدة انه قال لامرأة شقة في جمع من نعتي فقالت

اياك احسن فقال خستني بالنشتم وبالجملة فالجمل مع من اثبت الافادة
 وتقدم انها ليست علي وجه اللزوم فلديرد نحو ونوها هديناه عمالا
 يسوع فيه الحمل علي التخصيص وقد اجمع الشهاب الخلاق لفظيا في
 العناية فارجع اليه ان كنت ذاعناية والافحسية من القلادة
 ما احاط بالجيد ان ينفع في تاويل مصدر مفعول فان لاسال حقيقة
 كما قال الراغب في مفرداته ما يستفان به في الوصول الي الخير وكل
 ما يتوصل به الي الخير فهو خيرا هو حذف مفعول ينفع انا باليوم
 اي كل من سعي في تحصيله حسبي خبر عن هو معني كافي اسم فاعل
 مراد به الحال فلا يتصرف بالامنافاة ولذا ساع مجيئه نعتا للنكرة
 وحالا ويستعمل كالا سما الجامة نظر اللفظ الجامة فيقع مبتدأ منسوخا
 وغير منسوخ وهو ما يلزم الامنافاة لفظا او تقديرافان اضيف لفظا
 اعرب وان قطع عنها بني علي الضم لزوما لنية معني المضاف اليه ولا
 يجوز اعرابه مقطوعا عن الامنافاة لفظا ومعني كقبل وبعد خلافا
 لما يقتضيه كلام ابن مالك كما وضحه شارحوه ونعم الوكيل جملة
 مركبة من فعل وفاعل معطوف علي جملة هو حسبي والمخصوص
 بالمدح محذوف تقديره الله والاصح انه مبتدأ خبره الجملة قبله ولا
 يجوز ان يكون هو المذكور قبل حسبي مخصوص بالمدح لانه علي ما بيده
 ظم الكافية والخلاصة من امتناع تقديم المخصوص ولا علي ما في
 التسهيل من جوارزه وهو المختار لان محله اذا صلح المقدم لان يكون
 مخصوصا اذا اخرج وما هنا لا يصلح لذلك لكونه من جملة اخرى كما قاله
 بعض المحققين نعم هو من تقديم ما يشعر بالمخصوص الكافي عن
 ذكره لا من تقديم نفس المخصوص ولا اشكال في العطف عند مجوز
 عطف الانشاء علي الخبر لان هذه الجملة لانشاء المدح اما علي مذهب
 من منعه فيصح تخريجه علي جعل الجملة الاولى انشائية وتكون
 المقصود بها انشاء الكفاية لا الاخبار بانه تعالى كافي في نفس الامور ان
 كان

كان الانشاء بالجملة الاسمية نادرا كما قاله حفيد السعدا وجعل
 الثانية خبرية بتقدير مبتدأ اي وهو نعم الوكيل فالمعطوف جملة
 كبرى وهي خبرية اذا الانشاء بالمصري فقط ورده الفاضل عبد
 الحكيم بان الجملة الترخيها انشاء انشائية ولول نعم الوكيل
 بمقول في حقه ذلك فانت انشاء المدح العام الذي وضعت افعال
 المدح له بل يصير لانشاء المدح الخاص وهو انه مفعول في حقه نعم
 الوكيل مع ان مغولية القول المذكور فيه انما تكون بطريقه الحمل
 والاخبار عنه اي الله بنعم الوكيل بان يقال الله نعم الوكيل فلا بد
 من تقدير قول في حقه مرة اخرى لانه انشاء ويلزم التقدير مرات
 غير متناهية او ورد الاول الفاضل معادية في حواش السعد
 بان لا نسلم القوات لجواز قصده من مفعول فيه بكتانية به عنه او
 في ضمن قصد لفظه كافضل ما قلته انا والنسيون من قبلي لا اله
 الا الله فان كلام النبوة يحل وبالمعالي من المعاني يحل اه ولا يلزم
 عليه رجوع المحذور من كونها ح انشائية معني باعتبار انشائية
 خبرها كما لا يخفى علي من تأمل ورد الثاني استاذنا المحقق السقا
 بان لا نسلم ان المغولية لا تكون الا بطريق الحمل والاخبار اذ لا مانع
 من ان تكون بطريق اخر نحو نعم الوكيل الله بنا علي ان جملة نعم الوكيل
 ليست خبرا عن المخصوص كما دفع الاول ايضا بان المعني مفعول في حقه
 هذا اللفظ الصادر مني الان علي وجه انشاء به المدح فالانشاء
 حاصل بهذا القول ولا بد ولكن لما افضت النوبة بالعود لهذا المقام
 في قرأت المطول مرة ثانية راجعه بما نقلته عنه فابى الاما قاله
 الفاضل عبد الحكيم وقال السيد في حواش المطول يجوز عطف الانشاء
 علي الاخبار فيما له محل من الاعراب فيصح عطف نعم الوكيل علي حسبي
 باعتبار تضمنه معني حسبي لانه وان كان اخبارا لكن له محل من
 الاعراب لوقوعه خبرا هو قال الفاضل عبد الحكيم ان قلت الموجب لمنع

العطف كمال الالتقاء وهو باق في صورة ما اذا كان للاخبار محل من
الاعراب فما الوجه في جوارته قلت الوجه ان الجمل التي لها محل من الاعراب
واقعه موقع المفردات لان نسبتها ليست مقصودة بالذات فلا التعلق
الي اختلافها في الانشائية والخبرية بل الجمل في حكم المفردات التي
وقعت موقعها فيجوز عطف تلك الجمل بعضها على بعض كالمفردات ومن
هذا تبين وجه جواز عطف الجمل التي لها محل من الاعراب على المفرد
بالعكس فمخرج عطف جملة نعم الوكيل على جبي بلد تاويلي
لانها جملة لها محل من الاعراب وقد ذكر الشيخ الرضي ان نعم الرجل
بمعنى المفرد رجل جيد فلا اشكال في عطفه على جبي اه وجعل بعضهم
الواو اعتراضا وصنفه عبد الحكيم في حواش المطول بان يجوز
الاعتراض اخر اقول ضعيف والله ليس له نكتة جزيلة هيا وناقشه
الفاضل معاوية بان واو الاعتراض هي واو الاستيناف تسمى بالاول
في التوسط وبالثاني في التأخر فحمل الضعف المذكور التسمية و
نشأ عنه فيها ونكتة الاعتراض هنا الا يقال في المدح نحو هم هتدو
في قوله تعالى يا قوم انتمو المرسلين اتبعوا من لا يسألكم عليه
اجروهم مهتدون وايضا هو قد ليل لحسبي لان معناه اي حسبي
فاكتفى عليه او توكل عليه ومن معنى نعم الوكيل نعم الكافي فكان قيل
هو وكيل ونعم الوكيل وهو كافي ونعم الكافي كما في ذلك جزئيا هم بالكلية
وهل يجازي الا الكفور وقل جبال الحق وزهق الباطل ان الباطل كان
زهوقا فذان نكتتان جزيلتان اه وتحقيق المقام مع جمع جميع
اطرافه في شرح حواش الملوي للامير فارح البية ان ثبت ليم
الله التحقيق القول في كون جملة خبرية او انشائية مما
تكفل به الشرح المذكور والمحشي الحفني كالفيومي توضحا له بما لا يشغ
غله ولولا خوف الاطالة لاوردته في هذه الحالة اي ابتدي
بيان متعلق بالبا قدره فعلا لانه الاصل في العمل وموخر الاقادة

الحصر

الحصر ولو قدره خاصا كالوقف كان اولى لان كل شارع في فن يفهم
ما جعل التسمية مبداه قال العطار تنبعا للحفني وغيره وقد يقال
تقدير العام اولى لموافقتة قول النجاة بقدر الظرف المستقر من
مواد العموم الا ان يقال محله حيث لم تقم قرينة على الخصوص
اه قال بعض افاضل احبا بنا لطف الله بهم وبناهذا منه اشتباه
للفرق بين العام والخاص هنا وبينهما في كلام النجاة في مقام وجوب
حذف المتعلق وعدمه اه قلت وقد اذكر من هذا ما ذكره العلامة
الزاهدي في حواشي الدواني من التلبس ينبغي ان يكون منه
افعال العموم كالكون والحصول اذ ما من فعل له تعلق بالغير الا
وهو متلبس به فاطلاق الظرف المستقرها هنا لا ينافي القول
المشهور من ان الظرف المستقر ما يكون متعلقه مقدرا عاما
وليس كلامه منبأ على ما قاله السيد السند قدس سره من ان الظرف
المستقر ما يكون متعلقه مقدرا سو كان عاما او خاصا اه وشار
بقوله هاهنا الى قول الدواني ان بالتحقيق في قول الترهذيب
صعدوا معارج الحق بالتحقيق ظرف مستقر والمعنى هذا الحكم متلبس
بالتحقيق اه فيمكن تخرج ما وقع لهم هنا على هذا ان تم لكن مع فضل
تأمل وامعان نظر وايضا ان تخرجه على مذهب السيد السند لعدم
ظهوره عليه كما لا يخفى ووقع للغيوم والدجى هنا كلام تركه خير
من التعرض له فتدبر عملا مغفولا لاجله لكن بتقدير الارادة
لاشتراط كون المصدر قلبيا في انتصابه نعم ذهب الفارس الى
عدم الاشتراط ونصبه على الحال من ضمير ابتدي لا يتخرج الاعلى
مذهب المبرد من قياسية مجبي المصدر المنكر جالا والجمهور ذهبوا
الى سماعيته مع كثرة بالكتاب اي في ترتيبه التوقيفي وقوله
الغريز من العزة بمعنى عدم النظر والعلبة لغلبة وقطعه
لشبهة كل ملحد ومنازع ونجبر عطف على بالكتاب منونا والجملة

بعده بدل او بلا تنوين مضاف لها كل امر الاضافة بمعنى اللام وان
لم يصب التلغظ بها كما نقل عن الجاسي بسم الله اي بهذا اللفظ
وفي رواية ببا واحدة اي بباي اسم من اسمائه تعالى اجزم
في الحفني تبع للملوي ناقلا عن شرح الجوهرية الاجزم مقطوع الاصابع
وهو خطأ والصواب ان الاجزم مقطوع الانف اه ورده العلامة
المطاريب الذي في القاموس ان الاجزم مقطوع البدا والذهب الاصابع
واما مقطوع الانف فيقال له اجزع لا اجزم قال المجدع قطع الانف او
الاذن او البدا والشفة اه وفي الوشاح نقلا عن كثير من ائمة اللغة
انه لا يقال اجزم في المصاب بدا الحزام واما في المقطوع اليد ونحوه فيقال
فيه ذلك خلافا لصاحب القاموس فاحفظه وحسنه اي نقل ابن
الصلاح تحسينه لا انه حسن بحسنه لما ذكره في كتابه المسمى بعلوم الحديث
من ان من راي في هذه الازمان حديثا صحيح الاسناد في كتاب او خبر
ولم ينص علي صحته حافظ معتمد لا يحكم بصحته لضعف اهلية اهل
الزمان اه وذهب النووي في تقريبه انه يجوز لمن تمكن وقوت معرفته
قال الزين العراقي وهذا ما عليه عم اهل الحديث فقد صح جماعة من
المناخرين احاديث لم يجد لمن تقدمهم فيها تصحيحا ثم ساق جماعة
من المعاصرين له وغيرهم وقع له ذلك اه وحيث جاز التصحيح جاز
التحسين بطريق الاول قاله العطار وقال العلامة الحفني يحتمل حمل المنع
في كلام ابن الصلاح علي غيره لعدم دخول المتكلم في عموم كلامه فتأمل
جميع صفاتك اي اجالا لا تفصيلا لعجز القوي البشرية عن الدخالة
بكاله تعالى ثم هذا ليس من مدلول الصفة وحدها اي مدلولها نشي
عليك بالجميل الصادق بالجميع وبالبعض وانما هو ما خوذ من معونة
المقام لانه مقام تعظيم ولذا علمه بقوله اذ الحمد الخ باللسان ان خص
التعريف بالحمد الحادث كما هو المتبادر فالامرظم وان عم بان يراد به
القديم والحادث احتيج الي ان يجعل اللسان مجازا عن الكلام وكناية
عنه

عنه وما يتوهم من قولهم ان الكناية يجوز فيها ارادة المعني الحقيقي
من انه يشترط امكان المعني الاصلي وهو هنا متمتع فمدفوع بان
الجواز من حيث ذات الكناية فلا ينافي عدم الامكان الخارج كما هو
مقرر في محله وفي الحفني عبر بكونه باللسان عن كونه قولاً نظراً الي
ان الغالب في القول كونه بجارحة اللسان ويرده ان كلمات الله اكثر
لقوله تعالى ما تعدت كلمات الله فلا تسلم تلك الغلبة الا ان يدعي
ان ذلك في القول المجدي ولا شك ان الغالب فيه ما ذكره واقول
كيف هذا وكلام الله المجدي لا ينبغي ان يكون وان كان نوعاً من كلامه القديم
فالحق ان لا وجه لهذا الادعاء وان قوله ولا شك الخ لا شك في عدم
صحته نعم اعتذر بعضهم عن الرد بان وجه الغالبية تعدد الحلف وتعدد
الحف سبحانه والمدقق العطار نقل ما تقدم ولم يفتح فيه الا بكونه بكلاماً
يا بابه مقام التعريف فتأمل علي الجميل اي لاجله وجه الله اعلم بما في
الواقع او عند الحامد بان يعتقد جمالته عند المحمود ولم يكن جميلاً
في الواقع او عند المحمود يزعم الحامد بان يزعم جمالته عند المحمود وان لم
يعتقد الحامد انه جميل او لم يكن زعمه مطابقاً للواقع فيشمل الشاعلي
خو ظم ادعي احدها حسنه اذ المناط بالتعظيم ونقل بعض شيوخنا عن
الفنمين في حواشي الصغري ان هذا تعريف للحمد اللغوي فالمناسب ان
يراد بالجميل ما عده اهل اللغة جميلاً اه قلت وطال ما جد في نفسي منه
شياً فان الجميل بين اهل اللغة لا ينضبط اذ قد يكون الشيء جميلاً عند
قوم قبيحاً عند آخرين وكل حزب بما لديهم فرحون فتدبر الاختيار
اورد الحمد علي صفاته تعالى فاجيب بانها منزلة الاختياري لاقتضاء
الذات القديمة لها ولكونها مبدء افعال اختيارية الا ان هذا ظم
في صفات التأثير دون غيرها او بان المراد بالاختياري المنسوب
لتفاعل مختار سوا كان مختاراً فيه او لا افاده الحفني وفي الاخير
نظر لميرورة التعريف عليه غير مانع لصدقه علي نحو رشاقة الغد

وصباحة الخدم كونها ليسا مما يقع عليها الحمد وما نقض الحقي له
 باشتراط اختيارية المحمود عليه دون المحمود به ولو اراد من الاختيار
 ما ذكر لم يكن لهذا معنى وجب اه فقيه ما فيه واجيب عن خروج
 غير صفات التأثير على الجواب الثاني بملاحظة انما ليست غير الذات
 المؤثرة على جهة على الاستقلال المجازي متعلق بمحذوف حال من التا
 على القول بجواز مجي الكال من الخبر وهذا ليس قيدها من ماهية الحمد
 بل شرط اما التحقق او للاعتداد به فلو كان التا لا على جهة التظيم
 لم يتحقق الحمد ولم يعتد به بان كان على قصد التحقير ولا على قصد
 تعظيم ولا تحقير كان كان لمجرد الاخبار واستظهر الحفيد عدم اعتبار التظيم
 الظاهري في الحمد اللغوي فضلا عن قصده قيل وهو توهم للادعية بلاد
 دليل سوا تعلق الحسوا بمعنى الاستواء خبر عن الفعل بعده لتجرده
 عن النسبة والزمان فحكم المصدر والهمزة مقدرة لان ام المتصله
 لا تستعمل بدونها وهي منسجمة عن الاستفهام لمجرد السوية ولذا صارت
 الجملة خبرية فكانه قيل تعلقه بالفضائل وتعلقه بالقواضل سوا ام
 بمعنى الواو مجاز الصحة الاخبار بالاستواء لا يقتضيه التعدد وام لاحد
 المتعدد وقال الرضي همزة التسوية بمعنى ان الشرطية وسوا خبر مبتدا
 محذوف والتقدير ان تعلق بالفضائل والقواضل فالامر ان سوا هذا
 ما قرره وللشهاب في اوائل حواشي البيضاوي تحقيق هذا بما لا مزيد
 عليه بالفضائل في عبد الحكيم على المطول القواضل المزاي المتقدمة
 بمعنى ان النسبة الى الغير ما خوزة في مفهومها كالانعام والفضائل
 المزاي الغير المتقدمة كالعلم والقدرة اه قوله وابتدانا نيا عطف على
 قوله وابتدانا بالبسملة الخ وقوله بالحمد اي في قوله نحمد الله وفي نسخة
 بالحمدلة اي بالجملة المعقودة له مطلقا وان اشتهر ان لفظ الحمدلة
 علم على الحمد لله كما في القاموس وغيره وكتب عليها القليوبي لو اسقط
 الطرف كان اولي ووجه الاولوية ظم الحما لفته ما تقدم ومرا به الطرف

بجمع

بجمع قوله بالحمدلة اي لو اسقط واتي بدله بالحمد كان اولي لا يها منه بناء
 على ما اشتهر خلاف الواقع والمراد من الطريق كما افاد فيه شقيق الروح
 الهام الفاضل الشيخ حسين المرصفي اللام في الحمدلة الماخوذة من الله
 في قوله الحمد لله قال وهو الضم وارتباب الحواشي لم ينصفوه في فهم عبارته
 فاعتروا عليه بانه لا طرف هنا وانه لا اولوية لعموم الحمدلة لما ذكره
 المحض في الصيغة فتأمل منصفنا لما مر اي من العمل بالكتاب والخبر الثاني
 بمعونة حمل الابتدائية على الاصناف لا تقارض الخ شرط التقارض
 تساوي مرتبتي الروايتين صحة وجسا والاقدم الاعلى كما في
 المصطلح وكون الابتدائية في الروايتين حقيقيا وكون رواية البسملة
 بياني مع ضم دال الحمد وجعل الباصلة لبدا الا للملازمة او الاد
 افاده العطار وغيره قال الفاضل عبد الحكيم لا يخفى انه ليس المراد
 بالحمد لله بضم الدال هذا اللفظ خاصة بل ولو ما يودي موداه والاد
 لم يكن المبتدئ بهذه الصيغة محتلا مع انه خلاف المقرر عند الكل
 مع انك قد سمعت اختلاف الروايات فوجه الجمع ان يحمل في كل ما على
 اظهار الكمال اه وخلاصته كما افاده المحقق الامير في بعض كتبه
 انه جاري على عادة الشارع من تعليق الحكم بخصوص والفضل ما
 يودي موداه فتأمل اذا الابتدا حقيقي واصنافي لا ابتدا حقيقي ما يكون
 بالنسبة الى جميع ما عداه والاضافي ما يكون بالنسبة الى البعض على
 قياس معنى العصر الحقيقي والاضافي فلا يرد ما قيل ان كون الابتدائية
 بالتسمية حقيقيا غير مطابق للواقع اذا الابتدا الحقيقي انما يكون
 باول جزا التسمية لان الابتدا الحقيقي بالمعنى المذكور لا ينافي ان
 يكون بعض اجزاها منصفيا بالتقديم على البعض كما ان اتصاف القرآن
 بكونه في اعلى مرتبة البلاغة بالنسبة الى ما سواه لا ينافي ان يكون
 بعض سنوره ابلغ من بعض قاله عبد الحكيم بالحمدلة الاولى بالحمد
 كما تقدم نظيره للقليوبي وكون اراد مجرد هذه المادة لا يدفع الاولوية

ستائة

وارباب الحواش نقلوا ما تقدم للقلوب هنا فلا تغفل وقدم البسمة
جواب عما يقال لم جعل البدء بالبسمة حقيقيا دون الحمدلة وفيما
يأتي أي من جملة نسال ويضلي قال القليوبي لو اسقطه لكان أولى
أه ووجه عدم ظهور النكتة فيها كل الظهور كما لا يخفى على من تأمل
توجيهها الذي وأوضحه المدقق العطار فما سلكه أرباب الحواش
في دفعه كلام تدريسي غير مجدي والله الهادي قصد الاظهار
الغرضي نظريه المدقق العطار بأن الجملة الاسمية بحسب استعمال
اللغة لا تدل على مجرد النبوت وأما الدوام فمن قرأني خارجية كما
حققه أرباب المعاني ثم إن الجملة الاسمية إما أن تكون خبرية
لفظا ومعنى أو خبرية لفظا انشائية معنى فإن جعلت خبرية لفظا
ومعنى فمجرد المص هو الحمد الجزئي الذي هو فرد من أفراد ذلك الحمد الكلي
الذي أثبت اختصاصه تعالى به فإن المنزه بالحمد كما قرره وإن
جعلت انشائية فليست لأنشائها مضمونها الاستحالة ذلك إذ حده
تعالى واستحقاقه له ثابت قبل أن يخلق المادون بل لأنشائها
بمضمونها لأن مضمونها هو استحقاقه تعالى للحمد أمر ثابت متقرر
في نفسه فإذا قال القائل الحمد لله فقد اعترف بذلك المضمون وأثبتته
أي حكم بثبوته فحصل انشاء الثابت ذلك وأما ثبوته في نفس الأمر فمستقر
حاصل وجدها مدا ولم يوجد فإن أريد بالاثبات بالمضمون وهو التلطف
بالجملة فسلم أنه يعجز عنه بفيد الدوام والاثبات للتوقعه على دوام ذلك
التلفظ وهو مستحيل ومثل هذا بعينه يجري في الجملة الفعلية بعد
النظر إلى أقادتها التجدد بحسب القرآني فلم يصلح ما ذكر وجهها للعدول
عن الاسمية وإن أريد بالاثبات بالمضمون بحصيله وإيجاده فممنوع لأنه
تحصيل حاصل وهو محال وهذا أيضا متحقق في الجملتين نعم إن نظر لإفادة
الدوام والنبات في الاسمية والتجدد والحدوث في الفعلية صح إرادة
الوجه الأول فيها لكنه مشترك كما علمت فلم يصح علة للعدول أه وأقول
وعلي

وعلى الله القبول كل هذا بعيد عن مذاق الشر في رعاية النكتة وإنما
توجيهها إن نعم الله تعالى ثابتة على الدوام غير منقطعة طريقة عين
فالجزء إذا شكرها متحقق حيث كان اللازم استدامته بدوامها
وهو أمر غير ممكن وإنما يكون حده تعالى على بعضها من قبيل ما لا يدرك
كله لا يترك كله فالمناسب عند ادائه اعتبارا والمناسبة بين صيغة
الحمد وبين الحمد عليه الذي يحمل أسباغ نوعه الدائم عن الانقطاع
وعدم الحصر كما قال تعالى وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها فيوتى
بالصيغة دالة على الدوام لتلك المناسبة وللأشعار بدوام جنس
ما وقع الحمد بأزائه من النعم والمضمر رحمة الله تعالى لما لم يسكن في صيغة
الاداء تلك المناسبة حيث لم يأت بالجملة الاسمية المفيدة لذلك بل
أتى بالجملة المضارعة الدالة على التجدد استغناء بطريق الذوق بقرينة
العدول عن ما يناسب اعتباره أعني الجملة الاسمية في المقام الأشعار بأنه
قصد إظهار ما تحقق عنده من العجز عن ادائها واجب لتلك النعم الدائم
من الحمد الدائم وأنه ليس في قدرته الاتيان بما تضمنته صيغة الحمد
واستلزمته من انشاء الثبات بالأخبار بمضمونها وهو ثبوت الحمد على
وجه الدوام فالجملة الاسمية والفعلية سوا في ذلك إلا أن الفعلية
أشهرت بأظهار العجز دون الاسمية بناء على ما أشعرنا به وقد نحى
نحو هذا المخي الفاضل الكنتري في جوابه على قول أحمد فالش لم ينكت
اختيار الفعلية بأقادتها الجزئية بل بأقادتها قصد إظهاره على الوجه
الذي بيناه ولم أذكر كيف ذهل رحمه الله تعالى عن صريح قول الله وبما
تقدم يعلم أنه ليس المراد من المضمون ما دلت عليه الجملة من المصدر
الماخوذ من المحكوم به المضاف إلى المحكوم عليه كقيام زيد في قولك زيد
قيام بل المراد منه ما تضمنته الجملة واستلزمته من انشاء الثبات ولعمري
ما أدت نظر المحقق القليوبي حيث قال انظر ما المراد من المضمون أه
فانه لما لم يظهر له حمله على المعنى المتقدم مع أنه المشهور وتوقف فيه وإن

كان المراد منه ما علمته ورد الجماعة عليه بان المراد منه ما دلت عليه الجملة
صريحاً عدولاً عن سنن الصواب والعلامة المحض بعد ما فسر المضمون بما
دلت عليه الجملة اعتبر قيد علي وجه الثبوت والدوام زايدها للبيانات
فادي ذلك الى التهاافت والالوفاة على مذاقهم ان يقال ان المضمون ان
فسر بما تضمنته الجملة صريحاً من غير ملاحظة ما اعتبره ارباب المعاني
من مفاد الجملة الاسمية من الدوام كان قوله على وجه القيد الايد منه
وان فسر بما افادته الجملة ولو من المعاني الثانوية المعتبرة عند ارباب
المعاني كان هذا القيد زايدها للبيانات فتأمل ولا تمل بنون العظمة
اي الدالة عليها وصفا وفي شفا القليل نون العظمة هي نون المضارع
التي للمتكلم مع الغير لانها يتكلم بها المعظم نفسه ومن ملح ان نبأته في تشبيه
الحاجب بالنون انخره بناظر ولم ارفه بكلمه يحسبني بحاجب لكن بنون العظم
اظهار الملزوم صا اي الذي هو التعظيم فتقوله من تعظيم بيان للملزوم فتكون
العظمة لازمة والتعظيم ملزوماً والباقي ناهيله للسبب متعلقة بتعظيم وقوله
امثلة لعللة للعللة التي هي اظهار الملزوم صا وعللة للعللية اي كون ما ذكر
عللة للذاتين المذكورين قال العلامة العطار ولا يخفى ان مقام التباين
عن هذا التوجيه فان المناسب له التلبس بالذلة والخضوع ومقام التوجيه
الي الحق يصحمل فيه الانسان ويتلاشي فيذهل عن نفسه فضلا عن صفاته
القائمة به كما يشير لذلك قول العارف ابن الفارض

فان حدتوا عني فكلني مسامع وكلني اذا حدثتها السن تتلو
وان اجيب بان اظهار التعظيم لغرض الامتنان والتحدث بالنعمة لا ينافي
التلبس بالذلة والخضوع ظاهر او باطن بل المنافي لذلك التعظيم كنهه ليس
بشيء كما لا يخفى اه قلت كيف لا يكون شيئا مع ان اظهار النعمة والتحدث
بها شكر لهذه النعمة المتحدث بها وتنا عليه تعالى لها وقد قال صلى الله
عليه وسلم التحدث بالنعمة شكر وتركه كفر واي نعمة اعظم من نعمة تعظيم الله
تعالى له تبا هيله للعلم قال الكواشي راي بعض التحدث بنعم الله من
الطااعات

الطااعات مع امن الربا وعائلة النفس وطلب الاقتداء بالنبى صلى الله
عليه وسلم وكرهه بعض حوفي الفتنة وفي عين المعاني قال صلى
الله عليه وسلم التحدث بالنعمة شكر وتركه كفر واما الحديث الاخر فليكن
بكتان النعم فان كل ذي نعمة محسود يعني من المحسود لا غير اه فالحق
ان التوجيه وجيه فتدبر اي تحمده اعاد الفعل ليبين ربطه بما
تعلق به وهو على توفيقه لطول الفصل وقوله بليغا اي بالغ غاية
الكمال حيث صدر عن كمال المحصور القلبي بحسب حسن الظن بحال المص
مع ما افادته الجملة الفعلية من التجرد والحدوث وتضمنها للشأن على الله
بجميع الصفات وما اشتمل عليه من اظهار النعمة التي هي التعظيم لا تخل
الامتنان لنا قال العطار راي معاشر المسلمين اه وقال ارتضا على
خان في شرح الدوانيبة ترتب الحمد على وصول النعمان من المجرود الى الحامد
خاصة اقوي من وصولها اليه والى غيره عموما اه اي فالاولي ان يراد
بنا خصوص المؤلف وايضا يجري على نسق ما حمل عليه نون تجرد وشال
ويصلي فتدبر قدرة الطاعة القدرة عند الاسري ومن تبعه عرض
مقارن للفعل وليس ذلك موجودا في الكافر فلا يحتاج لزيادة نحو
وتسهيل سبيل الخير اليه وعند بعضهم عرض سابق اعني الاستطاعة
وهو موجود في الكافر فيحتاج لزيادة القيد المذكور لاجراجه وزيادة
التم لفظا لئلا ليس لا اعتبارا كونه قيدا كما لا يخفى فما في حواش العطارية
ما فيه وقول العلامة القليوبي لو اسقط لفظ قدرة لكان صوابا
اه لعله مبني على اعتبار تفسير القدرة بالاستطاعة او على تفسيرها
بالعرض المقارن ويكون مراده ان الحذف كالانقار صواب فلا يخجل التبريد
لكن نوقش بان الصواب ذكره لان دلالة الالتزام منجورة في التعريف
فتأمل بلطف الخذلان بكسر الخاء يقال كما في المصباح خذلت خذلت
عنه من باب قتل والاسم الخذلان اذا تركت نصرت واعانتها وناخرت
عنه وخذلته تخذيل بالتشديد حملته على الغسل وترك القتال اه

لا مطلقا اي عن التقييد بكونه في مقابلة نعمة وفي الايات البينات
لابن القاسم قد يشكك قوله لا مطلقا بان تعليق الحمد باسم الذات
الاقديس يفيد كون الحمد ايضا للذات وذلك حمد لا في مقابلة نعمة
فقد حمد مطلقا ايضا ولهذا قال في المطول في قول التلخيص الحمد لله
على ما انعم ما نصبه والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع
الحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرزق او نحوها مما يوهو اختصاص
استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض للانعام اي في قوله
على ما انعم بعد الدلالة على استحقاق الذات اي بقوله لله تسميها على
تحقق الاستحقاقين اه ويمكن ان يجاب بان قوله لا مطلقا اي
مطلقا ولا ينافي ذلك التعليل المذكور لان معناه ح انه لما كان الاول
واجبا وكان الواجب اهم من المندوب لم يطلق الحمد على الاطلاق لئلا
يجرح الاهم بل قيد بالنعمة ليحصل وان حصل غيره ايضا فتأمل اه وقوله
اي مطلقا اي بان لم يتعرض معه الى التقييد اصلا فانهم قال المحقق
الصبان فيما كتبه على جمع الجوامع وما اشار اليه النقطة اذ في وتبعه المسك
نظريه غير واحد من المحققين كالعصام في اطوله باوجه منها ان
اقادة تعليق الحكم بشئ يفيد عليه ذلك الشئ انما هو فيما اذا كان
ذلك الشئ مستقلا بخلاف غيره كالعلم فلا يدل التعليق به على عليه
الذات ولين سلمت فانما هي اذ لم يصرح بعلة للحكم غير الذات كما في حمد
المض وهو تنظير في محله وان تكلف بعضهم الجواب عنه وحيث علمت
ان التحقيق انه ليس في كلام المض الحمد المطلق اصلا ولا التسمية على
الاستحقاق الذاتي وح يسقط الاستشكال المتقدم اه قال المدقق
المطار في حواش جمع الجوامع فهم الاستحقاق الذاتي من هذه العبارة
دوفي حيث لم يقل الحمد للموفق مثلا لان ان تعليق امر باسم يدل على
منشأيته مدلوله على ان لك ان تقول ان اللفظ الكريم لما دل على
ذات متصفة بالصفات الكمالية واشتهر اتصاف تلك الذات بهذه
الادوصاف

الادوصاف في تحت هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق به في حكم التعليق
بالمشتق الدال على منشايبه جميع الصفات ويكون ذكر التوفيق كانه
تخصيص بعد تقييدها وماخذه من عبارة السمرقندي في حواش المطول
كما نقله عنه في مقولة اخري والمقام تحقيق اخري لا ذلك فان اردته
فعليك ياخذ الما من مجاربه لان الاول واجب الخ في الايات سم
معني كون الاول واجبا كما قال شيخ الاسلام انه يقع واجبا لانه اذا
انعم الله على عبد بنعمة يجب عليه ان يحمد عليه بالحمد الذي ذكره وهو
الحمد اللفظي او المنوي اه اي والا لا يستغرق جميع اوقاته في ادا ذلك
الواجب ولم تق طاقته به اذ نعم تعالى متواليه على العبد لا تنقطع
سيما على القول بتعدد الاعراض فانه انعام باستمرار الوجوب وقد
يجاب بان الشكر لا يخص في اللسان بل يع الجنان والاركان فمكن
استغراق عمره في الشكر بان يعتقد انه سبحانه وتعالى مولى لجميع
النعم مذكرا لذلك وعروض الغفلة لا يمنع استمرار الانعقاد كما ان
الغفلة في الايمان لا تزيله والثاني اي المطلق واعترضه الكمال
في حواش جمع الجوامع بانه ان اراد بالثاني ما لم يقيد لفظا فقد يكون
واجبا ايضا وذلك اذا اطلق لفظ وقيد ثنية بان يقصد ابقاعه في
مقابلة النعمة ورده سم بقوله كانه توهم ان الثم اراد بقوله في مقابلة
ما قيد لفظ بدليل وجود التقييد في عبارة المض فيكون المطلق ما لم
يقيد لفظ مع ان هذا لا يقتضي ان كل ما خلا عنه تستغى المقابلة
عنه وتوضح ذلك ان الموجبة كلية تنعكس كنفسها وقر في ما بين
اثبات المقابلة عنه بالتقييد بين وتفسيرها به وقد يشبه احدها
بالآخر عند اهل التأمل اه هادية نسبة الهداية اليها بما عظمى
والهادي في الحقيقة هو الله تعالى على الطريق بيان لمنفعة
لا تفسير لطريق في كلام المض كما هو لم ذكره القليوبي وح فالطريق
التي في المتن غير التي في الشرح لغير الدال والمدلول فيراد بالاولي معرفة

الالة وبالثانية المسائل المدلول عليها الموصلة للأعمال الصالحة او يراد
بالاولى الاعمال الصالحة وبالثانية الصراط الموصل الى الجنة قال القليوبي
الا ان يكون اشارة الى ان كلام المص مقلوب وان المعنى فيه ما هو
في النسخة الثانية ذكره العطار وغيره وفيما قاله القليوبي اخيرا ما
فيه فتأمل وفي نسخة هي الاولى لرعاية السجع وبطلاني لم يسلم
لاحتمال انه لا يوافق على القول بكراهة الافراد والعاقل بالكرهية
النووي في شرح مسلم وغيره قال الهمام السدي وقدر عليه من الشافعية
ابن الجزري وغيره من الصلاة اي مأخوذة منها وقوله عليه
في الاول مخرج للصلاة الشرعية ذات الاقوال والافعال وقوله المأمور
بها فتبدلت مخرج للصلاة عليه الغير المأمور بها عن صلاة الله
عليه قاله المدقق العطار في حواشي جمع الجوامع قولوا اللهم الخ اي
فقد اجابهم بالامر بالدعاء فالصلاة معناها الدعاء بالرحمة فيكون جعلها
ح لا تشا وقال الكوراني الصلاة تعنى الدعاء والدعاء يلزمه التعظيم فان
من دعوت له فقد عظمت فاطلق المألوف وريد اللزم فيكون مجازا
مرسله قال سم في آياته وهو توجيه غير ملتفت اليه فان فيه صرف
الكلام عن حقيقته من غير ضرورة ولا دليل مع مخالفة الآية وظن
الآيات والادبارة وكانه توهم ان معنى الصلاة الذي هو الرحمة غير
متصور في حقه صلى الله عليه وسلم لانه مرجوم فلا تطلب له الرحمة
وهذا خطأ لان انواع الرحمة ومراتبها لا تنحصر وليس جميعها حاصل
له عليه الصلاة والسلام فيطلب له من ذلك ما ليس حاصله
عليه الصلاة والسلام اه قال الهمام السدي في حواشيه على الآيات
وهذا عجيب في النهاية قيل ان اصلها في اللغة التعظيم وقال معني قولنا
اللهم صل على محمد عظمته في الدنيا باعلا ذكره واظهار دعوته وابقائه
شريعته وفي الآخرة بتشفيعه في امته ومضاعفة اجره ومثوبته
وقد قال الخطاي الصلاة التي بمعنى التعظيم والتكريم لا تعال لغيره مثل
هذا

هذا مذكور في الشفا لعياض نقلا عن القسيري وغيره نعم مراد الكوراني
حيث جعل الاصل هو الدعاء واعتبر ان الاستعمال في التعظيم من باب
الاستعمال في لزم معناه لكنه لا يفر مشهور في هذا المقام عندهم حتى
قالوا انه الحقيقة اه قلت ومن تأمل حقا التأمل امكنه التوفيق
بين القولين وزال الخلف بينهما من البين والله الموافق
الاستقفا راى طلب المغفرة ولكنها دعا خاصا احتيج للتعيين نذكر ها
مقابلة الدعاء كما قاله الحفني ومن الادمي لوقال ومن غيرهم
شمل الجن اهل بيته هم علي وفاطمة والحسن والحسين وفي كلام
القليوبي ان المراد ما يشتمل الزوجات وقدم هذا المعنى علي غيره
للمص عليه بالخبر الوارد فيه اه حفني وقيل ازواجه وذريته
خرج علي ودخل غير الحسن والحسين من بغية الذرية وقيل اهل
وعشيرة فيه زيادة علي وما ليس من ذريته من قومه
وقيل نسله ورهطه قريب مما قبله والعشيرة والرهط بمعنى القوم
والقبيلة الادنين بفتح النون جمع ادني افعل تفضيل من دناء
يدنو بمعنى قرب فاصله الادنين قلبت الواو الفالتحريكها واقتناع ما
قبلها ثم حذف الالف لالتقاء الساكنين ثم انه يصح فيما بعد قيل في الموضع
الثلاثة الجر على الحكاية فالادنين مجرور بالياء صفة ويصح الرفع على انه
خبر لمحذوف فالادنين منصوب بفعل كذلك اما بعد في الرضائها
حرف شرط وتفصيل فقال الجاني اي تفصيل ما اجله المتكلم في الذكر نحو
قولك جاني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمر فاهنته واما بشر
فاعزته عنه وتفصيل ما اجله في الذهب ويكون معلوما للمخاطب بواسطة
القراني وقد جات للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة
في اويل الكتب ومتي كانت لتفصيل المجل وجب تكرارها وقد يلتقي بذكر
قسم واحد حيث يكون المذكور صند غير المذكور لدلالة احد الصندين
علي الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه

منه فان ما يقابل اما المذكورة هنا غير مذکور لكنه مقدر يعني واما
الذين ليس في قلوبهم زيغ فينتعمون المحكمات ويردون اليها المشابهة
اه وقوله او اجله في الذهب كما اذا ابتدأت بقولك اما زيد تعلم الخاطب
بمجي اخوتك وقوله يعني واما الذين ليس في قلوبهم الخ جعل ذكر القيد
قريباً على تقديره ولم يجعل قوله والراسخون في العلم يقولون امثلاً
به كما في المفتي لانه لا يتجده على تقدير عدم الوقف على الا الله وكذا امر
يجعل تشبهاً له بحذف اما كما في التوضيح لان حذف اما مع حذف العالم
يوجد في كلامه قاله عبد الحكيم في حواشيه ومقتضاه ان التفصيل
ليس لازماً لها ذكر ابل لا يلزمها لا ذكر او لا ذهناً بانسلاخها عنه
بالكلية الى الاستينافيه من غير تقدم اجمال وعليه حمل الجاس اما
الواقعة في اويل الكتب وحملها بعضهم على انها من قبيل المفصلة
للجمل ذهناً قال العلامة الامير والتفصيل من جنس الوالي لا ما كان حال
في اما زيد فاكرمته والوالي هنا الظرف فالتقدير اما المقام السابق
فلتبسمة الخ واما بعد الخ وقال بعض شيوخنا كك ان تمنع كوت
التفصيل من جنس الوالي لا ماد ايمابل المدار على دخول ما بعدها في
المجل السابق اه والكلام على الظرف مغرور منه فلا داعي لدلالة
القول به اسلوب بضم الهمزة الطريق وهو على استلوي من
اساليب القوم اي على طريق من طرقهم قاله في المصباح وكان البني
الخاي فالاتياف بها سنة لكن مع اما لا الواو كما تقدم والتقدير
الخاي اصلها المعدول عنه ذلك فحذفت منها ويكن وعوضت
عنها اما قال الاشموني ولا تعني ان معني اما صار كعني منها والشرط
لان اما حرف فكيف يصح ان يكون بمعنى اسم وفعل بل تعني ان موضعها
صالح لها وهي قايمة مقامها لتضمنها معني الشرط اه اي ما يعني
ويقصد منه قال الفاضل عبد الحكيم وكون اما عوضاً عنهما محله اذا
كان الفاصل بين اما والفاصل معمول الشرط واما اذا كان جزءاً من الجزا
فان

فان اما والفاصل واقعة موقعهما فقط والفاصل في موقع الشرط اه و
عليه فكلدم الاشموني بحول علي ان الفاصل معمول للشرط حيث صرح
بان اما قايمة مقامها كما يحمل عليه ايضاً قول السعد في اويل مطوله
فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط اه فلا ينافي
قوله في احوال متعلقات الفعل اصل ما زيد فقايم منها يكن من شئ
قريباً قايماً فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شئ واقم
مقامه ملزوم القيايم وهو زيد اه لا لانه على ان اما لم تقع الا
موقع الاداة دون فعل الشرط كما صرح به بحشوة وبهذا تعلم ان رفع
ما اعترض به العلامة الصبان وغيره على عبارة الاشموني المتقدمة
بعد البسمة الخ فيه اشارة الى ان الظرف من متعلقات الشرط
والراجع كونه من متعلقات الجزا ليكون المعلق عليه مطلقاً والمعلق
على المطلق اقوي في التحقيق من المعلق على المقيد وان كانت
اقادة التاكيد حاصلة سواء جعل من متعلقاته الجزا والشرط واما
ما يفيد كلام الدجى من ان اقادتها التاكيد اذ جعلت من متعلقات
الجزا فوه كما قاله المدقق العطار نعم التاكيد المفاد حين تغلف
الظرف بالجزا اقوي من التاكيد المفاد حين تغلفه بالشرط لما علمت
ولعل هذا مراده فيندفع عنه توهم المدقق فانهم الحاضرة
ذهناً الخ في الدوائية اشارة الى المرتب الحاضر في الذهب سواء كان
وضع الديباجة قبل التصفيف او بعده اذ لا حضور اي وجود للا
المرتبة ولا لما ينهاني الخارج عن المشاعر عند المشير حين الاشارة
حتى يصلح لتعلق الاشارة الحسية ولا يلغى وجود الالفاظ في الخارج
متعاقبة لتعلقها لان الاشارة ليست الا الى المجموع المرتب الذي
هو الكتاب فما قيل انه ان كان وضع الديباجة بعد التصفيف فالاشارة
تكون حسية الى الحاضر في الخارج لا يستقيم اصلاً الا بان يراد به
الاشارة الى نقوش الكتاب الموجودة المجمعة في الخارج دون

لفاظ

الالفاظ الصرفة لانها وان كانت موجودة خارجية لكنها غير مجتمعة الاجزاء
 في الوجود العيني حين الاشارة ودون معانيها فقط اذ هي صور عقلية
 ليست الاموجودات ذهنية ودون المركب من الثلاثة التي هي النقوش
 والالفاظ والمعاني او الاثنين منها باخذ الالفاظ مع النقوش او مع المعاني
 او النقوش مع المعاني لان المركب من الموجود والمعدوم معدوم البتة
 ولا يخفى ان ارادة الاشارة الى النقوش لا يناسب هذا المقام للاخبار عنه
 بعد ذلك الا ان يحمل على المجاز في كوال الدال وارادة المدلول منه وفيه نظر ان
 الحاضر من النقوش في الخارج حين الاشارة لا يكون الاشخاص مقيما لشيء
 المضمون من البين انه ليس المراد وصف ذلك الشخص ولا تسمية ذلك
 الشخص بذلك الاسم واللام يكن المكتوب الاخر كذلك بل العرض وصف نوعه
 الذي لا يختلف باختلاف الخطوط وتسميته بذلك الاسم وذلك النوع
 هو طبيعة النقوش الكتابية الدالة على تلك الالفاظ المخصوصة
 الموصوفة بازاء المعاني المخصوصة اعم من ان يكون ذلك الشخص او غيره
 مما يشاركه في ذلك المفهوم ولا شك انه لا حضور في الخارج لطبيعة النقوش
 عند المشير بحيث يكون محسوسا مشاهدا صاعدا لتعلق الاشارة الحسية
 بمجرد وجوده في الخارج بعين وجود اشخاصه من دون محسوسية
 لا يكفي لتعلقها فالاشارة ليست الا الى الحاضر في الذهن على جميع التقدير
 السبعة اهو بعض زيادة من شرحها لا يرتضا على خاف قال السيد الزاهد
 في حواشيها الالفاظ المرتبة ومعانيها حين الاشارة حاصلة في الذهن
 بوجه اجمالي يتجدد ذلك الوجه معها اتحادا بالذات بلا تفاير اعتباري
 بان تكون حاصلة بانفسها من دون ان يجعل امرا اخر مرآة لها وتصير
 ملحوظة بالمحاط واحد اجمالي ليكون علمها بكنهه اومع تفاير اعتباري
 بتصير ذاتها مرآة للملاحظة على طريق العلم بالكنه او بالعرض بان
 يجعل عرضياتها الثلاثة لتتقن اليها ليكون علما بالوجه وح يكون المراد
 بالترتيب عدم تقدم بعضها على بعض لا بالزمان والا لا يتصور الترتيب
 الزماني

الزماني في الجمال فالحضور المفهوم من المرتب الحاضر في الذهن ان كان
 عبارة عن الحصول فيه فهو اعم من ان يكون بالذات بان يكون متصورا
 بكنهه او بالعرض بان يكون متصورا بالكنه او بالوجه اذ في كل ما حصول
 بالعرض لذات الكنه وذات الوجه وهي يكتفي للاشارة وان كان الحضور
 عبارة عن التقائات الذهن وملاحظة فليس الالتقاء الى الالفاظ
 والمعاني الا بالذات اما الالتقاء بالذات عند حصولها بانفسها فقط
 واما عند حصولها بواسطة ذاتي او عرض فهو لان في علم الشيء
 بالوجه اي بواسطة امر اخر ذاتي كان او عرضيا الوجه حاصل في الذهن
 بالذات وملتفت اليه بالعرض والشيء حاصل في الذهن بالعرض وملتفت
 اليه بالذات لانه هو المقصود فيكون الحضور حضورا بالذات والاشارة
 ههنا اشارة عقلية وهو تعيين الفعل لشيء وتميزه بدون معونة
 الحس وهو يقتضي توجه الفعل وملاحظة الى ذلك التي بالذات و
 حصول صورته في العقل كذلك والاكيف يمكن تعيينه وتميزه عن غيره
 سواء كانت تلك الصورة متحدة معه بالذات اتحادا محصا كما في التصور
 بكنهه اومع تفاير اعتباري كما في التصور بالكنه او بالعرض كما في التصور
 بالوجه وقول الرواني اذ لا حضور في الخارج للموجود
 فيه عند المشير بحيث يتعلق بها الحسي بان تكون موجودة مجتمعة
 فلا يتجه ان الالفاظ موجودة في مجموع ازمته وقوله للاخبار عنه
 الخواص لا شك ان المشار اليه ههنا ليس الا ما تعلق به قصد المظ
 بترتيبه ومن البين ان قصده لم يتعلق بالنقوش وترتيبها بل مقصود
 ترتيب المعاني وترتيب الالفاظ بازاياها الا ان يقال هذا من ذكر
 الدال وارادة المدلول فذكر النقوش باسم الاشارة مراد اياها مدلولها
 وهي الالفاظ وقوله ولا شك في انه لا حضور الخواص لما عرفت من
 ان المراد بالحضور في الخارج الوجود فيه عند المشير بحيث يكون
 محسوسا مشاهدا صاعدا للاشارة والكلي الطبيعي ليس كذلك علي

ما ذهب اليه المحققون وان كان موجودا في الخارج بعين وجوده اشتباهه
ويكون المراد من الحضور في الذهن الملاحظة الالتفات لا الحصول
فيه من حيث الشخص يندفع ما يقال انه لا حضور للكل في الذهن
كما لا حضور له في الخارج فلا يقبل الاشارة الذهنية ايضا والفرق بين
ملاحظة الذهن والحصول فيه مما لا يخفى علي من الغي السمع وهو شهيد
فالذهن يمكن ان يلاحظ الشيء من حيث هو مع قطع النظر عن العوارض
وان كان في الخارج والذهن متقاربا معا كلف واقتراان الشيء مع شيء
في الواقع لا ينافي الالتفات اليه مع عزل الخاط عن هذا الاقتراان
والحضور بهذا المعنى موجود في الكل فيقبل الاشارة العقلية قطعا
بخلاف الحضور الخارجي فانه لا يتصور فيه ذلك لان تلك المرتبة
غير صالحة للتغرية علي انه يستدعي المحسوسية وهي منتفية عن الطابع
الكلية فقياس الحاضر في الذهن علي الحاضر في الخارج قياس مع الفارق
اهم ما غروث للسيد الزاهد مع يسير زيادة من ارضا علي خان فاحفظه
وان طال بنا الكلام فانه مما يجب ملاحظته علي ذوي الافهام علي اني ما
انبت مالمهم في هذا المقام الا بقطرة من بحر او شذرة في عقد تحرك ولكن
علي المرء ان يسعي الي الخير جهده وليس عليه ان تتم المطالب ذهنا
اي فقط بدليل المقابلة وقوله وخارجا ايضا اي كما انها موجودة ذهنا
وعليه فاسم الاشارة حقيقة للاشارة بها الي الالفاظ الخارجية وقد
علمت انه خلاف التحقيق وان اشهر والتحقيق ان المشار اليه ما في
الذهن مطلقا تقدمت الديباجة او تأخرت وقول الحق ان تفصل الشئ
مبني علي ان سمي الكتب المشار اليه النقوش والحف ان سماها الالفاظ
الخارجية ما فيه فتأمل رسالة هي في الاصل مأخوذة من الرسل بفتح
فسكوه وهو الانبعاث علي نوذة يقال ناقة رسله اي سهلة السير وفيه
اشارة الي سهولة هذا المؤلف كما فيه اشارة الي قلته لان الرسالة
في عرف المدونين اسم لوراق قليلة تحتوي علي سابل من العلم فالوصف
بقوله

بقوله لطيفة بمعنى حسنة الوضع بدعته اه عطار المنطق هو في
اللغة مصدر يسمي كالنطق بمعنى التلفظ ويطلق علي ادراك
المعقولات ولا شك ان هذا الفن يقوي كلا هذين المعنيين فلذلك
اشتق له منه اسم وهو لم يقل وحده لان ما ذكر رسم اذ كونه الة
عارض من عوارضه فان الذاتي للشيء يكون له في نفسه والذلية للمنطق
ليست له في نفسه بل بالقياس الي غيره من العلوم ولا نه تعريف بالغاية
اذ غاية المنطق العصمة عن الخطا وغاية الشيء تكون خارجة عنه
والتعريف بالخارج رسم قاله القطب ولو غير بالرسم او التعريف لساوي
الضير وفعل المدقق العطار عن شرح الاشارات للطوس ان التنازع
في المنطق من جهة كونه علما او لا مما لا يقع بين المحصلين فانه بالاتفاق
مناعة متعلقة بالنظر في المعقولات الثانية علي وجه يقتض التحصيل
لشيء مطلوب مما هو حاصل عند الناظر ويبين علم ذلك فهو علم معلوم
خاصة ولا محالة في كون علما وان لم يكن داخل تحت العلم بالمعقولات
الدولي التي تتعلق باعيان الموجودات هو ايضا علم اخر خاص مباين للعلوم
فالقول بانه الة قانونية للعلوم فلا يكون علما من جملتها ليس بشيء
لانه ليس بشيء لانه ليس بالة لجمها حتي الاوليان بل لبعضها وكثير
من العلوم يكون الة لغيره كالخولقة والهندية للهيئة اه ورح نقول
الحقني وهذا الرسم الذي ذكره الشئ مبني علي ان المنطق الة واما علي قول
بانه علم براسه وهو المشهور فقد عرفه السيد بانه علم يعرف به الفكر الصحيح
من الفاسد اه غير صحيح فتأمل الة قال الغامل عبد الحكيم اختار
صيفه المفرد اشارة الي كونه علما واحدا منفردا بالتدوين والالة كما
في شئ الاشارات للامام من الواسطة بين الفاعل ومنفعلة في وصول
اثره اليه كنشأار البخار فانه واسطة بينه وبين الخشب في وصول اثره
اليه فالواسطة كالجنس يشمل كل ما يتوسط بين الشئين كواسطة
القلادة والنسبة المتوسطة بين الطرفين وبقيد بين الفاعل ومنفعلة

خرج ما ذكر بعينه في وصول اثره اليه خرج العلة المتوسطة فانها
 واسطة بين فاعلها ومنفعليها اذ علة علة الشيء علة بالواسطة الا
 انها ليست واسطة بينهما في وصول اثر العلة البعيدة الى المعلول
 لان اثر العلة البعيدة لا يصل الى المعلول فضلا عن ان يتوسط في
 ذلك شيء اخر وانما الوصل اليه اثر العلة المتوسط لانه الصادر منها
 وهي من البعيدة كذا في الشرح القطبي فالانفعال لا يستلزم الوصول فالمعلول
 متفعل العلة البعيدة مع عدم وصول اثرها اليها وذلك لان البعيدة
 لها مدخل في وجود المعلول لتوقعه عليها وليس ذلك الا بالفاعلية
 اذ لا جهة لتوقف وجوده عليها سواء كانت علة له فيكون متفعل
 لها ايضاً تكون الفاعلية والمنفعلية من الاضافيات لكنه فاعل بعيد
 تخلل بينه وبين منفعله فاعل اخر بسببه لم يصل اثره اليه لما عرفت من
 انه صادر من المتوسطة دون البعيدة كما ذكره عبد الحكيم وفي شرح
 القطبي وانما كان المنطق الاله لانه واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب
 الكسبية في حالة الاكتساب واورده عليه بان القوة العاقلة قابلة
 للمطالب الكسبية فاعلة لها لا لذاتها ولا لاثر يتعلق بها لان الترتيب
 الذي هو فعلها انما يتعلق اثره اعني الهيئته المخصوصة بمادتها فلا
 يكون المنطق واسطة في وصول اثرها اليها واجيب بان الحكم ان كان فعلاً
 فلا اشكال في التصديقات لان المنطق يكون واسطة في حصول التصديق
 الذي هو اثر الابقاع الذي فعل النفس وهذا القدر كان في كونه الاله ولا يجب
 جرياناً في التصور ايضاً وان كان ادراكاً فكونه الاله اما بنا على الظن المتبادر
 الي افهام المبتدئين من كون العاقلة فاعلة لا ادراكاً فان الادراك كان لما
 كانت فايضة بتوسط فعل صادر عن النفس اعني الاساس والتوجه
 والنظر يسبق الي الزم انما افعالها ولا ضمير في بنا اطلاق اللفظ على
 شيء باعتبار ما يتبادر الي الزم وان كان خلاف الواقع وانما يصح ذلك في
 المطالب العلمية واما بنا على انما الاله بين القوة العاقلة وبين المعلومات
 التي

التي ترتبها لاكتساب المجهولات فان الاثر الحاصل فيها بترتيب العاقلة اياً
 على وجه الصواب انما هو بواسطة هذا الفن فالكل لا مخرج من مضائق اي
 وبين مبادي المطالب الكسبية فافهم قانونية نسبة الى القانون وهو
 كالاصل والضابط والقاعدة بمعنى حكم كلي ينطبق على جميع جزئيات
 ليتعرف منه احكامها والمراد بكلية الحكم كون المحكوم عليه كلياً ولما كان
 تقول كما في حواش الفاضل معاوية علي مختصر السعد مغني كلية تعلقه
 بكل فرد فكل منسوب الى كل اي كل فرد من الافراد ومعني انطباقه صدق
 على الجميع وهو احتراز عن حكم القضية نحو الانسان نوع والحيوان جنس
 فانه ليس القصد منها الا الطبيعية والمماهية من حيث هي واللام في
 ليتعرف لام العاقلة كما في عبد الحكيم على المطول وكيفية التعرف ان
 تأخذ الجزئي وتجعله موضوعاً وتأخذ موضع القاعدة وتجعله محمولاً ثم تجعل هذه
 القضية منقولة وتجعل القاعدة كبرى فيخرج حكم هذا الجزئي وفي صيغة التقبل
 في يتعرف اشارة الي ان تلك المعرفة بالكلفة والمشقة تخرج من التعريف
 القضية الكلية التي يكون فروجها بديهية غير محتاجة الي التخرج كقولنا
 الشكل الاول من جنس فيكون ذكرها في الفن بطريق المبدئية لمسايل اخرى
 كما قاله بعض المحققين قال المدقق العطار في حواش الخبيص والمراد بان
 جزئيات لها جزئيات لها زيادة تعلف بتلك القضية بان يتوقف صدقها
 على وجودها وهي جزئيات موضوع الموجبة ضرورة ان صدق السالبة
 لا يتوقف على وجودها موضوعها وصدق الشرطية لا يتوقف على وجود
 موضوع طرفها فخرجت السالبة الكلية من تعريف القانون كالشرطية فوافق
 ما تقرر عندهم من اجزاء الفن قضايا احكاميات موجبات كلييات وان قال عبد
 الحكيم ان السالبة من القوانين ومحل ذلك بان اسباط الفروع كما يكون
 من الموجبات يكون من السوالب انه ويظهر لي ان القول ما قالت حذام
 كما وصحته في شرح حواش الملوي للامير قانظ مرعاهانها نقصم وانما
 اتم لفظ المراعاة لان المنطق نفسه لا يعصم عن الخطا والدم يمرض للمنطقي

خطا أصلا وليس كذلك اذ ربما يخطئ لاهمال الالة وربما وقع من بعضهم اسناد
العصمة للمنطق نفسه فكليد او مبالغة في الاحتياج اليه قال الجبض الان اسنادها
اليه من قبيل الاسناد للسبب فهو مجاز عقلي والاسناد الحقيقي انما هو للمراعاة
قال محشيه بين ولكن التحقيق ان العاصم هو الله ورده المدقق العطار ان
اراد ان العاصم هو الله بالنسبة للحقيقة فجميع الافعال كلها مخلوقة لله فهو
الفاعل في الحقيقة وهذا غير منظور اليه بل المنظور اليه في الاسناد الفاعل
الظن كما قال السكاكي ان الحدث الذي يظهر فاعله ينسب اليه والذي لا يظهر
ينسب اليه ذاته تعالى اه ولا حقا ان الفاعل الظاهري للعصمة هو المراعاة
ولو التفتنا للواقع لانسد باب الحقيقة اه وفيه للبحث مجال فتدبر
في الفكر هو ترتيب امور معلومة لتأدي الي المجهول فتصوري او تصديقي
كما اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان عرقنا الحيوان والناطق ترتيبها
بان قدمنا الحيوان واخرنا الناطق حتى يتأدي الذهن منه الي تصور
الانسان وكما اذا اردنا التصديق بان العالم محدث وسطنا المتغير بين
طرفي المطلوب وحكنا بان العالم متغير وكل متغير محدث فيحصل لنا التصديق
بحدوث العالم كذا في الشئ القطبي وفي حواسبه للفاضل عبد الحكيم الفكر ترتيب
الترتيب الذي يكون الباعث عليه التأدي الي مجهول يقيننا وطمنا
او احتمالا يخرج عنه المقدمة الواحدة لان الترتيب فيه ليس للتأدي بل
لتحصيل المقدمة ودخل فيه ترتيب المقدمات المشكوكه المناسبة لوجود
عرض التأدي احتمالا وكذا التعليل لانه فكر معونة الغير وكذا الرسم
الكامل لان المطلوب في ذلك هو التماسه على الوجه الاكمل والمعلوم الواحد
بدله من عدة واحدة على ما نص عليه في شئ الاشارات فالترتيب بين
جميع الذاتيات والعرضيات موصل اليها وان كان كل واحد من الترتيبين
الذي يشتملها في نفسه فكل واحد موصل الي الكنه والثاني الي الوجه وكذا
قياس المساواة والاستلزام بواسطة عكس النقيض داخل فيه وان
اخرجوها عن القياس لعدم الضرور لذاته وكذا النظر في الدليل الثاني ان
المقصد

المقصد منه العلم بوجه دلالة وهو مجهول وانما قال للتأدي ولم يقل بحيث
يؤدي يشمل الفكر الفاسد صورة او مادة ويترتب عليه اه وموضوعه
الموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية والعوارض الذاتية
هي اللاحقة للشيء لذاته كالنجيب اللاحق لذات الانسان او الجزية
كالحرمة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان او التحفة بواسطة
امر خارج عنه مساو له كالصحة العارض للانسان بواسطة النقي سميت
اعراضا ذاتية لاستنادها الي ذات المروض ولو بواسطة واما العارض
لامر خارج اعم من المروض كالحرمة للديبى بواسطة انه جسم والعارض
للخارج الاخص كالصحة العارض للحيوان بواسطة انسان والعارض
بسبب المباني كالحرمة العارضة للما بسبب النار هي مبانية للمافتمين
اعراضا غريبة لما فيها من الغرابة بالقياس الي المروض والمعلوم لا يبحث
فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها كذا في الكواش وفي الحاشية
الشريفية طريقة المتأخرين انهم يجعلون اللاحق بواسطة الخبر الاعمر
من الاعراض الذاتية التي يبحث عنها في العلم وليس يصح بل الحق ان الاعراض
الذاتية ما يلحق الشيء لذاته او لما يساويه سواء كان جبراه او خارجا
عنه اه ومعني البحث في العلم عن تلك الاعراض حملها على موضوع العلم
حمل مواطاة اذ هو الحمل المعتبر في المسائل او على انواعه او على اعراضه
الذاتية او على انواع اعراضه الذاتية المعلومات التصورية اي ما
صدقانها من حيث انها توصل الي تصوما وتصديق ما لا الي تصور
وتصديق مخصوص فهي موضوعة علي وجه الاطلاق والاحمال واما
الحدود والحج المستهلة في العلوم فانها توصل الي تصور مخصوص وتصديق
مخصوص وفي حاشية قول احمد علي القناري فان قيل ليس في المنطق
مسئلة يحولها الايصال او ما يتوقف عليه الايصال قيل اذا حكم علي
المعلوم التصوري بانه حد او رسم كان معناه انه موصل الي المجهول ان
التصورية بلا واسطة وقس اه قال المدقق العطار في حواشي الخبيص

وقد يقع الاتصال بمجول كما يقال الحد موصل الي كنه الحقيقة والرسم موصل
 لامتيارها من غيرهما مثلا اه فتأمل وانما اعتبرنا الحشية المتقدمة
 لما قاله السيد الشريف من المنطقي لا يبحث عن جميع احوال المعلومات
 التصورية والتصديقية بل عن احوالها باعتبار صحة اتصالها الي
 مجهول وتلك الاحوال اي الاتصال وما يتوقف عليه الاتصال اه وفي
 الحواش الزاهدية ذهب المتقدمون الي ان موضوع في المنطق المعقولات
 الثانية من حيث انها توصل الي المجهول ثم قال وما ينبغي ان يعلم ان
 المعقول الثاني وهو ما يكون الذهن فقط ظرفا للمعرفة على قسمين
 الاول ان لا يكون الوجود الذهني شرطا للمعرفة كوجوده والتشبيه
 ونحوها والثاني ان يكون شرطا له كالكلية والجزئية وتطبيقاتها وموضوع
 المنطق هو القسم الثاني اه وفائدة الخ كل مصلحة تترتب على فعل
 تسمى فائدة من حيث ترتبها عليه وغاية من حيث انها على طرف
 الفعل ونهايته فهما متحدان ذاتا ومختلفان اعتبارا ويعتبران الافعال
 الاختيارية وغيرها واما العرض فهو ما لا جله اقدار الفاعل على
 فعله ويسمى علة غائية ولا يوجد في افعاله تعالى وان جرت فواردها
 وقد يخالف الفرق فائدة الفعل كما اذا اخطا في اعتقاده ذكره السيد في
 حواش الشرح العنصري المختصر الاحتراز عن الخطا في الفكري يحمل الصحيح
 فاسد او بالعكس قوله او ردنا اي احضرنا وذكرنا في المصباح ورد المبالغة
 ووافاه من غير دخول فيه وقد يكون دخولا وورده الما فالورد خلاف
 الصدور والادبر ادخل في الاصدار وورد زيد علينا وورد احضر ومنه
 ورد الكتاب على الاستعارة اه فاهنا ما خوذ من الثاني كما هو المتبادر
 وفيه تنويه تشبيه الرسالة بالمنهل المورد وما فيها بالما الذي
 يرده الظان لانالة عطشه فيها اي الرسالة والموصول فيما
 يجب ان اريد به المعاني وبالرسالة الالفاظ فالظرفية من ظرفية
 المدلول في الدال او بالعكس فالعكس او اريد بكل منهما المعاني والالفاظ
 فمن

فمن ظرفية المغصل في المجل ان لم تجعل الديباجة جزءا من الرسالة او الخبر
 الجزء في الكل ان جعلت جزءا منها وقول المجل الحقي الرسالة اسم لما
 يجب استحضاره مع الخطبة او اسم للمجل وما فيها اسم للمفضل وعليها
 فالظرفية من ظرفية الجزء في الكلي اه يتعين على الاحتمال الثاني فيه
 ايضا جعل الخطبة جزءا من الرسالة حتي يتجه قوله وعليها الخ فتدبر
 ما يجب استحضاره اي ملاحظته وحضوره وقيد الش الوجوب
 بالاصطلاح اشار الي ان المراد به الوجوب الاستحساني لا الشرعي
 واما تعلم المنطق للاقتدار على حل شبه اهل الاهوا وتقدير الادلة
 وتفصيلها فواجب وجوبا كفاييا والخلاف في جواز تعلمه محمول على المختلط
 بالفلسفة كتأليف الفارابي وابي سينا وغيرهما من الحكماء المتقدمين اما
 ما حرره المتأخرون واقتبوه في كتبهم كالشمسية والكشف والمطالع وايضا
 وغيرها فلا خلاف في جواز تعلمها لكونها خالية عن تخليط الفلاسفة
 وحاصل ما قيل فيه انهم اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب حكاه الزركشي
 في لفظ العجلان فذهب قوم منهم ابن الصلاح والنووي الي تحريم تعلمها
 وتعلمه وتبعم في ذلك قليل من العلماء كالمجلد السيوطي فانه بالغ في التشيع
 على تعلمه وتعليمه حتي الف كتابا سماه القول المشرق في تحريم الاشتغال
 بفن المنطق قال المدقق العطار في حواش السلم وهو كتاب صغير مقدار
 كراستين اطلعت عليه ونصحتته فرايت تعلل عن غيره عن تقدم القول
 بالتحريم والتشيع من غير ان يذكر لو احد منهم دليلا نهض حجة ما ادعاه
 ومدار ما تمسكوا به انه مختلط بعلم الفلسفة والقول بتحريم النظر في علم
 الفلسفة على الاطلاق مجازفة فان الفلسفة اسم لعدة علوم فانها
 تنقسم اولاد الي علمية وعملية والاولى تنقسم الي الهيئات ورياضيات
 وطبيعيات فاما الطبيعيات فنها الطب والتشريح وغيرها ولم يقل احد
 بتحريم هذه العلوم بل هي واجبة وجوبا كفاييا حتي قيل ان علم الايدان
 مقدم على علم الاديان واما الرياضيات كالحساب والهندسة والمساحة

عوجي

والهيئة وغيرها فذلك ونفعها لا ينكر فلم يبق الا الالهيات وهي محل
صلا لم وشبههم وكفرهم فالقول بتحريم الفلسفة على الاطلاق قول
من لا يعرف حقيقتها كما بين ذلك حجة الاسلام القرابي في كتاب تهافت
الفلاسفة ومعلوم ان المنطق ليس فيه شيء من مسأيل العلم الالهي
الذي لا ينبغي الخوض فيه الا لمن رسمت قدمه في العلوم الشرعية
ورجما وقع على سبيل القدرة بعض مسائل منه في كتب المتقدمين فلذا
خص الخلاف بكتبهم اهو ذهب قوم الى انه ينبغي تعلمهم والاكثرون
ومنهم حجة الاسلام القرابي قال الشيخ ابن يعقوب من جملة غريب
العلماء قولهم بتحريم المنطق وتعليقهم ذلك بانه يفسد الفكر ويشوشه
وهو انما وضع محققا لصلاح الفكر ومقرر لمساك الحف فان عنوان
ذلك لا ذم له فالبدية تدفعه والمشاهدة تمنعه وان عنوان ذلك يكون
على وجه الكثرة فذلك وان عنوان ذلك ربما كان فهذا على تقدير
تسليمه مما اجمع الاصوليون والفروعيون على عدم اعتباره في تقليل
التحريم فان الامر النادر لا عبرة به في التحريم ولقد اصاب بالخرقة من
قال من اتقن المهر من فن المنطق جعل الله العلوم كلها طوع يده وبالجملة
فما تحكم به الفكرة السليمة ان تحريمه بعد ادراكه وادراك فائدة لا يقع من
احد وقد روي عن الامامين المذكورين يعني ابن الصلاح والنووي
انهما اشتغلا به زمانا طويلا فلم يحصل لهما ذلك لا يستغرب في امر الله تعالى
فان بيده الفتح والغلق ولما لم يفتح لهما ظهر لهما بالاجتهاد تحريمه فان
صح هذا النقل عنهما فهو حكم بالتحريم على ما لم تدرك حقيقة فلا يستوي
خطا الاجتهاد في المحكوم به الا ان الخطا في الاجتهاد لا يقدر في حق المجتهد
لانه انما هو طوبى باتباع ظنه وان لم يصب في الاجتهاد اهو ذنب الضوال لا مع
للسخاوي قال انه لما ألف السيوطي القول المشرق بالغ في الانكار عليه
بعض اهل عصره وانتدبوا له وكاد يكون ما لا خير فيه لولا تصدق البلقيني
له في هذه الحادثة واخفى الكتاب اهو قال اليوس ولما بلغ ذلك بعض خطا

العرب

العرب رد علي السيوطي بجملة ابيات يقول فيها
يمكن ان المراد في العلم حجة وينهي عن الفرقان في بعض قول
هل المنطق المعنى الاعبارة عن الحف او تحقيقة عند جهله
معانيه في كل الكلام فلهذا دليلا صحيحا لا يقوم بشكله
وعني بالفرقان المنطق لانه يفرق بين النظر الصحيح والباطل اهو ذهب
قوم الى التفضيل فمن كان قوي الادراك زايده الغبطة قد رسمت عنده
العقائد الصحيحة المويده بالكتاب والسنة ينبغي له الاشتغال به ومن
كان ضعيف الادراك فينبغي له تركه لانه في الغالب لا يدركه على حقيقة
وبعد ادراكه شيئا منه يخاف عليه ان يجري ما ادركه منه على ما يغلب
عليه من الاحكام الوهمية فيفضل عن سبيل الله وكذلك من لم يمارس
قواعد الكتاب والسنة مما رسته واسخنة يخشى عليه ان يجري قواعده
على الاحكام الوهمية فيعتقد خلاف مقتضى الكتاب والسنة كما وقع
لكثير من وسيل عنه الشيخ تقي الدين السبكي فقال ينبغي ان يقدم على الاشتغال
به الاشتغال بالكتاب والسنة والفقه حتى يتروى منها وترسخ في
ذهنه الاعتقادات الصحيحة وتغلب الشريعة وعلمها فاذا ترسخ قومه
وعلم من نفسه صحة الذهب بحيث لا تروج عنده الشهية ووجد شيئا
فاصحاد بيا حسن العقيدة جازله الاشتغال به وهو علم عقلي يخص بالحساب
غير ان الحساب لا يجري الى فساد وليس مقدمة لعلم اخر فيه مفسدة
والمنطق من اقتصر عليه ولم يخصه عقيدة صحيحة سابقة خشي عليه
التزندق او التقليل باعتقاد فلسفي من حيث يشعروا ولا يشعروا وهو
كالسيف يجاهد به شخص في سبيل الله ويقطع به اخر الطريق اهو قال المؤلف
القطار وهذا كلام محقق متصف اهو هذا حاصل ما ذكره في هذا اللقاع مع
النصرح بان محله في المختلط بالفلسفة لا المجرى كما تقدم التنبيه عليه لكن
صرح السيوطي في القول المشرق بخلافه حيث قال ما نصه فان قلت لعلم كلام
من حظ عليه محمول على المنطق المختلط بالفلسفة لا المجرى عنها كالذي

في بحث التصديقات وسماه اي القراني معيار العلوم المعيار في
 الاصل الميزان الذي يعتبر به الشيء عند ارادة معرفة نقصه من كماله
 ويطلق علي اقتضا الشيء واستلزامه ومنه الاستثناء معيار العموم
 فسمي به هذا العلم لكونه يعرف به صحيح الفكر من فاسده او لاقتضايه
 واستلزامه معرفة تلك العلوم علي الوجه الاكمل وحصر المصالح
 قال الفاضل عبد الحكيم الحصر ما عقلي ان كان يجزئ العقل به مجرد ملاحظة
 القسمة مع قطع النظر عن امر خارج عنه واما استقراي ان لم يكن كذلك
 وبه نص قدس سره في حواش الشرح العضدي ومنهم من قسم القسم
 الثاني الي ما يجزئ به العقل بالدليل او بالتجربة وسماه قطعييا والي ما سواه
 وسماه استقراييا والحصر الجملي استقراي في الحقيقة الا ان يجعل الجاعل
 مدخل فيه ام وقسم ارباب الحواش الحصر هنا الي عقلي وجملي واستقراي
 وجعلوا من الوسط ما هنا ولعله مبني علي الطريقة الاولى من ادراج
 القطعي في الاستقراي وجعله ما قسما واحدا وافراده الجملي عنه لتمييزه
 عنه يكون جعل الجاعل له مدخل فيه قول الحفني كغيره ان الاستقراي
 تتبع افراد الشيء الخ غير مناسب لانه تفسير للاستقراي للحصر وحق
 تفسيره ان الحصر بعد خروج المقسم عن الاقسام كما قاله المدقق
 العطار فتدبر المقصود من رسالته لم يقل المقسم من الفن لانه
 لا يلزم من كونه مقصودا من الرسالة ان يكون مقصودا من الفن
 لخروج نحو مباحث الالفاظ عنه كما يأتي مع كونها مقصودة من الرسالة
 اذ المقسم منها ما عدا الديباجة والمقسم من الفن مسايله فان حقيقة
 كل علم مسايله اجابات جمع بحث وهو لغة الفحص والتفتيش
 وعرفا يطلق علي حمد الشيء علي الشيء واثباته له سواء كان بديهييا
 او نظريا وعلي اثبات النسبة الايجابية او السلبية بطريق الاستدلال
 وبينهما عموم وخصوص وجهي لاجتماعها في اثبات النسبة الايجابية
 بالاستدلال وانفراد الاول في البديهي والثاني في اثبات النسبة

السلبية

السلبية بالاستدلال ويطلق علي المناظرة والمباحثة وهذا هو
 الجاري علي السنة الطارفي نحو قولهم وفيه بحث والذي نحو تحرر
 بعد المباحثة كذا ونحو ذلك والمراد هنا المعنى الثاني لان المراد
 المسائل وهي لا تكون الا نظرية افاده المدقق العطار بحث
 الالفاظ في حواش الكنتري علي قول احمد بحث المنطقي عن الالفاظ
 غير مختص بلغة دون لغة كالعلوم العربية بل هو شامل لجميع اللغات
 علي ما هو شأن جميع مباحثه فليكن هذا علي ذكر من ذكره وقد رتبنا
 النظر لترتيبها في المتن ولان كل بحث متوقف علي ما قبله في الثلاثة
 الاول والخامس متوقف علي الرابع في الاخيرين كذا في الحفني ولك
 اعتبار توقف كل واحد من الخمسة علي ما قبله كما لا يخفى وبحث
 التصورات المراد بها المعارف علي اكمالها اي الرسالة وخص
 الاستقانة بذلك لغزنية المقام وان كان حذف الممول مما يؤذن
 بالعموم مستغنيا المتبادر انه حال من ضمير او ردنا وابدل الي
 المر من جعله حالا من ضمير نجد وهو الذي يلوح من عبارة الحفني
 والنظايف بين الحال وصاحبها موجود معني لان فاللعظم نفسه
 علي نسق ما قبله فتدبر انه مفيض اسم فاعل من افاض اي
 اعطي بكثرة والجود اعطا ما ينبغي لمن ينبغي علي وجه ينبغي وعطفه
 علي الخير من عطف الخاص علي العام لان الخير يعمر الجود وغيره كدفع
 المضار افاده جمع من الحواش هذا فيه اشارة الي ان اساغوجي خبر
 لمبتدئ محذوف ويصح جعله مبتدأ حذف خبره اي مما يجب استحضاره
 اساغوجي ورجح الاول بان الخبر يحط الفائدة فاعتبار كون المحذوف
 هو المبتدأ اولي والثاني بان المبتدأ هو الركن الاعظم فالاولي اعتبار
 كون المحذوف هو الخبر واما قول الحفني وغيره ان تقدير الخبر اتم من
 حيث افادته ان الكليات مما يجب استحضاره او فضعيف لقلة
 جدواه بعد انقضاءه من قوله اولاد او ردنا فيها مما يجب الزواجر

العقل غفلة من عدم التأمل مع جواز تقديره بغير ذلك اذ لا دليل
 عليه فلا يكون متعينا للافادة فافهم قال ارباب الحواش وذكر اسم
 الاشارة مع ثابت الرسالة المشار اليها لا اعتبار كونها مولغا او كتابا
 اهو وفيه ان التذكير والتأنيث بالاعتبار في الضمائر واسما الاشارات
 غير مقيس كما نقله استاذنا السيد الذهبي في عمدة المباحث البيانية
 عن كثير من محققي اهل العربية قال وجه اعتبار كون الاشارة
 المذكورة او لا يجب استحضاره فتدبر يوناني منسوب الى لغة
 اليونان ذكر كثير من انه في الاصل مركب من ثلاث كلمات في لغتهم
 ايسا بمعنى انت واغوي بمعنى انا واكي بالكاف بمعنى هناك اي انا انت
 هناك نبحث في الكليات الخمس ثم نقلها المناطق بعد التصرف فيها فقلب
 الكاف جيما وحذف الهمزة من اغوي واكي وجعلوها اسما للكليات فنقله
 الشك في معنى الكليات اي بعد التصرف والنقل الجنس الى تفصيل
 للكليات ووجه انحصار الكلي فيها ان الكلي اما تمام الماهية او جزؤها
 او خارجا عنها فالاول النوع والثاني ان صدق عليها وعلى غيرها
 فالجنس والا فالفصل والثالث ان وقع في جواب اي شئ هو فالخاصة
 او لا يقال في الجواب اصلا فالعرض وقيل معناه اي ايساغوجي
 المدخل بوزن مفعول وقوله في المنطق التحصيل به لمناسبة المقام
 وقوله سمي ذلك اي ما ذكر من الكليات وقوله باسم الحكيم بدل من
 الطرف قبله فهو من قبيل تسمية الشئ باسم واصنعه قال القليوبي
 وهذا الحكيم يسمى باليونانية ارسطو بعد الهمزة وكسر الراء وسكون
 السين وقيل هو ارسطاطاليس اهو ورد واعليه بانها اسمان لسمى
 واحد قبل ومن عادتهم الزيادة في الاسماء بزيادة المسمى في المعلوم
 فاصل اسمه ارسطو ثم زيد فيه فقيل ارسطاطاليس ثم زيد فيه اي فقيل
 ارسطاطاليس وما تقدم من ضبط ارسطو مخالف لما ذكره جماعة
 من انه بكسر الهمزة وفتح الراء والسين فليتنظر وقيل باسم اي قيل

سمي ما ذكر من الكليات باسم الخ وهذا هو المنقول عن الرازي وقيل
 ان ايساغوجي في الاصل اسم للورد الذي له خمس اوراق ثم نقل الى هذه
 الكليات للمناسبة كما في الغنيمة ولما كان الخ توجيه لذكر مباحث
 الدلالات والالفاظ في كتب المنطق وبيان انها ليست من
 مقاصده وذلك لان المنطقي من حيث هو منطقي لا شغل له
 بالالفاظ قصد او بالذات وانما شغله بالبحث عن القول الشم والحجة
 وكيفية ترتيبها فان ما يوصل الى التصور ليس لفظ الجنس والفصل
 بل معناها وكذلك ما يوصل الى التصديق مفهوم القضاء بالالفاظ
 ولكن لما توقفت افادة المعاني واستغاد تصاعلي الالفاظ صار
 النظر مقصودا فيها بالعرض ولما كان النظر فيها من حيث انها
 دلائل المعاني قدم الكلام على الدلالات فالمنطقي اذا اراد ان يعلم
 غيره مجهولا تصور يا وتصديقا بالقول التام او المجتزأ فلا بد
 هناك من الالفاظ ليتمكن ذلك ولما اذا اراد تحصيله لنفسه باحد
 هذين الطريقتين فلا يتوقف على الالفاظ لتمكنه من تغفل المعاني
 بدون الفاظ الا انه عسير جدا التعود النفس على ملاحظة المعاني
 من الالفاظ بحيث لو اردت تغفل المعاني وملاحظة تلك التحصيل
 الفاظا وتنقل منها الى المعاني كانها تناجي نفسها بالفاظ مخيلة
 ولو اردت تخيل المعاني بدون الفاظ مخيلة او محققة صعب عليها
 صعوبة تامة كما يشهد به الرجوع الى الوجدان بل من اراد استعادة
 المنطق من غيره او فادته اياه احتاج للالفاظ وكذا الحال في
 سائر العلوم فلذلك عدت مباحث الالفاظ مقدمة للشروع في
 العلم كذا في الحواش الشريفة وشارحها القطبي معرفة الكليات
 الخمس الخ اي معرفة مفاهيم انواعها الخمسة كما قاله غير واحد وقال
 المولي الكنتري في حواش قول احمد ان قلت البحث عن الالفاظ هنا
 انما هو لتوقف الافادة والاستفادة عليها وظر انه مشترك بين

جميع المباحث المنطقية فلم جعلها مقدمة لمباحث ايساغوجي خاصة
قلت لا ينبغي ان مباحث ايساغوجي موقوف عليها سائر المباحث
المنطقية وذلك ظم عند التأمل فاما ان مقدمة لمباحث ايساغوجي
فهو مقدمة لسائر المباحث ايضا فلا حاجة الى التصرح بكونها مقدمة
لها اهو فاذفع قول المدقق المطاران في عبارة الشئ تصور الان الموقوف
هو مباحث التصورات والتصدقات كما ان الكلبي من قبيل المعاني
لا خصوص الكليات الخمس اهو وجه اندفاعه بوجهيه ظم مما تقدم
كما لا ينبغي فتأمل فتوقف الخ اي توقف شروع وستاتي انواعه
الدلالات الثلاث في الحواش القطبية للشراف حصرها في
الثلاثة عتلي لان دلالة اللفظ اما على نفس الموضوع له وهي
المطابقة اولادها اما ان يكون على جزئية وعلى النقص اولادها وهي
الالتزام فالعقل مجزئ بالانحصار بمجرد ملا حظلة القسمة واورد
عليه ان حصرها في الثلاثة غير عتلي بل استقراري لا اعتبارا بقيد الحيثية
فيجوز له لالة لفظا على جزئ الموضوع له لا لكونه جزئ منه بل لكونه
لازما لجزئ الموضوع له او لكونه جزئ اللازم الموضوع الي غير ذلك
من الاعتبارات ورده الفاضل عبد الحكيم بان قيد الحيثية انما اعتبر
ليلا يلزم تدخل الاقسام لا لخراج فرد من الدلالة اللفظية الوصفية
من الاقسام الثلاثة واورد عليه ايضا بان الدلالة الالتزامية
مشروطة باللزوم الذهني فلم يكن الحصر عقليا لتجاوز العقل دلالة
اللفظ على الخارج الغير اللازم ورده الفاضل ايضا بان ذلك شرط
لتحقق الدلالة الالتزامية وليس بمعتبر في مفهومها وقد اورد عليه
امورا اخر تكفل الفاضل المذكور بردها ثم قال وورد هذه الشكوك
على الحصر المذكور لا ينافي كونه عقليا لان البديهي قد ينطبق الي
شبهة بواسطة عدم تجريد الطرفين كما هو مناط الحكم فانهم
واقسام اللفظ اي من الافراد والتراكيب وغيرها وهو بالجر عطف
علي

علي الدلالات او علي تعريف المضافة اليه قال الفيومي والاول اولي
بداجواب لما بالوضع لم يرد به تعيين الدلالة بل مراده بيان حلالها
علي الوصفية حين الاطلاق والوضع في اللغة جعل الشئ في جزئ وعرفا
بطلت علي معنيين احدهما عام في اللفظ وغيره وهو جعل شئ في جزئ
اخر بحيث اذ افهم الاول ثم الثاني والثاني خاص باللفظ وهو جعل
اللفظ بازا المعني قال الفاضل عبد الحكيم سوا لوظ اللفظ والمعني
بخصوصهما فيكون الوضع شخصا او لوظ اللفظ بوجه كلي والمعني
بخصوصه فيكون الوضع نوعيا كما في المشتقات او لوظ المعني بوجه
كلي واللفظ بخصوصه وهو الوضع العام والموضوع له الخاص كما في المفردات
والنبيهات واما حكمه فلم يوجد وسوا كما ان جعل اللفظ بازا المعني
بنفسه كما في الحقيقة او بواسطة القرينة كما في المجاز اهو الثاني هو
المعتبر في اصطلاحاتهم المبني عليه الاحكام اللفظية من الدلالات
الثلاث والتراخي والاشتراك وغيرها وما ذكر من كون المراد
مطلق الوضع اعم من كونه شخصا او نوعيا اذ دفع ما قاله العماد
وغيره من انه ان كان المراد الاول ويلزم خروج المركبات والمجاز
لكون الوضع فيها نوعيا وان المراد الثاني يلزم خروج المفردات
لكون وضعها شخصا اهو قال الفيومي ان قلت لا يتحقق مطلقا
الوضع الا في ضمن احدهما فلا يصح ارادة المطلق من حيث هو قلت
لا يلزم من عدم تحقق المطلق الا في ضمن المفيد عدم ارادته الا في
ضمنه فانهم وهو اي اللفظ الدال ما اي لفظ وضع قال القليوبي
اي وضعاء عربيا وهو جعل اللفظ بازا المعني ومقابل له اهو وبحث فيه
الفيومي بانه اطلق اللفظ فشملي غير العربي فلا يكون التعريف
مانعا والاولي تعريف الوضع العربي بانه تعيين واضع لغة العرب اللفظ
للدلالة علي معني او بقيد اللفظ بالعربي اهو ولا يخفى ان هذا
من صيق القطن فتدبر بتوسط الوضع متعلق ببديل زاده لدفع

انتقاض التعاريف الثلاثة بعضها ببعض فيما اذا فرضنا ان الشمس
موضوعة للجرم والعنق والمجموع باوضاع منفردة فان دلالة علي
الصنوع مثلا يمكن ان تكون مطابقة وتضمنا والتزاما فباعتبار هذا
القيود تتم التعاريف خالية عن النقض وناقشته قول احد بان مادة
الانتقاض في التعاريف لا بد من تحقيقها ولا يكفي الغرض فيها وهو
مبني علي المشهور من وجوب تحقق مادة الانتقاض لان الغرض
من التعريف تحصيل صورة مساوية للمعرف ثابتة لا فردا الحقيقة
او الاعتبارية فبمجرد امكن مادة النقض لا يحتل مقام المعرفة ولكن
قال الفاضل الكنتري التحقيق ان الغرض من التعريف بيان حقيقة
المعرف مع قطع النظر عن امكانه وامتناعه وجوده وعدمه فيرد
عليه النقض بالمادة الممكنة قطعا كما صرح به غير واحد من محققي
النظار ويستعصي المؤنة بالنقض لتحقيقه وفي الشرح القطبي ان
النقض لحد بعض الدلالات ببعض فقال الفاضل عبد الحكيم لم يقل
حد كل واحد منها بكل واحد منها لانه لم يوجد لفظ مشترك بين
الكل والجزء واللازم حتى توجد مادة انتقاض حد التضمن بالالتزام
وبالعكس اه وهو مبني علي عدم كفاية النقض بالممكن فالشمس موضوعه
لجرم وللصنوع ومفروض وضعتها لها معا قال عبد الحكيم وقد جا اطلاقها
علي الثاني في مثل قولهم وقعت الشمس من الكوة ووقعت الغصن من الر
تفسير الشمس والاصل في الاطلاق الحقيقة اه ونظري زيادة هذا
القيود لدفع الانتقاض قول احد بانه يصدق علي دلالة الشمس علي
الصنوع تضمنا والتزاما انها دلالة اللفظ علي تمام ما وضع له بتوسط
الوضع لتمام ما وضع له فينتقض حد المطابقة بالتضمن والالتزام
وكذا يصدق علي الدلالة علي الصنوع مطابقة والتزاما انها دلالة
اللفظ علي جزء ما وضع له بتوسط الوضع لتمام ما وضع له فينتقض
هذا التضمن بالمطابقة والالتزام وكذلك يصدق علي دلالة الشمس
علي

علي الصنوع مطابقة وتضمنا انها دلالة اللفظ علي لازم ما وضع له بتوسط
الوضع لتمام ما وضع له فينتقض حد الالتزام بالمطابقة والتضمن فان
قيل يمكن ان يقدر هذا القيد هكذا اللفظ الدال بالوضع يدل علي
تمام ما وضع له بتوسط الوضع له بالمطابقة وعلي جزءه بتوسط
الوضع للكل بالتضمن وعلي ما يلازمه في الزهن بتوسط الوضع للملزوم
بالالتزام قلنا هذا التقدير مع انه غير متبادر من السوق لا يدفع
به الانتقاض حد المطابقة بالاختيارين انه حاصل تعريف المطابقة
بح ان اللفظ الدال بالوضع يدل علي تمام المعني بسبب ان اللفظ
موضوع لمعناه ومن البين ان هذا صادق علي دلالة لفظ الشمس
علي الصنوع مطابقة وتضمنا والتزاما لان كل منهما بسبب وضع لفظ
الشمس لمعناه واما اندفاع انتقاض الحدين الاختيرين فظم اذا لا يصدق
علي دلالة لفظ الشمس علي الصنوع مطابقة والتزاما انها دلالة
اللفظ علي جزء ما وضع له بتوسط الوضع للكل ضرورة تحقق تلك
الدلالة علي تقدير عدم وضعه للكل ولا يصدق ايضه علي دلالة لفظ
الشمس علي الصنوع مطابقة وتضمنا انها دلالة اللفظ علي ما يلازمه
في الزهن بتوسط الوضع للملزوم ضرورة تحقق تلك الدلالة علي
تقدير عدم وضعه للملزوم هذا ولا تلتفتا الي غيره وبعد اللين والحق
فاعتبار قيد التوسط لدفع الانتقاض لا يجدي ولو اجدي فانما هو
عن تعريف المطابقة لا عن تعريف التضمن والالتزام لان صلة الوضع
لا تكون الا ما وضع له ولا يلاحظ فيه الكلية والملزومية بل لا يلاحظ
المطابقة ايضه لان كل ذلك مرتب علي الدلالة نعم لو صرح في التعريف
باختلاف صلة الوضع لا ندفع النقض المذكور مع كونه خلاف السوق
ايضه اذ الوضع لا يكون الا للمعني غير ملحوظ فيه امر اخر كما افاده الكنتري
وغيره فالاولي اعتبار قيد الحبيبية في التعاريف الثلاثة اي من حيث
انه دال علي التمام او الجزء واللازم وفي القري جواب اخر فانظره

علي تمام في الحظي وغيره كان الاول حذق لفظ التمام لانهما
اشتراط التركيب في المعنى المطابق وليس كذلك لانه قد يكون بسيطاً
كما سيأتي ولا بهما ان الدلالة على اجزاء الشيء كالعاشرة العشرة
مثلاً مطابقة اذ تمام الشيء غايته مع انها دلالة تضمن قطعاً هو
ويرده قول الكنتري لم يقل على جميع ما وضع له لا شمار به بالتركيب
ولا على عين ما وضع له مع انه اخصر تنبيهها على ان التمام لا يشتر
بالتركيب لان مقابلة النقص بخلاف الجميع فان مقابلة البعض كذا
قال الدواني وايضاً لم يكتف بقوله ما وضع له مع ان ما وضع له لا يصدق
الا على تمام ما وضع له قصد الى التاكيد او رعاية لما يقتضيه حسن
التقابل مجزاً ما وضع له بحسب العرف كذا في شئ القسطاس ام فايها
التركيب منتف عن مادة التمام واما بهما الدلالة على اجزاء
الشيء الخمد فوع كما قاله المدقق العطار بانه امر فرض لان لفظ
العشرة انما يدل على جملة احادها لا على العاشر منها وحده وان
كانت قد تدل على كل واحد من الافراد دلالة تضمن لكن في ضمن
دلالة المطابقة اذ دلالتها على العاشر بخصوصه ترجيح بلا مرجح
وقد تقر في الاداب ان مادة النقص في التعاريف لا بد من تحققها
وقوعاً فلا يصح النقص بالامور الفرضية ام ولكن تقدم عن الكنتري
انه خلاف التحقيق عندهم فتأمل ما وضع له ما وافقه علي
معني اسم موصول او فكرة موصولة وضمير وضع للفظ فالصلة او الصفة
جارية على غير من هي له ولم يبرز لا من اللبس عند الكوفيين وان
اوجب البصريون مطلقاً وقال الحظي الخلاف بينهما في ضمير الوصف
اما الفعل كما هنا فيجوز في عدم الابرار عند امت اللبس كما بين في
محله اه وهو مردود بما في الهم والتضريح من ان الفعل كالوصف
في الخلاف المذكور بالمطابقة الباقية وفي ما بعده متعلقة
ببذل والتسمية مستفادة من سوق الكلام وذوق المقام او

متعلقة

متعلقة بمحذوف صفة لمفعول مطلق محذوف اي يدل دلالة تسمية
بالمطابقة والقول بانها للسببية او للملازمة او زيادة دفعه المولي
الكنتري بما يودي ذكره الى نوع الطناب لمطابقته في حواشي القاري
لقول احد تغليل للتسمية المزمومة من كلام المص اذ معناه انه يدل على
تمام ما وضع له بالمطابقة لان معناه يدل عليه بالدلالة المطابقة وكذا
الحال فيما بعده اه قال المولي محمد المغربي محشي الخبيص والمراد بتطابق
اللفظ والمعنى عدم زيادة اللفظ على المعنى حتى يكون مستدركاً او
المعنى عليه حتى يكون قاصراً من قولهم اي ما خوذ منه اذا
توافق الصواب اثبات التالان الفعل مؤنثة كما في المصباح وغيره
ولا يقال انه مجازي التانيث فيجوز فيه التذكير كما في حاشية القليوبي
وان تبع فيه ابن الاثير لا فانقول محله حيث كان المسند اليه الفعل او
شبهه اسما ظاهراً بخلاف ما اذا كان ضميراً فانه لا بد من اثبات التانيث
ان قلت قد سمع تصغيرها على بغير بلا تا والتصغير للمؤنث الخالي
من التانيث ها حين التصغير وقد ورد ايضاً قول بعض الانصار يخاطب
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا خير من يمشي بنعل فرد ذكر فرد هو
صفة للنعل فلو كانت مؤنثة لانت قلت لا دلالة فيها على التذكير
اما الاول فما شذ عن قاعدة الرد في التصغير ونظيره كلمات كثيرة
حفظت ولم يقس عليها كما صرح به ابن هشام وغيره واما التانيث
فالتذكير باعتبار الملبوس كما قاله ابن جري في شرح الشمايل وغيره وهو
من مورد السماع فلا يقال ان التذكير كالتانيث بالاعتبار شاذ
وعلي جزية قال ابن سعيد وان لم يعلم ذلك الجزء بعينه كما اذا
علم ان اللفظ موضوع لشيء معني وغيره ولم يعين ذلك الغير بعينه
وهو مفهوم في ضمن الكل المطابق وورده المدقق العطار في حواشي
الخبيص بانه غير معقول ولكن انتزعه استاذنا السقا وقرانه معقول
مقبول فانظره ومعني دلالة اللفظ على جز معناه انتقال الزهن

من الكل اليه فهو انتقال من الاجال الي التعميل وان كان فهم الكل و
ملاحظة بعد فهم الجزء الا انه كثير اما فهم الكل من غير التفاوت الي
الاجزاء كما في الحواشي الشريفة علي المطول وبه صرح الشيخ في شفايه
بجلا في البسيط في طرح المواقف الماهيات لها اقسام اربعة بسيط
عقلي لا يلتم في العقل من عدة امور تجتمع فيه كالجناس العالية و
الفصول البسيطة وبسيط خارجي لا يلتم من امور كذلك في الخارج
كالمعارف من العقول والنفوس فانها بسيطة في الخارج وان كانت
مركبة في العقل ومركب عقلي يلتم من امور تتمايز في العقل فقط
ومركب خارجي يلتم من اجزاء متمايزة في الخارج كاللينة اه فالسطة
والتركيب هنا غير البساطة والتركيب في نحو تقسيم اللفظ وان اشبه
علي المحقق القليوبي الحال فقال هنا في الحاشية ما قال كالتقط
عرفوها بانها شئ ذو وضع لا يقبل القسمة اصلا وما في حاشية
المدقق العطار من انها نهاية الخط الذي هو نهاية السطح الذي
هو نهاية الجسم التقليبي ليس تعريفها الحقيقي كما صرح به غير واحد
من المحققين وقد وقع في النقطة خلاف علي ثلاثة اقوال الاول
انها نوع موجود بسيط لم يندرج تحت مقولة الثاني انها امر اعتباري
الثالث انها داخلية تحت جنس الكيف وصحة التمثيل هنا مبنية
علي القول الاول وقضية تعريفها المتقدم بانها شئ ذو وضع الخ ان
يكون مفهومها مركبا لكن قال الزاهدي ما وقع من تجديد البسيط و
اطلاق الجنس والفصل لهما فن قبيل المسامحة قال الشيخ في تعليقات
الحد له اجزاء والمحدود قد يكون له اجزاء وذلك اذا كان بسيطا وح
يختزع العقل شيئا يقوم مقام الجنس وشيئا يقوم مقام الفصل اه
ولمقام بسيط ياتي ان شاء الله في محله وعلي ما يلزمه اي
ودلالة اللفظ علي معني يلزم المعني الذي وضع له اللفظ يعني
يلزم من العلم بالملزوم الذي هو مفهوم اللفظ الموضوع له العلم
باللزم

باللزم من غير اختيار الي واسطة كما هو حقيقة اللزوم البين
بالمعني الاخص كما كاسياتي وليرقى سابقة ان كان له لازم لعله
مراعاة بفتح الامام من استلزام المطابقة للدلتزام وان كانت
مردودة واما احتمال حذفه للعلم به من سابقه فقال المدقق العطار
انه بعيد في الخارج ايضا اي كما يلزمه في الذهن فيكون اللزوم
ذهنيا وخارجيا كلزوم الزوجية للربعة وقوله امر لا اي لم يلزمه
في الخارج بل في الذهن فقط كلزوم البصر للعين وعلي قابل
تسعة الكتابة الخ نوقش بان اللزوم هنا بين بالمعني الاخص و
اللزوم في المثال بالمعني الاخص وورده الفنايري بان المشروط هنا الاخص
واشتراطه يوجب اشتراط الاخص لعدم تحقق الاخص بدونه فالاعم
مشروط ايضا والتمثيل له للاخص فصح التمثيل واما كفايته في
دلالة الدلتزام وعدم كفايته نفسي اخرفيه خلاف بين الامام
والجمهور واورده عليه قول احمد بان ايجاب اشتراط الاخص الاخص
يستلزم اشتراطها معا فالدلالة انما تحقق اذا تحقق معا وقب
هذا المثال لم يتحقق الاخص فلا تتحقق الدلالة فكيف يصح التمثيل
بهذا القدر فالصواب الجواب بكفاية الغرض في التمثيل او بجمل التمثيل
علي مذهب الامام اه ومحصل رد الفنايري ان المثال المذكور وان
لم يكن من افراد الممثل له الا انه ليس باجنسي منه حتي يحتاج
الي الغرض بل له مناسبة به وبها صح التمثيل اذ الغرض منه هو
ايضاح الامر الكلي فغرض التمثيل بين المثال والممثل
في الجملة بحيث يصح التمثيل من غير حاجة الي الغرض والتقدير
ومحصل ايراد قول احمد ان المقص هنا تمثيل الدلالة الدلتزامية
المشروطة باللزوم الذهن البين بالمعني الاخص وظن ان المثال
المذكور مبني له بالنظر اليه فلا يصح التمثيل به له وان كان له مناسبة من
بعض الوجوه اذ هي لا تستدعي صحة التمثيل فلا بد من احد الجوابين

المتقدمين هكذا ينبغي تحرير الرد والايراد فاعرفه ولا يهولنك
تكميل السواد هذا والقول بان المناقشة في المثال ليست من داب
المحصلين ليس علي طلاقه بل محله حيث كانت في غير جهة القليل
اما في جهة فعييب صناعة والمناقشة فيه محال كما في حواشي جمع
الجوامع وغيره ودلالة العام الخ هذا شروع في تقرير جواب
للاصفهاني عن ايراد اوردده عصبه القراني علي حصر الدلالات
في الثلاث بمادة لم تتحقق فيها وهو الا ان نقوله نستقط ما قبل
الخ كما عبيدي الخ لا يخفى ان النقص انما هو عبيدي فقط
بدليل قوله لان بعض افراده الخ وقوله بل هو جزئي الخ فقول
لانه في قوة قضاي الخ في حيز المنع اذ الذي في قوة قضاي عبيدي
ولا كلام لنا فيه والخرجنا من دلالة المفرد الي دلالة المركب ولو
سلم فلا يلزم من كون الشيء في قوة شيء ان يكون مثله في الدلالة
لكن وجدت بطلان وحاشية القنبر نقله عن بعض المحققين ان
هذا مدفوع بان الاصل كونه مثله حتي يوجد مانع ولا مانع هنا
وبه صرح ابن القاسم وغيره في غير موضع اه وبالحكمة فالحق انه
من دلالة التضمن لانه جزا بالنظر لدلالة العام علي مجموع الافراد
لانه في قوة الخ هو الجواب وقد علمت ضعفه وقوله تستقط اي
بهذا الجواب وقوله ولا جزاء ممنوع بل هو جزو لانه العام بحسب
مدلوله كل وافراده التي تحت اجزائه وقوله ولا خارجا مسلم
بل هو اي بعض افراد عبيدي جزئي وفيه انه ان اراد انه جزئي با
اعتبار مفهومه وهو الذات المشخصة فسلم وليس الكلام فيه وان
اراد انه جزئي بالنظر لكونه فردا من افراد الجمع فممنوع بل هو جزئي
وح كون الدلالة تضمنية لانه في مغالبة الخ تقليل الحكم عليه
بالجزئية وفيه انه ان اراد بالكلية الذي جعل في مقابلته لفظ عبيدي
فممنوع لانه بالنظر اليه جزء لا جزئي وان اراد به مفهوم عبيد الذي

هذه

هذا العبد المخصوص وهو زيد مثلا من افراده فلا كلام لنا فيه انما
الكلام في لفظ عبيدي لان دلالة العام الخ في نسخة النجوم اي
ذي العموم كلفظ عبيدي في مثالنا وهذا ايضا ممنوع لان العام له
اعتباران فباعتبار الحكم عليه يكون كليا ولا كلام لنا فيه وباعتباره
في حد ذاته الذي هو المراد هنا يكون كذا لان الكل النفي متني لما
علمت من ان لفظ عبيد وضع للمجموع من حيث هو مجموع فهو كل
وكل واحد من الافراد جزء والفرق بين الكل والكلية الاول ان الحكم
الاول هو الحكم علي مجموع الافراد لا يستقل كل واحد منها بالحكم نحو
كل بين تميم يحملون الصخرة العظيمة فليس الحكم فيه يحمل الصخرة
العظيمة علي كل فرد من بين تميم لان فيهم من لا يقدر علي ذلك
كالضعيف والصغير وانما الحكم علي افرادهم باعتبار الهيئة الاجتماعية
بان يلاحظ هيئته اجتماع الافراد ثم ليس المعنى انهم يتعاونون
كلهم ويحملون دفعة واحدة كما قد يتوهم من قولنا ان الحكم علي الافراد
باعتبار الهيئة الاجتماعية بل معناه اننا في حالة الحكم عليهم لا يلاحظ
كل فرد علي حدته لاننا لو لاحظنا ذلك كانت هذه قضية كلية وليست
ح من قبيل الكل بل يلاحظ ان الحكم ثابت للمجموع هذه الافراد ولذا سمي
هذا بالكل المجموعي واما الثاني فهو الحكم علي كل فرد فالافراد مت
المحكوم عليها نحو كل انسان حيوان فانه حتم علي فرد من افراد الانسا
ن بالحيوانية ولذا سمي بالكل الجيعي ولذلك في مبحث القضايا ماورد يوخ
ماوه من مجاريه هذا ونقل الحفني عن بعض مشايخه ان دلالة
العام علي ما ذكره دلالة التزام نظر الي انها باعتبار الجزئية العارضة
خارجة ثم رده بان كلامنا في دلالة العام علي بعض افراده
وتلك الجزئيات باعتبار الجزئية العارضة ليست من افراد العام
لان كونها افرادا انما هو باعتبار ذواتها علي انا لا نسلم انه باعتبار
الجزئية العارضة لانزاع للعام اه ووضح الرد المدقق العطار بان

ذلك الفرد الذي اعتبرت الدلالة عليه في ضمن العام ليس لازما للعام
لانه فرد منه فليس خارجا عن مفهومه ثم قد عرض لذلك الفرد باعتبار
كونه من احاد العام الجزئية اي كونه جزءا وعروضه الجزئية له لا
يصير خارجا عن مفهوم اللفظ وان كانت الجزئية خارجة عنه
وكلا مناه في ذلك الفرد بعينه فانه الذي اعتبرت دلالته العام عليه
وجعل جزأ منه وليس الكلام في الجزئية التي هي صفة هذا غلط
نشأ من اشتباه العارض بالمعروض تأمل والدلالة مثلث
الدال مصدر دل وكان الانسب تقديم هذا المبحث على ما تقدم لتوقف
معرفة دلالة اللفظ على معرفة معين الدلالة وكانه لا يخطئ في التأخير
كونها ما يتعلق بكلام المض قد يترجم المراد مطلق الدلالة انهم من
كونها القطبية اولاد كما قال الفيني وغيره واليه يرشد تفسيرها الى
لقطبية وغيرها والقول بان المعرف هنا خصوص اللقطبية والمقسم
الاعم كما يشتر ذلك اعادتها اسما ظاهرا في ممنوع لانه يابى عن
ذلك تعريف خصوص اللقطبية الوضعية واعادتها اسما ظاهرا
في التقسيم لطول الفصل فما في حاشية الحاشية تبعا لغيره مما قد يفيد
تخصيص التعريف باللفظية الوضعية غير متجس كونه الشئ
بجالة الوعد بالشئ لينطبق التعريف على اقسام الدلالة كلها
وبالجالة للملازمة فهي بمعنى مع اي مصاحبا لجالة وتلك الجالة
هي العلم بالوضع في الوضعية او اقتضا الطبع في الطبيعية والعلاقة
الذاتية بين الدال والمدلول في العقلية وما قول الحاشية الجالة هي
وضع اللفظ باز المعنى الجزئي على التخصيص على ما يتبادر من
عبارته وقد علمت ما فيه يلزم من العلم في الحواشي القطبية
يعبد الحكيم اي في الجملة كما هو المقرر من ان الحكم اذا اطلق من
الجهة يتبادر منه الاطلاق العام اعني بعد العلم بوجه الدلالة
اعني الوضع او اقتضا الطبع او العلوية والمعلولية او بعد العلم
بالقرينة

٢٦
بالقرينة يشمل دلالة اللفظ على المعاني المجازي واللزم عبارة
عن امتناع الالتفات بين الشين بان لا يتخلل بينهما امر اخر سو كان
في التحقيق في وقت واحد كالنسان والضحك او في وقتين مستقبلا
له كالنظر الصحيح والعلم بالنتيجة او في العلم بان يعلم معا بان يكون
احدهما متوقفا قصدا والثاني تبعا والافاضل اذ امرين بالبال
محال كما في المتضايين والمدلول المطابق والتضمين والالتزام
او يكون العلم باحدهما مستغنيا للعلم بالآخر بل فصل كما في الدليل
والمعرف واللفظ بالنسبة الى المدلول والمعرف والمعنى والمراد بالعلم
هنا مجرد الالتفات والتوجه كما صرح به قدس سره في حواش المطالع
فلا يرد انه يلزم ان لا يكون لللفظ دلالة عند التكرار لامتناع
علم المعلوم اه وقال الحاشي يلزم من العلم به اي بسبب تلك الحالة و
بواسطتها العلم بشئ اخر فالمراد باللزم هنا اللزم مطلقا بينا
او غير بين والمراد بالعلم ما يشمل التصور والتضيق يقينا او ظاهريا
لكن اذا كان يقينا سمي دليلا برهانا والاسمي امارا ودليلا
اقتناعيا اه ويتبادر من ضيعه ان التبا في به سببية والضيق راجع لقوله
بجالة والظن رجوعه للشئ والمعنى انه يلزم من علمه الا ان يحمل
علي ان مراده انه يلزم من العلم بالشئ وهو الدال العلم بشئ اخر
وهو المدلول بسبب تلك الحالة وهي الوضع مثلا فليس مراده الاشارة
لما ذكره الا انه كان المتبادر ان يعلقه على قوله بجالة كما لا يخفى قد يتر
وقوله والمراد بالعلم الى ما اخذه قول المفري الدلالة كون الشئ بحيث
يلزم من العلم به العلم او الظن بشئ اخر ومن الظن به الظن بشئ
اخر فالشئ الاول يسمى دليلا برهانيا وبرهانا ان لم يتخلل الظن
والافد ليلا اقتناعيا وامارة والشئ الثاني يسمى مدلول ونظريه
قول احد بان تعريف البرهان ح يصدق على ما يفيد العلم التصوري
وعلى ما يتركب من المقدمات التقليدية وعلى الالفاظ بالنسبة الى

المعاني ان اريد بالعلم في تعريف الدلالة مطلق الادراك مع ان
البرهان قياس مولف من مقدمات يقينية وما يفيد العلم التصورى والا
بالنسبة الى المعاني جمعان اريد بالعلم الادراك اليقيني فالصواب ان
يقال والشئ الاول سمي الاول وليلا والشئ الثاني مدلوله والدليل
ان كان مفيد اليقين سمي دليله برهانيا وان كان مفيد اللطف يسمى
دليلا اقتناعيا وامراة ومحصله على ما اختاره الكندي انه ان اريد بالعلم
مطلق الادراك ينتقض التعريف المذكور بالنظر الى كونه للبرهان
منها صدقه على ما يفيد العلم التصوري مثل المعارف بالنسبة الى معرفاتها
والمعلوم بالنسبة الى لوازمها البينة على وما يتركب من المقدمات التقليدية
وعلى الالفاظ بالنسبة الى المعاني مع ان بيانها ليس ببرهان لكن لا
ينتقض التعريف بالنظر الى كونه للدلالة اذ الدلالة موجودة في هذه
الصور وان اريد بالعلم الادراك اليقيني ينتقض التعريف بالنظر
للدلالة جمعاً بالامور الثلاثة المذكورة وان لم ينتقض بالنظر للبرهان
وهو ظم ولو اريد بالعلم مطلق التصديق يقينا او غيره ينتقض ايضاً
بالنظر الى كونه تعريفاً للدلالة بما عدا الدليل المركب من التقليديات
وبالنظر الى كونه تعريفاً للبرهان ينتقض منها صدقه على الدليل
المركب من التقليديات ففي صورة الحمل على التصديق المطلق يوجد
الانتقاض جمعاً ومنعاً بخلاف ما اذا حمل على مطلق الادراك والادراك
اليقيني اذ الانتقاض على الاول منعاً وعلى الثاني جمعاً فتقرر ما
قيل في الجواب عنه من اختيار الشق الثاني بقرينة شيوخ اطلاق
العلم على اليقين وشيوخ اختصاص البرهان به اذ غير نافع لان الكلام
في البرهان مع الدلالة كما علمت وكذلك ما قاله العماد وقره خليل من
ان النظر مبني على اشتراط المساواة بين التعريف والمعرف كما هو مذهب
المتأخرين ولو بني الكلام على جواز التعريف بالاعم والادخس كما هو
مذهب المتقدمين لا يرد ذلك اذ لا يلتفت اليه لان الادراك على
مذاق

مذاق المتأخرين على ان التجوز المذكور انما هو في الحدود والرسوم
الناقضة والضم ان التعريف المذكور جذاق اسم او رسم تام كذلك
وقد اشترطوا المساواة فيها اتفاقاً ويمكن الجواب بان المراد بالعلم اليقين
بالنظر للبرهان ومطلق الادراك بالنسبة للدلالة اهو وبه تعرف ما في
الغيوم وغيره الا ان لي بعد هذا كله في زوايا فريحتي القرينة خبايا
لا يخفى على من اسعن النظر في المقام والله ولي الالهام والاول
اي الشئ الاول في قوله كون الشئ وقوله والثاني اي الشئ الثاني
في قوله العلم بشئ اخر قال المفتي في حواشي القطب بمجمل ان يكون
المراد من هذا بيان ان للدال والمدلول معني مصطلح يفرق من تعريف
الدلالة وان يكون المراد ان الدلالة بهذا المعني يستق منها الدال
والمدلول ولا يابس في الاشتقاق من المعني الاصطلاحي وان كان الغالب
الاشتقاق من المعني اللغوي خصوصاً في عبارات المولدين اهو
وقد بينتها الحاي الدلالة وفيه انه لم يتعزز للدلالة في شرح اذ اب
البحث الا ان يقال انه تعرض لبيانها في ضمت بيان الدال والمدلول اذ
الدلالة تنبئ بينهما وقد تعرض لهما فيه وفي نسخة بينهما بالتنبيه وهي
اظهر كما لا يخفى والدلالة تنقسم الى علم ان الدلالة من حيث هي
تنقسم اولاً وبالذات الى لفظية وغير لفظية وكل من القسمين ينقسم
الى وضعية كدلالة لفظ الانسان على الحيوان الناقص في الاول ودلالة
الاشارة نحو الراس او العين على معني نعم في الثانية والى طبيعته
كدلالة لفظ اح علي وجه الصدق في الاولى ودلالة الحرة على الخمل و
الصورة على الوجع في الثانية والى عقلية كدلالة اللفظ على لفظ
في الاولى ودلالة الاثر على المؤثر في الثانية وتنقسم الشئ بمقتل النظام
حيث عبر عن الوصفية الغير اللفظية بالفعلية بدليل التمثيل بعد وحر
يعرف لاحد غيره من اهل الفن واقتصر من اقسام غير اللفظية على
الوصفية ولم يذكر العقلية والطبيعية منها ثم اختصار كل من القسمين

في الاقسام الثلاثة استرأى - والذي صرح به الشريف في حواشي المطالع
ويتبادر من كلامه في الحواشي القطبية حصر الدلالة الغير اللغظية في الوصفية
والعملية ولا تكون الطبيعية الا في اللغظية فتكون الاقسام خمسة
لا ستة قال المولي قول احمد لكن الحق ان الدلالة الغير اللغظية ثلاث
افسام ايض لان دلالته السعال الذي ليس بلفظ وان كان صوتا في الجملة
ودلالة حرة الخجل وصغرة الوجه على مدلولاتها من فساد المزاج والحالة
والخوف طبيعية وكذا دلالته حركة النبض على المزاج المخصوص ودلالة
بعض الاوضاع العارضة لوجه المتالم واجابيه على شدة المه وغير ذلك
فان الكل دالات طبيعية فتكون الاقسام خمسة لا ستة لا زيادة و
ايضا وهذا ما اختاره الدواني في حواشيه التهذيبيا قال الفاضل محمد
الكيم ولعل السيد قدس سره اراد ان تختصها للفظ قطعي فان لفظ
اح لا يصدر عن الوجد وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند دعا
بعضها بعضا لا تصدر عن الحالات العارضة لها بل انما تصدر عن
طبيعتها بخلاف ما عدا اللفظ فانه يجوز ان تكون تلك العوارض منبثة
من الطبيعة بواسطة الكيفيات النفسانية والمزاج المخصوص فتكون
الدلالة طبيعية ويجوز ان تكون اثار الانفس تلك الكيفيات والمزاج
فلا يكون للطبيعة مدخل في تلك الدلالة فتكون عقلية وبهذا تبين
الفرق بين العقلية والطبيعة فان العلاقة في الاولى التاثير وفي
الثانية الازياج والتاثير اقوى من الازياج وايضا تبين الفرق بينها
بان المدلول في العقلية هو الموثر وفي الطبيعية الحالة العارضة للموثر
او ونظريه المولي الكنتري بانه لو سلم كون تلك العوارض اثار الانفس
الكيفيات والمزاج المخصوص لانسلم انه لا يكون للطبيعة مدخل في
تلك الدلالة لان تلك الكيفيات النفسانية والمزاج المخصوص
صادرة عن الطبيعة ايض على ان المزاج المخصوص عين الطبيعة
المخصوصة فيكون الصادر منه صادرا عن الطبيعة او للمفتي في
حواشي

حواشي القطبية تحقيق حقيق بان يلحظ بعين العناية والاهتمام
وان كان لا يجلو عن مدارك الافهام فعلية علمت ان مراده بها
الوصفية غير اللغظية كما هو مقتضى تمثيله والتم وان خالف المشهور
بين القوم في التعبير الا انه مطلع لا يتهم بالتوهم قال العطار وكان
لما كان الوضع جعل اللفظ بازا المعنى فهو فعل اطلق عليها فعلية
لذلك كدلالة الحظ اي التقوئش ومدلولها الالفاظ ومدلول
لها الالفاظ المعاني وقوله والاشارة وكذا الغضب والعقد جمع نصبة
بضم المون وعقدة للعدد المخصوص وتسمى الدوال الاربعة عقلية
المراد بها ما ليس للوضع ولا للطبع مدخل فيها والالزم ان تكون
الدالات كلها عقلية اذ للعقل مدخل في جميعها قال الحال الحفي النسبة
بين الوصفية والطبيعية اللغظية التباين والعقلية اللغظية اعم
منها مطلقا خلافا لما في البرهان من جعله وجهيا اذ كلما وجدت
العقلية من غير عكس وما قيل في اقسام اللغظية يقال في اقسام غيرها
واللفظي باقسامه مباني لغيرها اللفظي باقسامه وهذه النسبة باعتبار
الما صدق واما باعتبار المفهومات فهي مباينة كما لا يخفى على من تأمل
اه قيل والحف ان النسبة قبل العموم والخصوص الوجهي وفاقا للبرهان
لا المطلق خلافا له فتأمل كدلالة اللفظ على لا فظم اي المسموع
من ورا جدار ولا عما اعتبر هذا القيد ليظهر دلالته اللفظ على وجود
للا فظم عقلا فان المسموع من المشاهد يعلم وجود لا فظم لا بدلالة
اللفظ عليه عقلا واما المسموع من ورا الجدار فلا يعلم وجوده الا فظم
الا بدلالة اللفظ عليه عقلا كذا في حاشية الشريف القطبية قال
الفاضل الكنتري وقوله فلا يعلم وجوده الا فظم الا بدلالة اللفظ عليه عقلا
يشعر بان مراده من قوله سابقا لا بدلالة اللفظ الى لا بدلالة اللفظ
عليه فقط بل بهما معا حيث اعتبر الحصر في قوله واما المسموع لوزنه
في سابقه وهذا مبني على ان العلم بالمشاهدة يجمع العلم بدلالة اللفظ

اذ لا منافاة بين الطريقتين ح ويحتمل ان يكون مراده لا بدلالة اللفظ
اصلا اذ قيل بعدم مجامعة العلمين بنا على ان المعلوم بالضرورة لا يستلزم
من الدليل فقوله ليظهر دلالة اللفظ على الاول من الظهور يعني
الوضوح وعلى الثاني من الظهور يعني الحصول وهذا يعني قول
الفاضل عبد الحكيم على الاول من الظهور يعني اشكاله شدة وعلى الثاني
من الظهور يعني يبدأ تشددها وبهذا تفرق ما وقع للمدقق العطار
هنا وما غالب ارباب الحواشي من دعوي عدم احتياج للتقييد بقولنا
من ورا جدار فتقطن ووضعت المراد بها القطعية كاللتي قبلها كما علمت
ما تقدم بحيث متي اطلقت الحواش في كلمة متي وهو سور على الدلالة
الي ان المقصود في الدلالة الالتزامية التي هي فرد من افراد الدلالة
الوضعية اللزوم والبيان بالمعنى الاخص اعني اللزوم الذهني الكلي
ولو عبر باذ الافادة الدلالة في الجملة ولو في بعض الصو لان المهمة
في قوة الجزئية فلو فهم من اللفظ في بعض الاوقات معنى بواسطة
قرينة فاصحاب هذا الفن لا يحكمون بان ذلك اللفظ دال على ذلك
المعنى بخلاف اصحاب العربية والمعاني والاصول اه وقوله بواسطة
قرينة اي ظنية الدلالة على تعيين المراد كما في المجازات والكتابات
المبنية على العرف والعادة والادعاء وما اذا كانت الدلالة بواسطة
قرينة قطعية الدلالة على تعيين المراد فاهل المنطق يحكمون بان اللفظ
دال ح وبهذا يدفع ما اورد على السيد من انه ان اراد انهم لا يحكمون بدلالة
بدون قرينة فمسلم لكن اهل العربية والاصول يعرفونهم على ذلك وان
اراد انهم لا يحكمون بدلالة مع القرينة فمنوع لكون الدلالة ح كطية اه
ورجبه الدفع اختيار الشق الثاني والمراد القرينة الظنية الدلالة على
تعيين المراد فان الدلالة فيها ليست كلية اذ لا يصدق على اللفظ معناها
انه كلما اطلق فهم منه المعنى المراد لجواز التخلف بسبب بناء القرينة على
امرجاز التخلف وهو العرف وما ماثله واما القطعية فتقطعما كلية

افاده

افاده عبد الحكيم ومن هنا يتضح لك قول السيد في حواش المطول اعلم
ان فسر الدلالة بكون اللفظ متي اطلق فهم منه المعنى اشترط في الالتزام
اللزوم الذهن بمعنى امتناع الانفكاك ولم يجعل تلك المجازات والكتابات
دالة على تلك المعاني بل الدال عنده المجموع المركب منها ومن قرائنها
ومن فسرهما بكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك
وهذا هو المناسب لقواعد العربية والاصول والاول انب بقواعد
المعقول اه فالمعتبر عندها اهل العربية والاصول هو الدلالة المارة
للمتكلم من حيث انها مرادة اعم من كون القرينة على المراد قطعية او
ظنية بخلاف اهل الاصول فانهم لما اشترطوا اللزوم الذهني المستلزم
ذلك لقطعية القرينة كان المقصود هو الدلالة التي اقتضتها تلك القرينة
فالادال عندهم المجموع وبه يعلم ان لا مخالفة بينه وبين تشرح السعدني
شرح التسمية بان المجاز يدل على معناه المجازي كحل كلامه على ما قرينة
قطعية لا ظنية ولذا اتى السعدني عبارة اخرى من هذا التمثيل لانه المجاز
على معناه المجازي حلاله على ما كانت دلالة ظنية فاحفظ هذا فقد
ارثت فيه كثير ممن اقدوا بظواهر العبارات ولم يكن لهم الى مقاصد الامة
التفات والله الهادي فهم من الحق قد علمت ان المراد من العلم فيما تقدم
الاتفات القصدي اذ لا ينتقل الذهن من حضور اللفظ تبعاً الى المعنى
المطابق ولا من المعنى المطابق الى الحاصل تبعاً الى المعنى الالتزامي لان احضار
اللزوم شرط في الانتقال الى اللازم وان المراد باللزوم الاستغناء فلا
يبدل لزوم الاتفات الى شيئي في ان واحد ولا يصح الجواب بانه يجوز ان
يكون الاتفات الي احدهما بالاحضار الي الاجز بالتبع وما قيل انه يشكل
بما اذا كان المعنى ملتقياً اليه لانه يلزم الاتفات الي الملتفت اليه فهم
اذ لا يشك احد في انه كلما سمع اللفظ الموضوع لمعنى يلتفت الذهن اليه
والالاتفات الثاني غير الاول اه عبد الحكيم اي فلا يلزم ح تحصيل الحاصل
وقول المدقق العطار ان قلت قد يكون المدلول معلوما قبل سماع الدال

يات

فلا يتحقق فهم ذلك المعنى عند اطلاق ذلك اللفظ والالزام فهم المعلوم
وهو يحصل للحاصل قلت اجيب باجوبة احسنها انه يلزم من العلم بالادال
العلم بالمدلول بوجه ما ولو كان ذلك المدلول معلوما قبل ذلك لجواز
ان يعلم شيئا واحدا بوجه متعدد متعاقبة فهو غير مجدي وان استحسن
لان مبني الاشكال على اتحاد الوجه قبل سماع الدال وبعده كما هو ظم
تأمل وهي المراد هنا اي لا يضبطها والاحتياج اليها في العلوم بخلاف
كل من العقلية والطبيعية فانه غير منضبط لاختلافه باختلاف الطباع
والعقول ولما كانت الدلالة اي اللفظية الوصفية والقصد من
هذا توجيه الاختلاف في تفسير الدلالة وما خذ هذه العبارة شرح
القطب على المطالع اضافتها اي نسبتها وملاحظة وصف اللفظ
بها وكذا يقال فيما بعد وفسر بعض الحواشي الاضافة بالسناد وقد استشكل
ما في الشرح من انه لو كانت الدلالة نسبة بينها وبين السامع لتوقفت
عليه اي لتوقف النسبة على طرفها وليس كذلك واجيب بان النسبة بين
اللفظ ومعناه لا تتوقف الاعلى وضع اللفظ للمعنى فاذا فهم السامع المعنى
من اللفظ تحققت نسبة اخري غير النسبة الاولى احد طرفيها اللفظ
والمعنى والطرف الاخر السامع وهذه متوقعة على فهم السامع بالفعل افاده
الطار و به يتضح جواب الحفني الذي نقله عن استاذة الوالد ولم ادر
من هو فتفسر بذلك اي بما تقدم من كونه قوله كون اللفظ اذا
اطلقت الخ اي ان فهمه يشير الي ان الفهم القائم بالمعنى اثر المعنى
المصدر اي الفهم بالمعنى المصدر قائم بالسامع واثرة قائم بالمعنى
افاده الطار وافهم قوله الخ شروع في بيان النسب بين الدلالات
الثلاث بالضرورة وعدمه وبيان لفائدة التقييد بقوله ان كان له
جزو حاصله ان هاهنا ثلاث نسب نسبة المطابقة الى التضمن
ونسبتها الى الالتزام ونسبة التضمن الى الالتزام فالاولان يلتزم
المطابقة وهي لا تستلزمها واما الاخير فلا تلزم بينها ولم يفرض

له التزم لظهوره بما ذكره اذ حال استلزام التضمن للالتزام كحال
استلزام المطابقة له ان المطابقة لا تستلزم الخ قال الحفني اي
ليس متى تحققت المطابقة تحققت التضمن لجواز ان يكون اللفظ
موضوعا لمعنى بسيط فتكون دلالة عليه مطابقة ولا تضمن
هنا لان المعنى لا جزؤه اهو هي عبارة القطبي وفي هذا التفسير
اشارة الى ان المراد بعدم الاستلزام رفع الايجاب الكلي لان
متى من سور الايجاب الكلي وذلك لان الاستلزام عبارة عن
امتناع الانعكاس في جميع الاوقات والادوضاع كما قال الفاضل عبد
الحكيم فنقول الشرح المطابقة لا تستلزم التضمن سائلة جزئية لما
علمت من ان المراد منها رفع الايجاب الكلي وهي لا عكس لها الزوا
ياتي فاندفع ما قيل ان هذه القضية سائلة كلية وهي تنعكس
كأنفسها فيقال التضمن لا يستلزم المطابقة وهو باطل فان التضمن
يستلزم المطابقة ضرورة استلزام الجزء للكل اهو مبني فترد دفعه
المتقدم على جعل ال في المطابقة استقرائية فان جعلت عهدية
كانت سائلة مزملة في قوة الجزئية ومعناه بعض المطابقة لا تستلزم
التضمن ولا عكس لها الزوا وما ايجب لانه يصدق بعض الحيوان انسان
ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان وقال
الرجي تبع الفهر انهما قضية طبيعية معدولة المحول مثل قولنا
الحيوان لا يستلزم الانسان فسقط ما قيل ان هذه القضية
سائلة الخ وورده المدقق الطار بان الحصر بالاستلام وعدمه انما
هو بين الافراد لا بين الطبايع والحقائق بعضها مع بعض اهو قلت
ونص عبارة من تبعه الدعي اللام في قوله المطابقة للجنس فالمعنى
نفي استلزام التضمن عن جنس المطابقة ونفي الشيء عن الجنس نفي
له عن جميع افراده قطعا اهو وانت اذا تحققتا علمت لان لا ورود
لهذا الرد حيث كان القصد من نفي الاستلزام عن الجنس نفيه عن

الافراد فانهم لا يتبادر بالانتقاد وكذا لا تستلزم الحرف فصله
 عما قبله كانه كذا الفقه لما تقدم من حيث مخالفة الرازي فيه وضمير
 تستلزم للمطابقة اي لا تستلزم المطابقة الالتزام لعدم تيقنه
 اذا الالتزام يتوقف على ان يكون لمعنى اللفظ لازم بحيث يلزم
 من تصور المعنى تصوره وكون كل ماهية يوجد لها لازم كذلك
 غير معلوم لجواز ان يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئا كذلك
 في القطب وفي حواشيه الشريفة بل عدم استلزام المطابقة الالتزام
 متيقن واللازم من تصور معنى واحد تصور لازمه ومن تصور
 لازمه تصوري لازم لازمه وهكذا فيلزم ادراك امور لا تنتهي
 في زمان متناه وهو محال فلا بد هناك من معنى ليس له لازم
 ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى دل عليه مطابقة واللا
 التزام ورد بجواز ان يكون بين معينين فلازم متعاكس فيكون
 كل واحد منهما لازما ذهنيا للآخرين استحالة في ذلك كالمقتضى يبين
 وهذا دور سعي لا يقتضي الا حصولهما معاني الخارج او في ذهن
 وهو ليس بحال اهل بياضاح ولهم في الاستدلال على عدم الالتزام
 اوجه اخر غير هذا خلافا للرازي اي في زعمه اي المطابقة يلزمها
 الالتزام لان لكل ماهية لازما ذهنيا واقله انها ليست غيرها والادال
 على الملزوم دال على لازمه البين بالالتزام ورده شارح المطالع بانه
 ان اراد بانها ليست غيرها انه لازم اخص فمتنوع لانا كثيرا ما نتصور
 شيئا ولا يخطر ببالنا غيره وان اراد انه اعم فمتنوع ولا يفيد لان المقبر
 الاخص وقال الشريف في الحواش القطبية مبني بزعم الامام على ان
 سلب الغير لازم ذهني لكل معنى من المعاني يلزم من حصوله في
 الزهن حصوله فيه وليس بصحيح فانا نتصور كثيرا من المعاني مع
 الغفلة عن سلب غيرها عنها ولو صح لا يستلزم كل تصور تصديقا
 وهو باطل قطعا نعم سلب الغير لازم اعم والمعتبر الاخص هو قوله

نعم

نعم الحريان منسا الغلط من الامام كما قال الفاضل عبد الحكيم وللولي
 الكنتري ما يجب الوقوف عليه في هذا المقام تستلزام المطابقة
 فانها تاهات لها والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون متبوعه
 ففيه قياس اقتراني نتيجة التضمن والالتزام لا يوجدان بدون
 المطابقة ابيان الصغري ان التضمن فهم الجز في ضمن الكل بواسطة
 ابيان الصغري ان التضمن فهم الجز في ضمن الكل بواسطة فهم الكل
 والالتزام فهم اللازم بواسطة فهم الملزوم وبيان الكري ظم
 والتقيد بالحيثية لوجود التابع بدون متبوعه كذا لا يكون
 في تلك الحالة تابعا كالحرارة التابعة للنار فانها توجد مع الشمس
 لكن لا تكون تابعة للنار فظن ان قيد الحيثية معتبرا في جانب
 المحمول لانه قيد في الموضوع وهو التابع لانه لوجعل قيد اقبه لما
 تكرر الحد الوسط والمعني ح ان كل تابع لا يوجد بدون متبوعه
 موصوفا بالتبعية له ويرد عليه ان اللازم من الدليل ح ان يتيقن
 والالتزام لا يوجدان بدون المطابقة موصوفين بصفة التبعية
 للمطابقة والمقتض انهما لا يوجدان بدونها مطلقا واجاب بعضهم
 بان للتقيد بالحيثية اعتبارين احدهما كونه قيد للحديث فيفيد
 ح التبعية عقيدة والثاني كونه قيد الانتساب الحديث الى الغافل
 فيؤول ح الى المشروطة او العرفية العامتين كانه قيل وكل تابع
 مادام قابلا يوجد بدون المتبوع فالصغري دائمة والدائمة مع
 احدي العامتين تنتج دائمة كما هو مذكور في الموجهات فينتج
 التضمن والالتزام لا يوجدان بدون المتبوع دائما وهو المظم قال
 الفاضل عبد الحكيم القضية ح تكون منقوضة بالتابع الاعم لانه
 بشرط كونه موصوفا بالتابعية يوجد بدون المتبوع الخالص كالحرارة
 فانها بشرط اتصافها بصفة التبعية يوجد بدون النار في الشمس
 نعم انها لا توجد مقيدة بصفة التبعية له بدون فتدبراه وقد

نقض شارح المطالع الدليل بأنه لو صح لاستلزمت المطابقة التضمن
والالتزام لأنها متنوعة والمتنوع من حيث أنه متنوع لا يوجد بدو
التابع هو في الحتمي دفعه بأنه انما يتجه لو صدق ان المطابقة
متنوعة دايماً وهو ممنوع لما تقدم فتأمل لانها بحض اللفظ
اي خالص من غير انتقال الذهب من المعنى الى شئ اخر سوي
الموضوع له كما يوجد من قوله الاتي لتوقفها الخ وبه صرح في حواشي
جمع الجوامع فلا ينافي ان العقل له مدخل في جميع الدلالات الا ان
الغنيمة وغيره استشكل تخصيص الشئ هنا المطابقة بكونها بحض
اللفظ مع تفرجه في اللب وشرحه بان دلالة المطابقة والتضمن
لغظيتان لانها بحض اللفظ ولا تغاير بينهما بالذات بل بالاعتبار
اذ الغم فيها واحد ان اعتبر الى مجموع جزئ المركب سميت مطابقة
والى كل من الجزئين سميت تضمناً ودلالة الالتزام عقلية لتوقفها
عن الانتقال الذهب من المعنى الى لازمه وفارقت التضمنية
بما مل وبان مدلول التضمن داخل فيما وضع له اللفظ بخلافه
في الالتزامية اهو ومن تأمل امكنه التفصص عنه فتدبر
والاخر بان عقليتان اي تكون اللفظ انما وضع للمجموع لا للجزء
واللازم فلا يدل عليها بالوضع بل بالعقل وهذا القول هو مختار
صاحب المحصول والسبكي وجماعة وقيل وضعيتان اي
منسوبيتان الى الوضع كالاولي لان وضع اللفظ للمجموع كما انه واسطة
لفهم المجموع منه هو ايضاً واسطة لفهم الجزء واللازم ونفي قولان
اخران احدهما ان التضمنية وضعته كالاولي والالتزامية عقلية
لان الجزء داخل فيما وضع له اللفظ بخلافه اللازم فانه خارج عنه
واختاره الامدي وابن الحاجب وثانيهما ان لكل من الوضع والعقل
مدخل في التضمن والالتزام فيصح ان يقال انها عقليتان باعتبار
ان الانتقال الى الجزء واللازم انما حصل بالعقل وضعيتان
باعتبار

باعتبار ان الوضع سبب لا فتعال العقل فيها فها وضعيتان باعتبار
عقليتان باعتبار اخر ومنشأ هذا الخلاف ان الوضع سبب في فهم
المعنى من اللفظ وفهم المعنى سبب في فهم جزئيه او لازمه فالوضع
بالنسبة لفهم المعنى من اللفظ سبب مباشر وبالنسبة لفهم الجزء واللازم
سبب فقد تحقق قضيتان الاولى كلما اطلق اللفظ فهم معناه الثانية
كلما فهم المعنى فهم جزؤه او لازمه فالمطابقة لما لم تنسب الاول والاخر
اتفقوا على انها وضعية لاسنادها القدمية منسبة على الوضع والاخر
مستندتان الى كلا المقدمتين فن نظر الى استنادها للاولى قال
وضعيتان ومن نظر الى استنادها للثانية قال عقليتان ومن
نظر الى الجهتين جاوز كلا الاطلاقين ومن قال ان التضمنية وضعية
دون الالتزامية فناظر الى الدخول وعدمه اللازمين لكل من
المقدمتين ايضاً وبهذا ظهر ان الخلاف لفظي لا يشابه على اعتبار ان
مختلفة ولذا قال الغنيمة قول الذي يظهر لي ان الخلاف لفظي وايد
بنقل عبارة السيراس على المطول فتدبر واللوزم ما لا يحتاج
في الجزم باللوزم فيه الى وسط وهو قسمات بين بالمعنى الاخص
وهو ما يكفي في الجزم باللوزم تصور الملزوم كلزوم الزوجية للاربعة
والبصر المعنى وبين بالمعنى الاعمر وهو ما يحتاج في الجزم باللوزم
لتصور الطرفين اعني اللازم والملزوم كلزوم صفة العنابة
وقبول العلم للانسان فان الجزم باللوزم فيه بعد تصور الملزوم
واللازم الى وسط والوسط ما يقتضيه بقولنا لانه وذكر كلزوم
الحدوث للعالم فان الجزم يلزوم الحدوث له يحتاج لوسط وهو
لانه متغير مثله افاده المدقف العطار لازم فهنا وخارجا
نقل الغنيمة عن شرح التبريد ان اللازم ثلاثة لوازم الماهية وهي
ما يكون منشأ لزومها الذات من غير ان يكون لاحد الوجودين
مدخل فيه ولوازم الوجود الخارجي وهي ما يكون المنشأ فيه الوجود

الخارجي ولو ازم الوجود الذهني وهي ما يكون المشتافيه الوجود
الذهني اهرثم قال فكل منها اما لازم بين بالمعنى الاعم ولازم بين
بالمعنى الاخص كما يعلم من شرح الحفيد علي التهذيب وغيره خارجا
فقط اي لا ذهنا وكذا قوله ذهنا فقط اي لا خارجا ومن عبارة
الشريستفاد ان النسبة بين اللزوم الذهني واللزوم الخارجي العموم
والخصوص الوجهي لاجتماعهما وانفراد كل منهما فان نحو سواد الثوب
لازم له خارجا وقد ينقض ذهنا التصور فواب ابيض مثله ومعني
العمى لا ازم للبصر ذهنا لا خارجا لان بينهما مصادفة فيه فما وقع للمحال
الحقيقي تبعاً للدرجة وغيره من ان النسبة بينهما مصادفة العموم والخصوص
المطلق والذهني اعم غير صواب وذهول عن تقييد الشكلا من القسمين
بتقيد فقط واطلاقه الثالث وقد رجع العلامة الحفني الي الحق فيما
علقه على قول الشكلا السواد للغرب حيث قال انما لم يكن ذهني ابيض
لان العقل لا يحيل غرابا ابيض اهو وياتي الله الا ان يحق الحق
لان اللزوم الخارجي الخ اورد عليه الكايتون ان الدليل اعم من المدعي
لان المدعي ان اللزوم الذهني فقط هو المعتبر في دلالة الالتزام
والذي انتج الدليل هو ان اللزوم الخارجي ليس شرط فالمتقي هنا
هو اللزوم الخارجي لا غير وبقي احتمال ارادة قسم اللزوم الذهني
وهما الذهني فقط والذهني والخارجي وهما اعم من المدعي الذي
هو الذهني فقط واجاب عنه الحفني بان المراد بقوله الشكلا ان
اللزوم الخارجي الخ ولوم الذهني فساوي الدليل مدعاه اهو وفي كل
من الديراد والجواب نظر اما الاول فلان مدعي الشارح هو اللزوم
الذهني مطلقا اعم من كونه وحده او مع الخارجي وهذا عين ما انتج
الدليل لكنهم لما قيد والمدعي بتقيد فقط استشكلوا الدليل مع ان
هذا القيد لم يدل عليه دليلا فان كلام من الدعوي والدليل معا
اسفرت به اسفار الفن واما الثاني فلان الجواب ح راجع لتحرير
بعض

بعض اجزا الدليل وهو تحرير الصغري بزيادة ولوم الذهني وهذا
ليس من التحرير في شيء اذ لا قرينة علي هذه الزيادة بل هو
تغيير الدليل وانتقال لدليل اخر فيقد في عرفهم انقطاعا للبحث
فتأمل لا متناع الحيات للملازمة لانها نظرية وسط بينها
وبين الاستثنائية وهي قوله واللازم باطل ومعناه انه على تقدير
جعل اللازم الخارجي شرط يلزم ان لا توجد الدلالة الالتزامية
بدونه لان الشروط وهو الدلالة الالتزامية هنا لا يوجد
شرطه وهو اللزوم الخارجي هنا فانه يلزم من عدم الشرط عدم
الشروط وقوله واللازم باطل هذا هو الاستثنائية اي لكن الثاني
وهو عدم وجود الدلالة الالتزامية عند انتقال اللزوم الخارجي
باطل لوجودها مع عدمه فلم يكن شرطا واورد عليه ان المعتبر
في دلالة الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو اخص من
اللزوم البين بالمعنى الاعم وقد لزوم فيه اعتبار اللزوم الخارجي
لبطلان اعتبار اللزوم الذهني بالمعنى الاخص فيه والاعم واللازم
كون الاعم عين الاخص واخذ الشئ في تعريف نفسه فيتعين
اعتباره ايضا في الاخص فيلزم اعتباره في دلالة الالتزام مع تقييد
اشتراطه ورذبان المعتبر في الاعم الاعم من كونه ذهني او خارجي
فيكون هو المعتبر في الاخص او المعتبر في التعريفين مطلقا للزوم
اللزوم الذهني هذا عصاره ما قرره الحفني لان عدم كالمعنى

جيا

اي دال عدم الخ فاندفع قول الدرجي الصواب ان يقول لان المعنى يدل الخ
والتمثيل بهذا مبني علي ان التقابل بين المعني والبصر تقابل القدم والملكه
وهو مذهب الحكماء والكلام هنا باصطلاحهم وعند اهل السنة كلاهما
وجودي فالتقابل بينهما عندهم من تقابل الصدين يدل علي الملكة
اي ملكته وسياتي الكلام عليها لان المعني عدم البصر الخ اي المعني
المضاني الي البصر فلا يرد انه اذا كان معناه عدم البصر كان البصر جنسا
والمعنى الاخص لزوم في الاول كونه
ان المراد باللزم وكل تعريف
الاعم والاخص مطلقا للزوم ان لو
كان المراد اللازم الذهني بالبرهان
بالمعنى الاخص لزوم في الاول كونه
الاخص معتبرا في مفهوم الاعم
وهي ثانيا في تعريف المعني بنفسه
ولو كان المراد به اللزوم الذهني
بالمعنى الاعم لزوم في الاول تعريف
الامر معتبرا في مفهوم الاخص فلا
يكون في ذلك كلام

من مفهومه فتكون دلالة تضمينه لا التزامية فالضاف اليه خارج
والاصافة اي نسبة العدم اليه داخله فتكون دلالة العمى على البصر
دلالة على ما هو خارج عن معناه فتكون التزامية ولا يلزم من دخول
النسبة في الشئ دخول المنسوت اليه فيه فسقط ما قيل من ان البصر
وان لم يكن جزا مصادق عليه العمى لكنه جزا من مفهومه فدلالة
عليه تضمينية لا التزامية اهو وذلك لان كونه جزا مصادق عليه
العمى لا يمكن ان يتصوره بصيرا او كونه جزا من مفهومه لا يثبت
ايضا ان يصدر من البصير وكيف يكون البصر جزا من مفهوم العمى
ولو كان كذلك لزم اجتماع المتقابلين وقد قال الله تعالى فانها لا تقى
الابصار فقد اسند العمى الي البصر ولو كان البصر جزا من مفهومه
لما صح هذا الاسناد وان الابصار في الآية الكريمة بمعنى الحواس
هذا والامر فيه واضح وان حقي على بعضهم فتزد في هذا الكلام ونعم
ما قال الله تعالى فانها لا تقى الابصار ولكن تقى القلوب التي في
الصدور اهو لا يقال فهم البصر متقدم على فهم العمى فكيف تكون دلالة
العمى على البصر التزامية مع وجوب تاخيرها عن المطابقة لكونها
تابعة لها لا نقول حتى تصور العدم المقيد بالبصر يلزمه تصور
البصر لان من تصور النسبة يلزمه تصور المنشئين وان كان ذات
المنسوب مقدمة على ذات النسبة ولو سلم ان فهم المنسوب مقدما
على فهم النسبة كما ان ذاته مقدمة عليها لكن بعض تصور النسبة
يلزمه تصور المنسوب ايضاً ولا يعني بكون دلالة العمى على البصر التزامية
الا هذا افاده بعض حواشي قول احمد عما من شأنه سواء كان من
شأن شخصه كالابصر الذي عرض له العمى فان شخصه قابل للبصر او
شأنه نوعه كالاكمة فان شأن نوعه وهو الانسان ان يقبل البصر
او شأن جنسه القريب كالعقرب فان شأن جنسه القريب وهو
الحيوان ان يقبل البصر ونريد هذا القيد اعني عما من شأنه لا حراج
الاجادات

الاجادات فلا يطلغ عليها لفظ العمى اذ ليس من شأنه البصر وتفصيل
هذا الكلام في فن الحكمة وقال المولي الكنتري سواء كان من شأن
شخصه فقط كما في العدم والملكة المشهورين او من شأنه شخصه
او نوعه او جنسه القريب او البعيد كما في العدم والملكة الحقيقيين
مع ان بينهما اي البصر والعمى معاندة في الخارج فهما متقابلان تقابل
العدم والملكة عند الحكماء وتقابل الضدين عند المتكلمين قوله ثم قال
الفاضل عبد الحكيم ثم في جميع هذه المواضع للترتيب الذكري والنذري
في مدارج الترتيب الي ما هو اولي ولا يلزم كون الثاني بعد الاول بل ربما
كان قبله واماماً قيل انه للترتيب في الاخبار فيما لا يقبله طبع سليم
اذ لا فائدة فيه اهو اللفظ ال فيه عهدية والمعهود اللفظ الدال
بالمطابقة في الاظهار اشارة الى المغايرة لان المراد في المتقدم اللفظ الدال
مطلقاً والقرينة هنا تقسيمه الي مفرد ومركب لما سياتي قال مرشدي
ولا حاجة لما ارتكبه علي ما فيه من جعل ال للعهد الزكري بلا اعتبار
قيد المطابقة كما وقع للحفني اومع اعتباره فيكون مقدراً كما صنع المدقق
الطار وجعلها للجنس وقيد الدلالة متروكة للشهرة كما صنع
الديجي وغيره قال الحفني ولم يقيد كغيره بالمطابقة لانقسام
اللفظ الدال من حيث هو لما ذكر ومن قيد بالمطابقة لم يرد ان غيرها
ضروره اذ لا يمكن حصول شئ من الاقسام في غيرها الا بعد حصوله
فيها فاقترع على المطابقة اعتمادا على فهم السامع اهو وفيه نظر فغني
الرح القطبي كما اوضحه الشريف في حواشيه انما اعتبر في المقسم المطابقة
ومدها ولم يعتبر والدلالة مطلقاً لانها لو اعتبرت كذلك للزم ان
الشرط في التركيب وجود الدلالة المذكورة باعتبار اي معنى كانت
وفي الافراد عدمها باعتبار اي معنى كانت فيتلزم اجتماع الافراد
والتركيب نظر للدلالتين اي كون احدهما مطابقاً والاخرى تضمينية
او التزامية لا يراد الخ قال الحفني ثم كلامه ان الارادة شرط في الدلالة

فما اذا تركب لفظان لفظي
موضوعي لمعنيين بسطبي فان
ليصدق عليه انه مفرد لعدم دلالة
جزء اللفظ على جزء المعنى التام
اذ لا هو له او تركب
لفظان لفظي موضوعي فان

وهو الذي صرح به الشيخ وراي المتأخرون عدم الاشتراط قالوا ان اللفظ
يوصف بكونه ذا الذي نفسه سواء استعمل ولم يستعمل اه قلت في الحواشي
القطبية لعبد الحليم لا شك في ان اللفظ انما عرض له التركيب حين
الاستعمال وقصد افادة المعاني الكثيرة فان الواضع ابتداء انما وضع
الالفاظ لمعانيها متفرقة والمركب من حيث انه مركب انما صار موضع
بوضع الاجزاء كما صرح به السيد قدس سره والاستعمال عبارة عن ذكر
اللفظ وارادة المعنى فعلم ان القصد معتبر في التركيب ولما كان لا افراد
عبارة عن عدم التركيب كان معناه عدم القصد وان التركيب والافراد
لا يجتمعان في اللفظ في حالة واحدة فلذا اعتبر المتأخرون القصد في تعريفها
وليس مبناه على ان الارادة معتبرة في الدلالة على ما فهم اذ لو كان كذلك
لما احتج الى اعتبارها اه والواهم الدواني فاعتبار القصد والارادة في
التركيب انما هو لمروضه للفظ حين الاستعمال اللازم له ذلك لا لاشتراطها
في الدلالة لانها لم تحتج اليها وبهذا اتفقت ما في قوله بعدما تقدم اي
والتحقيق كما ذكره بعض الخذاق ان الدلالة ان اراد بها الدلالة بالقوة
لم يشترط فيها الارادة وان اراد بها الدلالة بالفعل كانت الارادة
شرطا فيها ويصح ان يكون هنا جمعا بين القولين اه فتأمل بالجزء منه
المنوقش بصدق التعريف على زيد قايم لان الراي منه مثلا لا يراد به الدلالة
على جزء معناه فتلزم ان يكون مفردا فيستغنى التعريفان طردا وهكسا
قالوا ولي تنكير جزء الموم النكرة في سياق النفي اي ان كلاما من اجزائه
لا يراد بالدلالة بخلاف المركب المذكور فان بعض اجزائه يراد به الدلالة
فيتم التعريفان مع افاده المعنى وفي الدلجي دفع المناقشة بان المراد
بالجزء الجزء القريب وهو ما كان جزءا بلا واسطة لا البعيد وهو ما كان
كذلك فالراي من زيد في هذا المركب جزءا بواسطة انها جزء جزئية الذي
هو زيد وما زيد في هذا المركب بتمامه فهو جزؤه القريب ولا شك انه
يدل قريدا قايم ح مركب ونظر فيه بان القرب ولا شك انه يدل قريدا قايم
ح

ح مركب ونظر فيه بان القرب والبعد منسبا الامور الاضافية وتعريف
الامور الغير الاضافية بالامور الاضافية مستحسن في التعاريف لادائها
الى الغرض المناه في مقام التعريف اه قال المدقق العطار وهذا التنظير
مما ينبغي منه فانه لم يذكر في التعريف لفظ قرب ولا بعد فكيف يستقيم
قوله وتعريف الامور الغير الاضافية الخ اه قلت بل الذي ينبغي منه
ما قاله فانه وان لم يذكر لكنه معتبر لتمام التعريف جزما على الجواب
المتقدم ولملاحظ فيه على وجه التقييد فالذكر وعدمه على حد سواء
وساقي له نظير هذا في كلامه ولم ينبغي من صدوره منه كما استشهدك
عليه في محل الواقعة ثم اجاب المدقق بان المراد بالجزء ما صار به اللفظ
مركبا كزيد وقايم والذي ونحوها لم يصير بها المركب مركبا ولذا اورد الجزء
معرفا بالعهدية اي الجزء المعهود الذي حصل به التركيب اه وكذا دفع
المناقشة بحمل ال في الجزء على الاستغراق فيساوي تنكيره ح كما وجد
يخط بعض الاماخذ من الاخوات فتدبر دالة في ايراد منكر
اشارة الى اعتبار عموم سلب الدلالة في تعريف المفرد باي دلالة كانت
سواء كانت مطابقة او تضامنا او التزاما كقوله علم اقيده ليكون من المفرد
الذي لا جزء له فخرج ما ليس له معنى اصلا وماله معنى ولكن له جزء
تقدير بان كان فعل امر لان اصله اوق حذف الواو قيا ساعلى مضارع
والهززة استغناء عنها والمحذوف لعلته كالنائب فالتخيل به لما تحت
فيه لا يصح ال باعتبار هذا القيد وبه اتضح قول المحقق فييده ليكون
ق من المفرد ليصح كونه مثالا لما لا جزء له اه وما قول المدقق العطار
اذا كان امرا يكون مركبا من فعل وفاعل فلا يكون مفردا اه فحمل نظر
لان الكلام في لفظ ق وحده ولا دخل للفاعل معه لان مدلوله شيء
اخر كما قاله الكافي وقول الدلجي انما قيد بالعلمية لاجل ان يكون له معنى
او بدونها لا معني له اه وقاصرا عرفتم مع انه مردود بان يكون العلمانية
يكون فعلا فلا يلزم من نفيها كينونة المعنى فتدبر او يكون له جزء لا معني

له الاقل هذا القسم مجردا احتمالا عقلي لان الحروف موضوعة للاعداد
ورده الغاضل عبد الحكيم بان ذلك انما هو بعد وضعها بايجاد وهي مختصة
بهذه الحروف الثمانية والعشرين التي في لغة العرب لا في جميع اللغات
اهو قال معنى زاده دلالة الحروف على الاعداد بحسب وضع النجوم
خارجة من الدلالة بحسب وضع اللغة وقانونه المراد في الدلالة هنا
اهو فتدبر ذو معنى اي قبل علمية لكن لا يدل لاي الجز عليه اي بعد
العلمية فهو مسلوب الدلالة على ذلك المعنى حال العلمية وقول
الحقني تبعا لغيره لا يصح عود الضمير الي معنى من قوله ذو معنى
لانه انما فيه للمعنى فلا يصح سلب كونه دالا عليه ولا يصح ان يراد
بقوله ذو معنى اي قبل العلمية ويقولون لكن لا يدل عليه اي بعد
العلمية لانه يشتمل ح الحيوان الناطق علما اهر مرد ودبانه لا شمول
لان للحيوان الناطق علما جزا يدل على جز معناه لكن تلك الدلالة
ليست مرادة وما هنا لادلالة اصلا وقوله ولا يصح ان يراد الخايب
في توجيه عود الضمير الي معنى ونفي التناقض فتدبر دال عليه
في الحقني وغيره رجوع الضمير الي المعنى في كلام الحض ولا يصح عوده
الي معنى لانه يشتمل عبد الله علما ولانه لا فائدة له بعد اضافته
للمعنى كما هو ظاهرا وفيه انه لا شمول لما علمت من نبوت الدلالة
هذا ان انما غير مرادة بخلاف عبد الله فانه لادلالة فيه اصلا كما
هو صريح عبارة الترمذي وسيعترف به في المقولة بعد فانهم كالحيوان
الناطق الخ هنا تنبيه الحقني لما ذهل عنه فيما تقدم وذكر عن القيني
ان الصور اربعة عشر واطال في بيانها وهو تطويل بلا طائل
بقي ان الترمذي حواش جميع الجوامع ادخل هذا المثال في صورة عبد الله
فقال ويدخل فيما دل على معنى غير جز معناه نحو الحيوان الناطق
علما اذ كل من جزئه دال على معنى غير جز معناه اذ معناه الذات
المشخصة ولا نظر فيها للحيوانية والناطقة وان وجدنا فيه اهر
وهو

وهو صريح في مخالفة ما هنا قال القيني والتحقيق ان التوفيق
يمكن بل حاصل ان شاء الله تعالى بفضل الله اوقلت بتحقيق عندي حصوله
والحمد لله بحمل كلامه في هذه الحواش على اعتبار كون مدلول الجزء
الحيوانية المطلقة مثلا وهي ليست بجز المعنى لان جز المعنى
صار حصة من ذلك المطلق وحمل كلامه هنا على اعتبار كون المطلق
لما كان ما خوذ في ضمن تلك الحصة مع كونه جزا معنى الذات هنا
ما ظهر وان وفقت بتوفيق غير هذا بان الخير مفتوح لا
يكون كذلك المشار اليه قول الحض في تعريف المفرد لا يراد بجزيه
الخ فهدا التي متقى ونفي النفي اثبات نقول الترمذي بان يراد الخ بيان
لما تقول اليه عبارة الحض ولو جري على ظاهرها لقال لا لا يراد الخ
كوامي المجازة اي ان كان غير علم والا كان مفردا والالفة في
هذا المثال حاصلة باعتبار وصف الاول بكونه راميا والثاني بكونه
مرميا او التمثيل به جار على ان المراد بالمولف مطلق المركب افاده
الحقني وفيه ما فيه بما لا يخفى على النبيه لان الرامي اي المهود
ذكر اقال فيه للمعهد المذكور فسقط ما قاله الحقني كغيره اي ومجموع
العينين معنى رامي المجازة من حيث انه مركب فلا يرد ان له جزء
اخر اعني معنى الهيئة التركيبية قاله عبد الحكيم ثبت لها اي
الذات وفي نسخ له وكتب عليها الحقني انما ذكر الضمير لان الذات مذكور
لان قال ليست للتانيث ولذلك اطلق على الله جل ثناؤه اهر اقول
في شفا القليل للشهاب نقلا عن الكشف ذات في الاصل مؤنث ذو
قطع عنها مقتضاها من الوصف والاضافة واجريت مجرى الاسماء
المستقلة فقالوا ذات قديمة او محدثة ثم قال وحكي الازهري عن
ابن الاثير اي ذات الشيء حقيقة وخاصة وهو منقول عن مؤنث
ذو معنى الصاحب ولم يتجاسوا من اطلاقها على الباربي جل ذكره مع
كون التانيث لان اطراده في لسان جملة الشرع دليل على صدور

الاذن في الاطلاق اه وقد ورد في قوله عليه الصلاة والسلام لم
 يكذب ابراهيم الاثلاث كذبات ثنتين في ذات الله اه ينفرد
 وفي الصباح قال ابن برهان من الخاة قول المتكلمين ذان الله جهل
 لان اسماءه لا تلحقها التانيث فلا يقال علامة وان كان اعلم العالمين
 الخ ما ذكره من تميم كلامه ورده فتدبر علي ذات ثبت الخ اي لان
 الصفات موضوعات لذات ما نسب اليها الاحداث اذ تقرراتها انما
 تعتبر فيها النسب من جانب الزوات وفي الافعال من جانب الاحداث
 وذلك لان الذات المبهمة مشتركة في جميع الصفات اخذت في مفهومها
 لاقتضاء النسبة اياها وان كان الغرض منها افادة الاحداث المخصوصة
 المنسوبة اليها ولذا وقع في التمثيل القطبي فان الراسي مقام الدلالة على
 ربي منسوب الي موضوع افاده عبد الحكيم فقول شارحنا مراد للدلالة
 اي وصفا لا غرضنا فانه دقيف للدلالة على جسم معني فيه ان
 الحجارة لا تدل الا على جسم ما من افراد الحجر وافراد غير معينة او دفعه
 الموقف العطار بان التقييد مستفاد من الالمانية للحقيقة المعينة
 عند السامع بنا على جعلها جزئية كما هو التقين لا عهدية ولا استقرائية
 والجنس يرمي باعتبار ما تحقق فيه وهو الفرد وكان المقصود فهم ان التقين
 من لفظ حجر وليس كذلك فانه فكرة لا تقين فيه اه واجاب الدلجي بقيا
 لغيره بان المراد التقين النوعي لا الشخص والنوع يوجد في ضمن فرد
 من افرادة فاذا انقلب الرمي بفرد من نوع دل ذلك الفرد على نوعه المعني
 ضرورة اه قلت قال الكنتري ما نصه المراد التقين النوعي اعني الجزئية
 بنا على ان اللام للعهد الذهني وتعين فرد ما يكون نوعيا لا شخصيا
 ومعني التقين النوعي ان المرمي من نوعه الحجر لا من نوع اخر لانه
 النوع متعين في ضمن تعين الفرد كما نوههم اذ لا تعين للفرد هاهنا حتى
 يكون النوع متعين في ضمنه مع ان تعين الفرد لا يقتضي تعين النوع
 قاله ان التقين النوع هاهنا معني ان المرادي حجر لا شجر مثلا وذلك
 كان

كان ههنا متماثل والحجارة مرادة الخ توقفت بانه يقتض كونه الجزء
 الثاني مقصود او معتبر في ترتيب هذا المركب مع انه لمجر التقييد اذ المركب
 الاضافة ورده المذقة العطار بان الجزء المادي هو راسي الحجارة والجزء
 الصوري هو الاضافة وكون الجزء الثاني ليس مقصودا بل اني به للتقييد
 لا ينافي ان يكون مقصود الدلالة على معناه الذي هو مراد ههنا اذ
 القصد المتبقي قصده بالحكم فان المقم بالحكم في قولنا غلام زيد فاضل
 هو الغلام وحده والمضاف اليه اني به لتعيينه او تخصيصه والا كان
 الاثبات به لغوا اه وبه ظهر عدم صحة قول الحال الحق في الجواب بان
 ما مر جوابه انما هو فيما اذا كان المقم معني المضاف فقط وخ فلا يظهر
 كونه من قبيل المركب اما اذا كان المقم معني المضاف والمضاف اليه كما
 ههنا فحين كونه المضاف اليه جزءا ماديا ايضا اه فانه ان كان مرادة عدم
 قصد المضاف اليه في الحكم فليس ولا ينافي كونه مقام الدلالة على معناه للتقييد
 فيكون جزءا ماديا ايضا وبطل قوله وخ لا يظهر الخ وان كان مراده عدم
 قصده مطلقا فممنوع والا كان لغوا محضا لا قابلية فيه فليتأمل لانه
 مفق مرطبا اي باعتبار افرادة من زيد وعمر وخوها اما من حيث
 المفهوم فمؤخر عن المؤلف لانه مفهوم الاول سلب للثاني وسلب
 الشيء فرع عن وجوده والكلام ههنا في الاول دون الثاني وقد عكس
 صاحب الشمس والتعذيب وغيرها الترتيب نظر الى الثاني ثم للتقدم
 اقسام خمسة وهي كما في هذا البيت قسم تقدم مظهر خمس رتبة شرق زمان
 علته وطبيعته فالتقدم بالرتبة هو ما كان اقرب من غيره الى مبدأ الحدود
 لهما وتقدمه هو تلك القرينية وهو ما بحسب الطبع ان كان المبدأ المحدود
 بحسبه كتقدم الجنس على النوع او الوضع والجعل ان كان المبدأ المحدود بحسبها
 كتقدم الصف الاول على الثاني والثاني على الثالث وهكذا بالنسبة الى
 المبدأ المحدود الذي هو المجران والمتقدم بالشرف هو الراجح به على غيره كتقدم
 ابي بكر على عمر رضي الله عنهما والمتقدم بالزمان هو ماله التقدم به كتقدم نوح

علي ابراهيم عليهما وعلي نبينا الصلاة والسلام والمتقدم بالعليه هو
ماله التقدم بسبب كونه وجوده سببا وعلّة في وجود المتأخر كحركة اليد
فانها متقدمة بالعلية علي حركة القلم وان كانتا معا بحسب الزمان والمتقدم
بالطبع هو ما لا يمكن ان يوجد شئ اخر الا وهو موجود وقد يمكن ان
يوجد هو ولا يكون الشئ الاخر موجودا كتقدم الواحد علي الاثنين فان
الاثنين يتوقف وجودهما علي وجود الواحد وقد يوجد الواحد بدونها
وينبغي ان يزا فريد غير موثر في المتأخر ليخرج عنه المتقدم بالعليه و
الحصر في الخمسة استقرار افاده خارج الهداية وقد بسطت الكلام عليها
في كراسة لطيفة ليوافق الوضع الطبع اذ تخالفه له من غير داع في قوة
الخطا عند المحصلين كما قاله الرازي ولان قيوده الخ اي الاربعة
الماخوذة ضمننا في التعريف علي وجه النفي اعني ان لا يكون له جزاؤه
ولا معين له اوله معنى ولا يدل او يدل ولم يرد هذا ما يفيد فيه ضم
الشمسة وجواشيه وقول الحفني تبعا للملوي وغيره ان المقدم قيد واحد
وهو كونه لا يراد بالجزء منه الا لئلا يفتقر في قوة قيوده فانه قال ما لا يدل
جزاؤه علي جزئ معناه دلالة مرادة او يقال جمع القيد للتعظيم اول الامر
معا هو بقيد عن الذوق ان لم يتكلف رجوعه لما اسلفناه فتأمل و
العدم مقدم لا هذا في المعدوم المطلق وما بحث فيه اضافي لانه عدم
ملكه وهو متأخر في العقل عن الملكة فحاصل مفهوم المركب تحقق القيود
الخمس فيه وحاصل مفهوم المفرد عدم تحقق هذا المجموع سواء انت بعضها
او جميعها كما سبق هذا او الملكة كيفية راسخة في النفس والكيفية خبيثة
في الشئ لا تقتض لذاتها قسمة ولا نسبة وهما اربعة اقسام كيفيات
محسوسة راسخة او غير راسخة وكيفيات نفسانية حالات كالكتاتبة
في ابتداء الحلقة ومملكات كالكتاب بعد الرسوخ والعلم وغير ذلك وكيفيات
استعدادية وكيفيات مختصة بالكميات كالمثلثية والمربعية وتفصيل
ذلك اي في الحكمة تظهر ان الملكية كيفية راسخة في النفس كالتعريف

قوله

واراد بالمولف الخ فلا فرق بينها كما هو مذهب كثير من المناطقة
واختار الشيخ الرئيس ومن اراد به اي بالمولف ما هو اخص منه اي
من المركب قال الكنتري وهذا شبه باصطلاح النجاة ولذا قال المحقق
الطوسي في شرح الاشارات هذا اصطلاح جديد لا فائدة له في هذا
العلم ومركب وهو ما جزئه الخ قال الحفني تبعا لغيره اذا تأملت
في هذا التعريف مع ما بعده وجدت بينهما التباين لا اعتبارا لدلالة الجز
علي المعني المقص في المولف اهـ وقد ترجي المدقق العطار الجواب عنه
بقوله لعل المراد بالاحصية صاقللة الافراد اذ المولف علي هذا القول
اقل افرادا من المركب لصدقه بصورتين وهما ما اذا كانت لجزئه دلالة
لكن لا علي جزئ معناه كما مثل وما اذا كانت لجزئه دلالة علي جزئ معناه
لكن لا يكون مرادا كالحيو ان الناطق علما لا نسان بخلاف المولف
فانه صادق بصورة واحدة وهي ما اذا كانت لجزئه دلالة علي جزئ معناه
اي كالحيو ان الناطق غير علم اهـ والقسمة علي هذا حاضرة وذلك لان
المفرد يتناول صورتين ما ليس له جزئ كقوله وما له جزئ لكن لا يدل علي
جزئ شئ فان قولنا في تعريفه ما لا يدل جزؤه الخ قضية سالبة تصدق
بنفي الموضوع والمركب يتناول صورتين المتقدمتين والمولف خاص
بالصورة الواحدة المتقدمة فالاحصية ليست بالمعني المتعارف فاحرص
علي هذا البيان ولا تقلد ما وقع لرشدي وغيره بالجزئه دلالة
اي بحسب مكان ما دل جزؤه علي جزئ معناه اي دلالة مقصودة
كالحيو ان الناطق علما والمراد بالارادة اي المخصوصة من قوله
يراد علي حد قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوي اي العدل المفهوم من
اعدلوا والارادة ترادف القصد فلذا دارا التفسير بهما في كلام القوم
علي فانوث اللغة اي قواعدها وما يقتضيه اصطلاحها قال
المدقق العطار وليس المراد باللغة هنا خصوص اللغة علي العربية بل
عموم اللغات لما في شرح المطالع من ان بحث المنطقي عن اللفظ ليس خاصا

بلغة من اللغات بل عام بالف الانسان اي المعهود ذكر في كلام المتن
 المحكوم عليه فيه بانه مفرد فاندفع قول العطار الاول حذق ال لا
 يلزم الخاي لكونه غير جار على قنون اللغة والالفاظ اي المشهورة
 الكبيرة الاستعمال والافهم الفاظ كذلك كالجعم والكتب وقوله علي ضم الخرج
 المتضيق متلذذ فان معناه جعل الشيء اضافاً ضم الاثبات المراد بالجمع
 ما فوق الواحد موقلة كانت نحو قمار زيد اولاد كالا انسان لانسان
 لا انسان فانها حقيقتان لا اللغة بينهما مرتبة الوضع كحيوان ناطق
 اولاد كالعكس اذ رتبة الجنس التقديم فهو اي التركيب اعم من الاخيرين
 اي الترتيب والتأليف وقوله مطلقاً اي عموماً مطلقاً ضمها اي الاثبات
 بحيث البال بالملابسة والحيثية تقييدية اي ضمها ملتبسة بحالة
 تقتضي تلك الحالة ان يطلق عليها اسم مخصوص غير اسمائها الموضوع
 لفرداتها كالحبوان الناطق فان عليه حد متلذذ كالحالة عروضة الجزء
 الصوري للجزء المادي بالتقدم متعلق بالنسبة كقوله في الرتبة
 وان لم تكن موقلة اي كالا انسان لانسان فان الترتيب الوضع الطبيعي
 موجود ولا اللغة بينهما اذ لا اللغة بين الاثبات والنفي فيطلق على مجموعها
 لفظاً مركب كذا قيل قال المدقق العطار ولعل الانسب ان المراد بالاسم
 الواحد تقيضات فانه الاسم المخصوص بذكر المركب الذي عرض له هذا
 الترتيب بخلاف قولنا لفظاً مركب فانه ليس مختصاً به بل يشمله وغيره
 اولاً مرتبط بقوله في تعريف التأليف سواء كان مرتبة الوضع فابتنها
 اعتراض مثالها ناطق حيوان فان بينهما لغة ولا ترتيب فهو اي
 التأليف اعم من اجتماعات في نحو حيوان ناطق وينفرد التأليف عن الترتيب
 في نحو ناطق حيوان والترتيب عن التأليف في نحو انسان ولا انسان
 واخص اي وهو يعني التأليف اخص من التركيب مطلقاً اي خصوصاً
 مطلقاً في اجتماعات في نحو حيوان ناطق وينفرد التركيب عن التأليف في نحو
 انسان لانسان لعدم الاشتراك فيه وقد اخذ قيداً في التأليف وقول
 الحفني

الحفني لتقييده بكون اجزائه مرتبة الوضع لا وكذلك التركيب اه انتقال
 نظر من التأليف الى الترتيب اذ الكلام في الاول دون الثاني نعم النسبة
 بين الترتيب والتركيب كذلك لاجتماعهما في نحو حيوان ناطق وانفراد
 التركيب في نحو ناطق حيوان وكل هذا معلوم من قوله سابقاً فهم اعم
 من الاخيرين الوفا اعاده هناك من حديث النسبة بين التأليف والتركيب
 زيادة توضيح فتدبر وبعضهم جعل الرتبة مقابل لقوله فهو اعم من
 الترتيب من وجه وعلى هذا القول فالمراد من التأليف مطلق التركيب
 فلم يعتبر فيه اللغة وفي التأليف الترتيب وقول المتضمنية لكونه
 اخص من وجه وبعضهم جعلها الرتبة في الترتيب اللغة
 وفي التأليف الترتيب وقول المدقق العطار بان اعتبار في التركيب
 الثلاثة لعله تحريف او سبق قلم كما لا يخفى والمعزذ الخ قال الحفني
 ظاهره مطلقاً اسماً او فعلاً او حرفاً مع ان المنقسم الى الكلي والجزئي هو
 الاسم واما الفعل فهو كلي ابدان كما صرحوا به لانه محمول على فاعله ومن
 شات المحمول الكلية وتختص فاعله لا يوجب تشخيصه واما الحرف
 فليس كلياً ولا جزئياً لانه لما لم يقد معناه الا بمتعلقه وكان معناه فيما
 دخل عليه لم يكن بذاته كلياً ولا جزئياً هكذا قال بعض الشارحين وهو
 مخالف لما عليه علماء الوضع من ان الحرف له معني في نفسه وان كان لا يدل
 عليه الا بمتعلقه ثم اختلفوا في ذهب السعد الى انه كلي لانه موضوع عنده
 للمعنى المطلق فمن متلذذ موضوعه للابتداء المطلق لكنهما لم يستعمل الا في
 الابتداء الجزئي والحرف عنده كلياً وصفا جزئيات استعمالاً وذهب البعض
 الى انه موضوع للمعنى الجزئي المستخص بالمعنى المطلق فالحرف عنده جزئيات
 وصفا استعمالاً واللة الوضع على هذا الكلية وهذا المذهب هو الحق وتخصيص
 التقسيم بالمعزذ غير ظم لان من الكلمات ما في التركيب كالجسم النامي
 الا ان يقال التخصيص بما ذكر ليس للاحتراز بل لان الكلام هنا في
 الكلمات الخمس وهي مفردات لكن ينبغي النظر في المركب الكلي والجزء هل

هو كلي او جزء اول كلي ولا جزء انظره اه و اقول قوله ظاهره المراد به
التوزيع على المضم في اخذه المفرد مقسما لما بينه وهو مردود بان صحة تقسيم
الشيء الى اثبات لا تتوقف على جريان جميعها في جميع افراده وقد اخذه مقسما
كثير من المحققين من اهل الفن قال الدواني المقسم مطلق المفرد لا المفرد
المطلق وعلله الزاهدي بان كلام من الفعل والحرف لا يتصف بالكلية والجزئية
فاذا جعل المفرد المطلق مقسما يلزم كون كل منهما متصفا بذلك لان العوم
والاطلاق معتبران في الشيء المطلق بخلاف ما اذا جعل مطلق المفرد مقسما
فان مطلق الشيء لا يعتبر فيه العوم والاطلاق اه وقوله واما الفعل الخ
قال المدقق العطار ان الفعل كلي باعتبار دلالة على الحدث لصحة اتفاق
اي فاعل كان به وجزء باعتبار دلالة على نسبة معينة لذلك الحدث الى
فاعل مخصوص الا ان هذه النسبة غير مقصورة بالذات بل هي حالة بين
الفعل وفاعله تابعة في القصد لهما فيكون لمعني الحرف واما الحرف فالحق
فيه انه جزء لا غير لانه موضوع وصناعا معاني مخصوص وهو متمتع
صدقه على كثيرين وهذا كله باعتبار معني الفعل والحرف والا فقد حقق
السيد في حواش شرح السمية ان الحرف من حيث هو حرف والفعل من حيث
هو فعل لا يوصف واحد منهما بالكلية ولا بالجزئية وهذا تبين لانه
لما معني لما قبل بعد تقرير نحو ما قلناه عن بعض الشارحين انه معني لما
عليه على الوضع فان ما قاله ذلك الشارح لغة فيه لكلامهم اصلا كما يعلم
بالوقوف على كلامه وكلامهم اه وفي الحواش القطبية لعبد الحكيم ان الحرف
ومثلها الضاير واسماء اشارات والموصولات على القول بانها موضوعات
للمعاني الكلية الا انه شرط استئناسها في الجزئيات داخلية في الكلي وعلى القول
بانها موضوعات بالوضع العام للمعاني الجزئية فهي خارجة عن القسمة ومن
قال انها موضوعات للمعاني مشخصة فقد سها لانها موضوعات للمعاني جزئية
داخلية تحت المفهوم الكلي الذي هو الاله كوضعها سو كانت مشخصة اولاه
وبوضع قوله ومن قاله الخ ما ذكره في حواش الداري من ان جزئيات الابداء

جزئيات

جزئيات اصنافيات كونها احصا المفهوم الابداء الان المراد الابداء من حيث
انه عرض له خصوصية كونه حالة بين السبب والبصرة مثلا وتلك الحضور
والتقييد لا يفر جزئيات حقيقيا لاحتمال الوقوع على انما شتي والحصة
هي الكلي باعتبار تقييده بخصوصية فصيح ان الابداء المطلق مدلول
اسم وان الابداء من حيث انه حالة بين السبب والبصرة مدلول حرفي
مع كونه جزئيا اصنافيا له ايضا واثبات الافراد الحقيقية لمفهوم الابداء
وهي ما يستتبع فرض اشتراكه بين كثيرين بحيث يكون مدلول الكلمة من
عمالا شاهد عليه اذ لا يعرف منه الابداء شيئا من شئ وهذه الخصوصية
لا تقطع الجزئية الحقيقية اه وبه تفرق ما في عبارة المدقق العطار للتقدم
وما في عبارة المعني في توجيه المخالفة الا ان للنظر في هذه العبارة محال
لا يتجني على من معطن فتأمل وقوله ان الفعل كلي ابد الحمله الخ قال الفقيه
وتبعه الغيوم في نظره يعلم من مراجعة كلام السيد في حاشية السمية
اه وقوله وتخصيص التقسيم بالمفرد الخ اصله للفقيه والغيوم تقلد عن
بعض الشروح واجاب عنه المدقق العطار بانه وان كان بعض الكلمات
قديلا عليه بلفظ مركب كجسم نامي الا انه نادر لا يقوم في التخصيص ورد
جوابهم بان نحو جسم نامي لم يخرج عن الكلمات الخمس لانه اما جنس
بالنظر لما تحت او نوع بالنظر الى ما فوقه على انك قد سمعت ان قواعد الفن
يجب ان تكون عامة اه و اقول سياتي لهم ان نحو جنس نامي ليس بمجموعة
هو الجنس بل الجنس هو قسم فقط والقيود خارج وان كان التقييد داخل
نظير ما قيل في العدم البصر كما تقدم وبه صرح غير واحد من المحققين كما
ستسهر عليه في محله مع ما قيل فيه فتدبر وقوله ويبقى النظر الخ هو ايضا
مما تبع فيه الفقيه والغيوم ورد المدقق العطار بانه ان اراد بذلك لفظا
مركبا من لفظين ومدلول احدهما كلي ومدلول الاخر جزئي كريد انسان فهذا
تدخل تحت القسمة باعتبار مفرداته لان مورد القسمة اللفظ المفرد وان
اراد معني يكون مركبا من معينين احدهما كلي والاخر جزئي ودل عليه بلفظ

صية

مة

مفرد فهذا محض فرد لا وجود له في الخارج اه والظن ان مراده الاول لبناء
علي كون الكلبي يكون كما هو صريح عبارة الفيني فتدبر بالنظر الي
معناه يشير الي ان تقسيم المفرد الي كلي وجزئي في الحقيقة تقسيم لعنا
فوصف المعني بالكلية والجزئية حقيقة ووصف اللفظ بهما مجاز من
تبيل وصف الدال بوصف المدلول قال الحفني والمراد بالمفرد هنا ما وضع
لفظ المفرد بآزايه كالحيوان الناطق للانسان لا مفهومه السابق كما هو
ظن اه وماخذه قول الشريف في الحواشي القطبية ليس المراد من المعني
المفرد هنا ما يكون بسيط لا جزؤه ومن المعني المركب ما يكون مركبا
وله جزئ بل المراد من المعني المفرد ما يكون لفظه مفردا ومن المعني
المركب ما يكون لفظه مركبا فالافراد والتركيب صفتان للالفاظ اصاله
ويوصف بهما المعاني تبعاً فيقال المعني المفرد ما يستفاد من اللفظ للفرد
والمعني المركب ما يستفاد من اللفظ المركب اه قال الفاضل عبد الحكيم
قوله ليس المراد من المفرد الخ اي وصف المعني بالافراد باعتبار نفسه
وقوله بل المراد الخ هذه العبارة ظاهرة في انه وصف للمعني بحال متعلقة
بخو زيد قايم الابد وقوله فيقال المعني المفرد الخ يفيد انه وصف له
بحال نفسه الا انه وصف حصل له بوصف اللفظ وقوله فالافراد و
التركيب الخ يحتمل المعنيين بان يراد بالتبع ما يحصل بسبب القيروان
يراد به ما يكون وضعه بحال متعلقه وعلي اي تقدير لا بد من حرف
احد العبارتين عن الظن وحمله علي انه بيان للافراد بلا زعم فتدبر اه
نفس تصور الخ زيد لفظ تصور لئلا يفيد ان المراد عدم الامتناع
في نفس الامر فيلزم ان يخون مفهوم واجب الوجود اخلد في حد الجزئي
وخارجا من حد الكلبي فلما قيد به علم ان المراد عدم منعه في العقل من
الاشتراك اي ما لا يمنع العقل من ان يجعله مشتركاً فلا يلزم دخول
مفهوم واجب الوجود في حد الجزء ولا خروجه عن حد الكلبي واما التقييد
بالنفس فليلا يتصور دخول مفهوم الواجب في الجزء وخروجه من الكل
اذا اخطه

اذا اخطه العقل مع ملاحظة برهان التوحيد فان العقل لا يمكنه
فرض اشتراكه لكن هذا الامتناع لم يحصل بمجرد تصور حصوله في العقل
بل به وملاحظة ذلك البرهان واما مجرد تصور حصوله في العقل
فيمكن العقل فرض اشتراكه افاده الشريف في حواشيه القطبية وقد قال
في حواش المطالع ان الاحتياج الي زيادة قيد النفس بنا علي ان يراد بعدم
منع تصور من الشركة ان لا يكون له مدخل فيه ولو اراد به ما لا يكون
مستقلاً فيه فلا حاجة الي ذلك القيد فقيد النفس احتياطاً لدفع توهم
الخروج اه وقوله في الحواش فليلا يتوهم الخ اشارة اليه الذي لا يمنع
الخ ان اراد من الموصول المفهوم كما هو المناسب لكون الكلية والجزئية صفة
له حقيقة كانت الاضافة في مفهومه بيانية لئلا يلزم التناقض فيجعل
المفهوم له مفهوم اذ يصير المعني ح المفهوم الذي لا يمنع نفس تصور مفهوم
الخ وان اراد منه اللفظ علي وجه المجاز كما علمت كانت الاضافة فيه
علي معني اللام لكن قال المدقق العطار يا باه قول الشرح والمفرد النظر الي
معناه اه فتأمل مفهومه عبر به دون المسمى ليدخل المجاز فان المسمى
في اصطلاحهم انما يطلق علي المعني الحقيقي بخلاف المفهوم والمعني وهما
متحدان ذاتاً مختلفان اعتباراً اذ كانت حيث التزم من اللفظ يسمى مفهوماً
ومن حيث قصده منه تسمى معني واثر التعبير بالمفهوم دون المعني لانه
معتبر من حيث تصويره وحصوله في الذهن افاده عبد الحكيم من
حيث انه الخ في الحواش القطبية للشريف لما كان ظن العبارة يدل علي ان
المانع من الشركة هو نفس تصور منة علي ان المراد منع ذلك المفهوم
من حيث انه متصور اي لامن حيث هو اه وحاصله ان اسناد المنع
الي نفس التصور يدل علي ان المانع هو نفس التصور وليس كذلك اذ المانع
من حمل المفهوم علي كثيرين ليس صورته الحاصلة في العقل بل ذاته لكن
باعتبار حصوله فيه وفي شرح رشدي افندي في قولنا من حيث انه متصور
اشارة لرد من ذهب الي ان المتصف بالكلية التصور الذي هو الصورة

لا المتصور الذي هو ذوالصورة وانما كان هذا مردودا لان الصورة تحصل
 في النفس الشخصية الجزئية وجزئية المحل توجب جزئية الحال فلا نظرا
 الكلية للصورة بل على ذي الصورة على ما حققه بعض المحققين اهـ ونقله
 ارباب الحواشي ونزيفه المولي الكنتري بما فيه للنظر بحال كما وقع الشركة
 اي شركة الافراد فيه اي المفهوم بمعنى صدقه وحمله على كل من كان اسارا اليه
 بالحبيبية بمعنى وقوع الشركة في المفهوم صدقه على افراد متعددة لا قوله
 للتعدد في نفسه لان معناه شئ واحد وهو الحقيقة افاده الحفني تبعا لغيره
 وظاهره ان الحبيبية في كلام الشارح بيان لقول المصنف وقوع الشركة فيه والظن
 انها للتقييد وذلك لان الشركة بين كثيرين قد تقع في الجزئيات فان زيدا
 مثلا يقبل الشركة في مدلوله بالابوة ان كان ابا وبالنسبة ان كان ابنا وبالملكية
 ان كان ملوكا وبالمالكية ان كان مالكا الى غير ذلك فقيده الشارح بالشركة بالمحل
 ومعناه ان يصدق الكلي على جزئياته صدقا ليس هو الصدق في نفس
 الامر بل ما هو اعم بحسب نفسي الامر والغرض من العقلي فالمعتبر ان كان
 فرض صدقه على كثيرين سواء كان صادقا في نفس الامر او لم تكن وسوا
 كان فرض العقل صدقه او لم يفرض قد دخل جميع الكليات والمراد بالمحل
 حمل المواطاة لا غير روح لا يكون العلم مثلا كليات الا بصدقه على علم
 زيد وعلم عمرو وهكذا الا بصدقه على زيد وعمر والحاقه بحمول عليها
 اشتقاقا وروح فكان الاول للشئ ان يعبر بلفظ الصدق فانه خاص بحمل
 المواطاة بخلاف الحمل فانه مشترك بينه وبين حمل الاشتقاق كما نبه
 علي ذلك السنوس الا ان يقال جري الشئ على عدم الفرق افاده العطار
 وفي حاشية الملوي ان الحبيبية دفع لا يراد حاصله صدق التعريف على زيد
 اذا اشترك في معناه افراد باعتبار ابوته لهم مثلا وحاصل الدفع تها
 ان الاشتراك المضاف للمعنى قد اصطلحوا على انه عبارة عن صدق ذلك
 المعنى على كثيرين وهذا الجواب للامام السنوسي وعليه يتجه كلامهم
 المتقدم وان قال المدقق العطار ان الحبيبية لو كانت بيانا لكان الانسب

الاثبات

الاثبات باي فتدبر ثم ان المراد من الغرض التجويز اي الحكم بالجواز لا
 التقدير المعتمد في مقدم الشرطية ولذا قال المولي الزاهدي فرض
 الحال لا يجري في الغرض بمعنى التجويز العقلي كما ان الغرض الحال يجري في
 الغرض بمعنى التقدير ضرورة انه لا يجري فيه اهو فافهم ما قاله سواء
 وجدت الخراج لقول المصنف الكلي وهو الذي لا يمنع الخرافا لمعتبر مقسما
 الكلي من حيث هو المعرف بالتعريف المتقدم ليس رافعا لقوله فان مفهومه
 اذا تصور الخرافا قد يتوهم والا لزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره لان
 الانسان المفرع عليه قوله فان مفهومه الخرق من تلك الاقسام
 كاللواكب هذا مثال لافراد الكلي المتناهي للافراد لاله فان مثاله كوكب
 قال الفاضل عبد الحكيم وانما غير الاسلوب اعتنا ببيان المتناهي والمراد
 باللواكب الدعم من السيارة وغيرها والسيارة سبعة جمعها بعضهم بقوله
 زحل شري مرجحه من شمسه فتراه تلهط لطاردا لا قارا واما الثوابت
 فالمرصود منها محصور في عدد ذكر في علم الهيئة وكل واحد من السيارة
 في فلك واما الثابتة فهي في الفلك الثامن كما حققه في علم الهيئة افاده
 العطار ام لم تنته ابي وجدت لكن بدونه تناهى واعلم ان مذهب
 اهل السنة ان كل ما احاط به الوجود متناه ومذهب الحكماء انه قد توجد
 افراد الكلي مع عدم تناهيها كالنفوس الناطقة على القول بعدم التناسخ
 القايل به بعضهم فانها ليست متناهية مع وجودها ما على القول بالتناسخ
 كما هو رأي بعضهم فهي متناهية مع وجودها فلو خرج المثال على رأيهم ظهر
 ما يغيبه منبع الشئ من اثبات وجود الافراد مع عدم التناهي بخلاف ما لو
 خرج على طريقة اهل السنة فانه يحتاج الي ان يكون المراد وجدت افراده
 في الجملة ولم يتناه نوعها باعتبار جملة افراده حتي لا يحصل التناقض بين
 الحكم بالوجود وعدم التناهي ولذا قال السعد في شرح التسمية المراد
 بعدم تناهي الافراد ان لا تنهي افراده الي حد لا يوجد بعد فردا ان
 يكون الموجود منها غير متناه اهـ فان دفع ما في الحفني وغيره من ابطال

التمثيل شعبة الله ومناقشة المدقق العطار في الجواب علي تحريره علي
 مذهب اهل السنة بانه غير مستقيم لعدم صدقه علي ان افراده وجدت
 بلادتنا بل الموجود بعض الافراد له لوجه لها كما لا يخفى علي من التفت
 بذهنه ادني التفاته فتدبر ومثل له بعضهم بحركات الفلك اذ ما من
 حركة منها عند الفلاسفة الا وقبلها حركة لا الي اول ونقش بانه لم يتحقق
 الوجود حركة واحدة انية وما مضى او سيوجد معدوم فليس هناك افراد
 موجودة لا تتناهي ورده المدقق بانه يكفي تحقق وجودها ولو علي
 سبيل التقاطع مع عدم تناهيها وحركة الفلك التي مضت كذلك بناء
 علي قدمه عندهم هذا ويمكن التمثيل لهذا القسم بالاشبهه فيه كالتمثيل
 بكالات الله او معلوماته او مقدوراته ولم يعمد ليل علي استحالة عدم النهاية
 في القديم وفي الحتمي من ان الاول في التمثيل بشي او موجود او ثابت
 فان افرادها الموجودة في الخارج غير متناهية فانها تصدق علي صفات
 الله تعالى التي لا نهاية لها فتدبر او لم توجد اي افراده فيه اي الخارج
 وهو عطف علي قوله وجدت وقوله كالمجموع بين الصدين اي بينهما وبين
 ما نالها من كل متناهيين افاده الغيبي او لعدم وجودها عطف
 علي قوله لا متناهيها قال القليوبي وغيره وفيه ركازة للزوم تعليل الشئ
 بنفسه ودفعه الحتمي بان المراد بالوجود اليجاد مجازا هذا وعدم وجود
 ما ذكره مطلقا وهو كان في التمثيل كما في الحواش الغنيمية علي شرح الدواني
 والاكيف يعلم ان مثل هذه الامور ممكنة الوجود او لم توجد كحيل من
 ياقوت الز قال ارباب الحواش هنا هذا او مماثلة كالذي قبله والذي بعده
 من قبيل المفرد المفيد لان قبيل المركب اذا المقصود هو الحيل او البه مثلاً فقط
 بعيد ان يكون من كذا الالهيية والزبيعية مثلاً حتي يكون مركباً
 وهو ما يريد ما تقدم لنا قريبا معهم وما ادري كيف عذب عنهم مع قرينه
 وسياقي كك جماعاً وعدنا ما يتعلق بذلك فتدبر زيف هو بالزاي
 المكسورة بعدها همزة ساكنة وبالكسر وتفتح اخره قاف كما ضبط الش في
 شرح

شرح تحريره الغنيمي كالألة التمثيل به علي انه بمعنى المعبود بحق
 وانه في الاصل صفة ثم غلبت عليه العلمية ولذا قال الشايعي المعبود بحق
 يشير لهذا بخلاف علي القول بانه علم جزئي قاله العطار اذ الدليل
 الخارجي الخصلة لا متناهي وجود الخ قال في حواش جمع الجوامع ولذا اضل
 كثيراً بالاشراك ولو كانت وحدا نيته تعالى بضرورة العقل لما وقع ذلك
 من عاقل وفي ذكر هذا المثال من المناطق نوع اساءة ادب اهو وفي
 العطارية نقلاً عن بعض المنارية كان ينبغي استقاط هذا القسم من
 اقسام الكللي لا يهاجمه في مقام الألوهية ما لا يصح في حقه تعالى ولكن
 من المعلوم ان التقسيم واقع باصطلاح الحكماء وهم لا يتجاسون عن ذلك
 غايته انه منقول عنهم فهو من جملة موقفاتهم المنقولة عنهم في كتب
 الاسلام اه ثم ما ذكره الشارحة اقسام وذكرها المتأخرون ثلاثة بادراج
 كل اثنين فسماعلي حدة كما لا يخفى هذا او المقام يتعلق به بحث شريف وهو
 الفرق بين الكل الطبيعي والمنطقي والعقلي وما يتعلق بها والكلام فيه طويل
 الذيل الا اننا ذكرنا ما يكون جليل النيل فنقول اذ قلنا الحيوان مثلاً
 كلي فيتعلق به الفرض من وجوه ثلاثة للحيوان من حيث هو وهو مفهوم
 الكللي من غير اشارة الي مادة من المواد والحيوان الكللي وهو مجموع الرب
 من الحيوان والكللي والتقارير بين هذه المفاهيم ظفانه لو كان المفهوم
 من احد هذين اللقطين اعني المفهوم والكللي غير المفهوم من الاخر للزم
 من تعقل كل واحد منهما تعقل الاخر وليس كذلك فان مفهوم الكللي
 ما لا يمتنع نفس تصور من وقوع الشراكة ومفهوم الحيوان الجسم النامي
 الحساس المتحرك بالارادة ومن البين جواز تعقل احدهما مع الذاهول
 عن الاخر وجاصله ان الحيوان اعني الجسم النامي امر يعرضه في العقل
 حالة اعتبارية ليس لها وجود الا بالاعتبار والانتزاع وهو كونه غير
 مانع من الشراكة ونسبة هذا العارض المسمى بالكلية الي ذلك المعرض
 الي ذلك المعرض في التغل كنسبة البياض العارض للتواب في الخارج اليه

من حيث ان كلا منهما قائم بوصفه مختص به اختصاص النعت بالمفوت
الا ان احدهما من حيث الوجود الخارجي فاذا اشتق من البياض الابيض
المحمول بالمواطاة على الثوب كان هناك معرض هو الثوب وعارض هو
مفهوم الابيض ومجموع مركب من العارض والمعرض كذلك اذا اشتق
من الكلي المحمول بالمواطاة على الحيوان كان هناك ايضاً معرض هو مفهوم
الحيوان وعارض هو مفهوم الكلي ومجموع مركب من العارض والمعرض
وكما ان معرض الابيض من حيث هو ليس عني مفهوم الثوب ولا جزء
له بل هو مفهوم خارج عنه صالح لان يحمل على الثوب وعلى غيره
كذلك مفهوم الكلي ليس عني مفهوم خارج عنه صالح لان يحمل
على الحيوان وعلى غيره من المفهومات التي تفرضها الكلية في العقل
فالاول اعني مفهوم الحيوان من حيث هو هو يسمي كلياً طبيعياً
لكونه طبيعة اي حقيقة من حقايق اعيان الموجودات في الجملة
اول وجوده في الطبيعة اي الخارج والثاني اعني مفهوم الكلي
من غير اشارة الى مادة من المواد يسمي كلياً منطقياً لان المنطقي
انما يبحث عنه فانه ياخذ هذا المفهوم من غير نسبة الى مادة من
المواد ويورد عليه احكاماً لتكون تلك الاحكام عامة شاملة لجميع
ما صدق عليه مفهوم الكلي والثالث يسمي كلياً عقلياً لعدم تحقق
هذا المفهوم الا في العقل لان التركيب من المعرض والعارض عقلي
صرفاً سوا قلنا بوجود ما يصدق عليه في الخارج لكون المعرض
والعارض موجودين في الخارج كالابيض او قلنا بعدمه لعدم كون
العارض موجوداً ثم ان الكلي الطبيعي قد يكون موجوداً في الخارج
حقيقة لا تجوز ان يعني ان افردته موجود فيه واستدل الرازي في شرح
السمية على وجوده بانه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج
وجزء الموجود موجوداً واعترض بانه ان اريد ان جزءه في الخارج
فمنوع بل هو اول المسئلة المتنازع فيها وان اريد بانه جزءه في الذهب
فلا

فلا نسلم ان الجزء الذهني للوجود الخارجي يجب ان يكون موجوداً في
الخارج ورده الفاضل عبد الحكيم باننا نعلم بالضرورة ان اطلاق الحيوان
على اشخاصه ليس كاطلاق لفظ العين على معانيه واطلاق الابيض
على الجسم حيث يحتاج الى ملاحظة امر خارج عنه بل نجزم بانه مشتق
به ولا نعني بالجزء الا ما يتقوم به الشيء ولا يمكن تحصيل ماهيته بدونه
ولا شك ان ما يتقوم بالوجود يجب ان يكون موجوداً او خلاصته انه
لا شك ان بعض الاشخاص كالانسان يشارك بعضاً كالفرس دون
بعض كالشجر في امر وهي الحيوانية مع قطع النظر عن الوجود وما يتبعه
من العوارض والادوار المترتبة عليه فذلك الامر المشترك يتقوم به
الاشخاص في حد ذاتها مع قطع النظر عن الوجود وما يتبعه من العوارض
فظهر ان دفاع الاعتراض المذكور وجهه ان الجزء ما يتقوم به الشيء
ولا تعلق له بالخارج والذهب بل يتقوم به الماهية مع قطع النظر عن
الوجود والعدم وهو واعترض ايضاً بانه لو كان موجوداً فاما بوجود
الفرد فيلزم قيام وجود واحد بامر ين او بوجود مغاير له فلا يصح
الحمل اذ الحمل يقتضي الاتحاد في الوجود وان كل موجود في الخارج فهو
متشخص بالديريته وهذا هو منشا حكمه بامتناع وجوده قال الفاضل
عبد الحكيم وقد اجيب عن الاول بما لا يحتمل المقام ايراده وعن الثاني
بانه حكم وهي اي حكم به العقل مشوباً بمخالطة الوهم فان الحاكم في الاحكام
الكادبة هو العقل المشوب بالوهم دون العقل المجرد فانه اذا تجرد عن
مخالطة الوهم كانت احكاماً صارفة كيف لا يكون حكماً وهي والتفتيش
المذكور اي في قوله لا شك ان بعض الاشخاص الخساق الى وجود الامر
المشترك والي ما ذكرنا من التحقيق اشار الشيخ الرئيس في الاشارات
بقوله تنبيه فقد يغلب على وهام الناس ان الموجود هو المحسوس
وان ما لا يناله الحس بجوهره ففرض وجوده محال او قد ذكر الله
الدواني عبارة الرئيس بتمامها فانظره قال المدقق العطار في حواشي

الخبيص وحاصل ما اجيب به عن الاول اختيار الشق الاول فيه
 وتسليم لزوم قيام الوجود الواحد بامرين فان قيام الشيء الواحد
 بامرين انما ثبتت محاليتها في العرض الموجود لا الامور الاعتبارية
 الا لتراعية الوجود منها والادلة التي اوردناها على الامتناع انما
 تمت في امتناع قيام الاعراض الموجودة ويؤيد ما قلنا قول صاحب
 حكمة العين الحيوان المطلق لا يدخل في الوجود الا بعد تقييده بقيد
 فانه ما لم يصرفنا طقا وصاهلا او غيرهما من الفصول لا يمكن دخوله
 في الوجود ومن منع ذلك فقد كابر عقله فاذن الوجود لا يعرض الا للحيوان
 المركب في فالحويان الناطق وان كان مركبا بحسب الماهية لكن وجوده
 يعينه هو وجود الحيوان وهو في الحواس الزاهديه على الدواينة توضح
 مراد القائلين بوجود الكلي الطبيعي خارجا ان حقيقة الانسان مثله
 حال اقتراب العوارض التي هي خارجة عنها موجودة في الخارج فتكون
 تلك الحقيقة من حيث هي وذاتياتها التي هي متحدة معها موجودة
 في الخارج كما تشهد به الضرورة كيف ولولم تكن موجودة يلزم مغايرتها
 عن نفسها وبطلانها حال مغايرتها للعوارض بل لا يتصور مغايرتها
 لها وتلك الحقيقة ليست متعينة في حد ذاتها لان تعيينها ليس عينها
 ولا جزئها فيمكن ان تلاحظها لا بشرط شيء فتعرض لها الكلية ويكون كليا
 طبيعيا ويمكن ان تلاحظها بشرط شيء فتعرض لها الجزئية وتكون جزئا
 او حصة او في حواشي المدقق المطار نقتل عن بعض الفضل ان الكلي
 العقلي والمنطقي في وجودها خارجا خلافا من قال بوجود الاضافة قال
 بوجود المنطقي ولزمه القول بوجود العقلي لانه مركب من الطبيعي و
 المنطقي الموجودين ومن منعه منع وجود المنطقي ولزمه عدمه وجود
 العقلي ضرورة عدم وجود احد جزئيه اه تم قال وفيه محال للبحث فتدبر
 هذا فان تمت والا فدونك المطولات قوله ثم الكلي اي باعتبار معناه
 ان استوي معناه الحق قالوا في العبارة قلب اي استوي افراده في

معناه قال الفيوم لان الاستوي انما يكون بين امرين فالكثرة والمعنى
 ليس بمتعدد الاستواء فرع التقدير ثم قال وفيه بحث وفي الفيوم توجيه
 بان المراد بالاستواء عدم التفاوت بقربينة المقابلة قائله في افراد
 قال الحفني وغيره اي الذهنية او الخارجية كالشمس والانسان فان
 صدق الاول على افراد الذهنية والثاني على افراد الخارجية بالسوية
 لا تفاوت بين الافراد في المعنى بوجه من اوجه التفاوت الاتية اه
 وقد منع في هذا شارح التسمية فناقشا العصام بانه لا يخلو اما ان يراد بالافراد
 الخارجية الموجودة في الخارج بالفعل فيخرج من القسمين الافراد المقدرة
 في الوجود في الخارج ولا بد في التوازي من التساوي فيها ايض واما ان يراد
 بها ما يكون اتصافها بالمفهوم خارج الذهن فللشمس ايض افراد خارجية مقدرة
 فلا وجه لتخصيصها بالافراد الذهنية كما لا وجه لتخصيص الانسان بالافراد
 الخارجية والتحقيق ان مراده بالافراد الذهنية ما يكون اتصافها
 لمفهوم في الذهن وبالخارجية ما يكون كذلك في الخارج محققة كانت او مقدرة
 فالانسان والشمس مثلا لا تساوي الافراد الذهنية والخارجية ولم يذكر مثالا
 تساوي الافراد الذهنية فقط ولا تساوي الافراد الخارجية فقط فحمل
 احد المثالين تساوي الافراد الخارجية والاخر تساوي الافراد الذهنية
 عقلة وكيف لا وللشمس فرد خارجي لا معنى لاهاله في اعتبار التساوي
 والتمثيل بالشمس بعد التمثيل بالانسان لتوضح ان المراد بالافراد الخارجية
 ما يعم الحقيقة والمقدرة اه ودفعه الفاضل عبد الحكيم بان المراد بالافراد الذهنية
 الفرضية وان كان يتمتع ذلك بسبب خارج من مفهوم اللفظ كالشمس كذا في
 الشفا المراد بالخارجية ما يقابلها سواء كانت في الاعيان او في الذهن فانصح
 ان للانسان افراد خارجية لا ذهنية وللشمس افراد ذهنية وان دفع التحير
 الذي عرض لبعض الناظرين اه متواطيا من التواطى وهو التوافق
 لتوافق افراده في معناه وصدقه عليها بالسوية فمحو الانسان له افراد
 خارجية يصدق عليها ويحمل حمل مواطاة اذ الكلي محمول على افراده بهذا

الحل وكذلك نحو الشمس لها افراد ذهنية تصدق عليها وتحمل كذلك لان الافراد التي يفرضها العقل يفرضها متفقة مع الفرد الموجود في جميع ما عدا الشخص اذا لا تنزع امر اخر مقدم لتلك الافراد بخالف لمقدم الفرد الموجود وقال بعضهم انه لا يسمى لفظ اللاشي كليا وانا المعتبر في التواطى والتشكيك هو التصديق في نفس الامر فالكليات الفرضية خارجة عن القسمين وهو مردود بان هذا لا يثبت عليه من كلامهم ولا فائدة اليه كيف وقد قال الشيخ في الشفا الكلي انما يصير كليا بان له نسبة ما اما بالوجود واما بصحة التوهم الي جزئيات تحمل عليها افاده عبد الحكيم وان تفاوتت بينها اي تفاوت الكلي في تلك الافراد به والتفاوت كما في شئ القربى وغيره على ثلاثة اوجه وهي الاولية بمعنى التقدم بالذات والاشدية بمعنى كثرة الآثار والاولوية بمعنى النسبة في نظر العقل وهو اختلاف الافراد في الاولوية وعدمها كالوجود فانه في الواجب اتم واثبت واقوي منه في الممكن اي حصول الوجود في الواجب على طبق نظر العقل اتم لعدم سبق العدم عليه لاذاتنا ولا نزيادنا واثبت لامتناع زواله واقوي لامتناع تصور انفكاكه عنه لانه عيني ذاته فذاته احق من الممكن ولم يذكر النش الا القسمين الاولين قال المدقق العطار كانه لا يستلزام الاشدية الاولوية اهو يقي قسرا رابع ذكره الجلال الدواني في حواشي التجريد وهو الزيادة والنقصان الا انه غير شهير فلهذا يتعرضوا له وصاحب التهذيب اقتصر على الاولوية والاولوية فقال المحقق الراهدي التشكيك على وجوه ثلاثة ما ينصف به الفرد فقط ولا ينصف به صدق الكلي عليه كما لا شدية والثاني ما ينصف به الصدق فقط وهو الاولوية والثالث ما ينصف به الفرد والصدق معا والاولوية من هذا القبيل والمض لم يجمل الاول من وجوه التشكيك لان ما ينصف به الفرد ولا ينصف به الصدق ليس في الحقيقة من وجوه التشكيك بل من موجبات الاولوية التي هي من وجوهه اهو قائل بالشدة اي بسبب كون الشئ في بعضها

اشد

اشد في البعض الاخر ونقل الغيوم في تبعها للغمي عن الحفيد هنا بحثا وهو انهم حملوا الاشدية باعتبار كثرة الآثار او كما لها والظن ان ذلك يوجد في المتواطى كالانسان اذ بعض افراده كخينا عليه افضل الصلاة والسلام اكثر واكمل بحسب الخواص الانسانية كالادراك من غيره كحيي عليه الصلاة والسلام مع انه لم يتكدر بالشهوات الجسمانية اصلا تأمل اهو قلت نقله العلامة سم في اياته وابتهج به واصله انه لما فسروا الاشدية باكثرية آثار الماهية في بعض الافراد ورد عليهم ان ذلك يستلزم التشكيك في الذاتيات ولا يصح فيها لان الذاتيات لا تقبل التفاوت واجاب الجلال الدواني عنه بان معنى كون احد الفردين اشد كونه بحيث ينتزع منه العقل بمعونة الوهم امثال الاضعف ويحلل اليها بضرب من التجليل فهو مالا سود مقول بالتشكيك على اسودين معنيين باعتبار ان السواد في احدهما ازيد من الاخر معنى ان العقل بمعونة الوهم ينتزع من احدهما امثال الاخر اهو وقال الفاضل عبد الحكيم لا يصح ان يقال ان زيدا اشد واقدم واولي بالانسانية من عمر وعلي ما نقل عن بهمينار معيار التشكيك استعمال صفة التفضيل اهو وفي شرح المدقق ملاحسن علي سلمر العلوم في هذا المقام ما يجب الدخالة به لذوي الافهام او التقدم اي بالذات اذ الاعتبار بالتقدم الزماني في التشكيك فسقط ما نقل هنا عن حواشي جمع الجوامع من زيادة الزمان اذ يلزم على هذا ايضا ان يكون الانسان مشككا لنقد بعض افراده على بعض تقدم ما زما نيا فتدبر ثم شكك بصيغة اسم الفاعل سمي بذلك لانه يشكك الناظر فيه فلا يدري اهو من المتواطى نظر الاتحاد الحقيقة امر من المشترك نظر الاختلاف الذي بين الافراد في الحقيقة ومن ثم قال ابن التلمساني لا حقيقة للشك لان ما به التفاوت ان دخل في النسبية فمشترك والافراد المتواطى واجاب عنه القراني بان كلاما من المتواطى والمشكك موضوع للقدر المشترك لكن التفاوت ان كان بامور من جنس المسمى فهو المشكك او بامور خارجة

عن سماه كالذكورة والانوثة والعلم والجهل فهو المتواطى قاله الشافعي
 حواشي جمع الجوامع قال الغنيمي نقلا عن شيخه ويوضح هذا الجواب
 ان التفاوت خارج عن مفهومه الا انه داخل في وقوعه على افراد
 وحصوله فيها فاعتبر قسمي على حدة مقابل بما ليس فيه هذا التفاوت
 فتأمل واما جزء قال الحفني اي حقيقي بقربية المقابلة بالكلية
 والا فالجزء قد يكون اصافيا بالنسبة الى ما هو اعم كالحيوان فانه جزء
 بالنسبة الى الجسم النامي وان كان كلياً بالنسبة الى الانسان وذلك كالعلم
 الشخص والمعرف بال التي للعهد الخارجي ومثل ذلك الضمير واسم الإشارة
 والموصول على ما حققه السيد تبعاً للعقد من انها موضوعات للجزئيات
 بملاحظة امر كلي واما المعرف بغير ال التي للعهد فكلية وكذا اسم الجنس وعلم
 الجنس لان الاول موضوع لعقد من افراد النوع والتعدد فيه من اصل الوضع
 والثاني موضوع للحقيقة المتخدة اه وصرده بالاول اسم الجنس وبالثاني
 علم يورده قول الملوي وهو اصل لعبارة واعلم ان الجزء هو العلم الشخص
 واما اسم الجنس وعلم الجنس فكل منهما كلي لان اسم الجنس موضوع لعقد
 من افراد النوع والتعدد فيه من اصل الوضع وعلم الجنس موضوع للحقيقة
 المتخدة اه وهي عبارة ظاهرة لا غبار عليها وان اتاخر في وجهها غبار
 القدر المدقق المطابق قال قد يفهم منها ان المراد بالاول المعرف بغير
 ال التي للعهد وبالثاني اسم الجنس وليس كذلك بل يتعين ان المراد بالاول
 العلم الشخص وما عطف عليه وبالثاني المعرف بغير ال التي ليست للعهد
 الخارجي ومراده بالمعرف بغير ال التي للعهد المعرف بلام الاستغراق
 والمعرف بلام الحقيقة والمعرف بال التي للعهد الذهني كلياً نظراً فان
 مدخولها فان كان ايهاً عبارة خلاق المقص علي ان في كون المعرف
 بال التي للعهد الذهني كلياً نظراً فان مدخولها فرداً من افراد الحقيقة
 فهو جزء غاية الامر انه غير معني وغير تعيينه لا يدفع جزئيته فتدبر
 اه فتقوله قد يفهم الخ لا وجه له وقوله بل يتعين ان المراد بالاول
 العلم

العلم الشخص الخ فاسد اذ ليس فيه تعدد من اصل الوضع كما قاله الحفني
 وقوله وبالثاني المعرف بغير ال ممنوع ايضاً وقوله علي ان في كون المعرف
 الخ غير وارد فان كون مدخولها فرداً من افراد الحقيقة لا يتفرع عليه
 كونه جزئياً بالمعني المراد هنا لانه لم يزل عاماً عموماً بدلياً وهو ما ينافيه
 كما صرح به غير واحد قال في شرح سلم العلوم التكثر البدلي كالتكثر الشمولي
 فهو كلي وبالحقيقة في جميع ما شطره المدقق المطابق في غير محله نعم قول الحفني
 انه على القول بكون الضماير وما معها جزئيات وصفاً تكون جزئية
 قد يناقش فيه بما تقدم ذكره فقله عن الفاضل عبد الحكيم هذا وما جري
 عليه من ان اسم الجنس من الكلية غير متفق عليه فقد قال بعضهم انه
 من قبيل العلم الشخص فهو جزئي لتعين مدلوله وهذا لكن الذي عليه
 كثير من المحققين انه كلي قال المحقق الزاهدي علم الجنس موضوع للماهية
 لا بشرط شئ كاسم الجنس الا ان الحضور الذهني معتبر فيه دون اسم
 الجنس فهو كلي واطلاق العلم عليه مع ان تعيين العلم جزء هو بالنظر الى
 الاحكام اللفظية المختصة بالعلم ككونه مبتدأ وذا حال وموصوفاً بالصفة
 فان اعتبار الحضور الذهني لا على وجه التقييد لا ينافي في العموم والاطلاق
 وما ينافيه هو الشخص وذهب بعض النخاة الى ان علم الجنس موضوع للماهية
 بشرط الوحدة الشخصية الذهنية وح يكون جزئياً ويلزم ان يكون اطلاق
 على الافراد مجازياً وانكشف مما ذكرنا ان المعرفة اعم من الجزئيات كما ان
 النخبة اخص من الكلية اذ المعتبر في المعرفة المعلوماتية والمعرفية دون
 الشخص وعدم الشركة اه وهو الذي هو الموصول واقع على اللفظ
 او المفهوم مجمل الاضافة في مفهومه ببيان ال ان في الاول ما تقدم عن
 المدقق المطابق وان جري عليه غالب ارباب الحواشي نفس تصور الخ
 اي من حيث نفسه وقيد بالنفس ليخرج ما منع الشركة بالدليل الخارجي كواجب
 الوجود وبالنظر الخارجي كالكليات الفرضية اي وقوع الشركة فيه
 بمعنى ان الجزء اذ تصور معناه وحصلت صورته في العقل لا يصح فرض

صدق هذه الصورة الحاصلة علي كثيرين فانه يحصل من تغفل كل واحد
من الجزئيات صورة مغايرة للصورة المتقلة من جزء اخر افاده العطار
وهاهنا مغالطة مشهورة وهي ان الجزء لا يمنع نفس تصور مفهومه
من وقوع الشراكة فيه وكل ما كان كذلك فهو كلي فالجزئي كلي هذا خلف
خلف بفتح الحاء او ضمها اي وراء وباطل اه واجيب بانه ان اريد من الجزئي
ما صدق عليه مفهومه من زيد وعمر ونحوهما فالصغري ممنوعة وان
اريد لفظ الجزئي باعتبار دلالة علي مفهومه فالقياس صحيح ودعوي
الخلف ممنوعة وفي قول احمد مع حواشيه الكثرية بسط الكلام في هذا
فانظره ان شئت علما فيد به لانه لو كان مصدرا كان كليا فان
مفهومه الضمير فيه وفي وصفه للفظ زيد وضمير له لمفهومه والتقييد
بالحيثية لاخراج مفهوم العلم وهو الذات المعينة لا من حيث وضع
العلم بازاياها فانها تكون كلية لان هذا المفهوم اعني ذاتا معينة
صادق علي كثيرين لكن بعد وضع العلم لهذا المعني تخصيص فصار جزئيا
قاله المدقق العطار وهو ما لا معني له يعني بعد اعتبار رجوع ضمير
مفهومه ووصفه للفظ زيد والذي يتجه ان الحيثية للاخترا عن
حيثية كونه مصدرا كما في الدلجي وغيره وجعل المدقق له سهوا عما لا
وجه له كما لا يخفى علي من تأمل عبارة الشتم تامل منصفنا لان قيوده لا
الجمع باعتبار متعلق النقي من النفس والتصوير والمفهوم والمراد بكونها
عدمية ان عدم معتبر في مفهومها وضمير قيوده يعود للكلي لا يقال الامر
بالعكس لان قيود الكلي وجودية وقيود الجزئي عدمية لان الكلي هو الذي
لا يمنع والمنقي يتضمن النقي ونقي النقي اثبات فصار معني لا يمنع يمكن والجزء
هو الذي يمنع ومعناه لا يمكن لانا نقول هذا قايلا بل بعيد لا يصار اليه ولا
يعود عليه افاده العطار لان مادة الحدود والحوال المراد بها التعاريف
ولو غيرها كان الاول وقوله البراهين الاول الحجة والمراد بالمطالب النتائج
وقوله بخلاف الجزء اي فانه لا يكون مادة لشي منها اذ اني الخ قال الملوي

اعلم

اعلم للقوم في الذاتي والعرض اصطلاحات كثيرة اشهرها اصطلاحات
ثلاثة الاول ان الذاتي ما كان جزءا والعرض ما ليس بجزء فيكون النوع
عرفيا علي هذا الاصطلاح لانه يصدق عليه انه ليس بجزء من حقيقة
نوع اخر الثاني ان العرض ما كان خارجا والذاتي ما ليس بخارج ونقل
هذا عن ابن سينا فعليه يكون النوع ذاتيا لانه يصدق عليه انه ليس بخارج
عن الحقيقة لانه هو نفس الحقيقة والشي لا يخرج عن نفسه الثالث ان
الذاتي ما كان جزءا والعرض ما كان خارجا وما لا ولا فهو واسطة اي لا ذاتي
ولا عرض فالنوع علي هذا واسطة لانه ليس بجزء ولا خارج بل هو نفس الحقيقة
فيكون واسطة قال وقد نقل هذا الاصطلاحات الثلاثة كثير من منضم
الامام السنوسي في شرحه لابن عرفة وبه يعلم ان قول القليوبي ان جعل
الماهية قسما ثالثا لذاتية ولا عرضية مردودا بتافهم خطأ ناشي
عن عدم الاطلاع اه وكذا ذكره الحفني وغيره وهو الذي يدخل الخاي
يكون جزءا من الحقيقة وظاهره عدم شموله للنوع كالانسان لانه ليس
داخلا في حقيقته جزئيا بل هو تمام حقيقته فيكون ح عرضيا لدخوله
في حقيقة العرض الذاتية كما صرح به الشرفي ما ياتي الا انه يخالف ما ياتي
للمص من تقسيمه الذاتي اليه والي الجنس فانه يفيد جريانه علي الاصطلاح
الثاني من الاصطلاحات الثلاثة المتقدمة الا ان يقال انه جري علي
الاصطلاحين اشارة الي ان الذاتي يطلق عندهم علي معنيين وعليه
فيكون في كلامه شبه استخدام حيث ذكره اللفظ بمعنى ثم ذكره ذاتيا
بمعني اخر قال الحفني وغيره ويحتمل ان يراد بالدخول في كلامه لازمه
وهو عدم الخروج ويكون من باب الكناية او يراد بالذاتي لا يدخل ما هو
اعمر منه وهو الذي لا يخرج ويكون مجازا من باب اطلاق الخاص
علي العام ويحتمل ايضا الدخول علي حقيقته اه ونظر فيه المدقق العطار
بضعف اعتبار القرينة لان اعتبارها ما سيجي من جعل النوع ذاتيا محتمل
لان يحمل التخالف علي الاشارة للمذهبين مع انه الظاهر سيما والتعاريف

تصانف عن المجاز هما امكن وايضا تعبير المم بقوله والذاتي حيث اتى
 به اسما ظاهرا مع ان المقام للاضمار يقتضي نكتة وهي التعبير على المغاير
 والعجب من ادب الحواشي حيث تنبهوا هذه النكتة فهو جرح والعدول
 بما ذكرنا مع تاويلهم كلام المصنف هنا وارجاعه لما سياتي فتضارب كلامهم
 علي ان كلام المصنف ياتي عن هذا التاويل فان قوله وعلي هذا فاما ماهية
 عرضية يقتضي حمل كلام المصنف على ظاهره اهو وهذا كله مما يظهر على
 وجهه اثر الضعف كما لا يخفى نعم في عبارة الحفني نظر من وجه آخر
 يدركه من تأمل في حقيقة جزبياته قال الحفني اي حقيقتها الذهنية
 وهي الماهية او الخارجية وهي الماهية والتشخيص لان التشخيص جزء
 من حقيقة الفرد الخارجي كما صرح به بعض المحققين اهو وفيه نظر فقد
 قال الكنتري لو كانت الجزبيات مركبة من الماهية والتشخيص لم تكن
 الماهية عين تلك الجزبيات بل جزء منها وارجح ان لا يكون الانسان
 من حيث هو ذاتي ذاتيا للشخص الا بان يكون للامور العرضية للشخص
 بالقياس اليه مدخل فلا يكون نحو الانسان ذاتيا للشخص مشخص فقط
 بل يشاركها في الذاتية العواض الداخلية في الاشخاص من حيث هو
 اشخاص وذلك باطل اتفاقا اهو وفي شرح سلم العلوم لمن لا حصر المراد
 بالافراد الاشخاص وهي عبارة عن صفة علي التحقيق عن الماهية المعروفة
 للتشخيصات والعارض وتعيينه يكونان خارجيين ضرورة وانما الاعتبار
 للتعيين في الحافظ فقط دون المحفوظ فاما ماهية الكلية عين حقيقة
 الاشخاص وانما التغاير بينهما في الحافظ فقط من دون ان يدخل امر
 في احدهما دون الاخر اهو وفي الحواش الزاهدية ان التعيين ليس داخلا
 في حقيقة الجزبي وليس نسبة الي النوع كنسبة الفصل الي الجنس علي
 ما رعه كثير من المتأخرين فانه لو كان جزءا عقليا لكان محمولا ولو كان
 جزءا خارجيا لكان النوع جزءا خارجيا غير محمول الي ان قال لا يقال
 لو لم يكن الشخص داخلا في حقيقة الشخص لكان التغاير بين زريد

وعمر

وعمر واعتباريا وهو باطل بالضرورة لانا نقول ان اريد التغاير بحسب
 الاثار فالملازمة ممنوعة فان الشيء كما يصير بالوجود مصدر الاثار
 كذلك يصير عتازا به عما عداه اهو وفي شرح رشدي بعد ان نقل نحو ما في
 المحشر وفيه انه يلزم ان يكون التشخيص العارض للحقيقة جزءا داخلا
 في الجزبيات وذلك باطل فتأمل والغرض عطف علي الانسان
 بالنسبة لما درج عليه الشر من اخراج الماهية عن الذاتي وادراجها في
 العرض واليه يشير بقوله فانه داخل الخواما علي غيره فيجتمل عطفه
 علي الانسان وعطفه علي الحيوان اي وكالغرض بالنسبة الي افراده
 فيكون مثلا الماهية عام الماهية والحيوان لما هو جزء الماهية افاده
 الحفني والذاتي في الحفني وغيره اتي بالظن وان كان المقام للضمير
 للمغايرة بين ماهنا وما تقدم وليلا يتوهم عود الضمير للغرض قبل
 التأمل اذ هو الاقرب اهو وفيه نظر لانه عند اعتبار المغايرة يكون
 المقام للاظهار لا للاضمار فلا تطلب له نكتة كما لا يخفى افاده العطار
 وفيه نظر اما مقول اي مع لان يقال اي يحمل حمل مواطاة لاجل اشتقاق
 والاول ما لا اشتقاق فيه ولا اضافة كزيد انسان والثاني بخلافه كما
 ذو علم او عالم وكونه حمل اشتقاق بالنسبة للمعلم والافه هو بالنسبة لذاته
 حمل مواطاة كما قبل والظن انه حمل اشتقاق مطلقا لما قاله الشيخ في الشفا
 من ان حمل المواطاة مكان محمول علي الموضوع بالحقيقة بان يعطى موضوع
 اسمه وحده كالحيوان بالنسبة لقوله الانسان حيوان وحمل الاشتقاق
 بخلافه افاده الحفني فتدبر المحض اي الحاصلة من شائبة الخصو
 كما في النوع المقابلة له وفي بعض النسخ حذف هذا القيد وعليه شرح القير
 وزاد في محله لقطة فقط جوابا عنهما في الوجي اي عن السؤال عنهما
 ولو قال عنه اي السؤال المفهوم من سئل لكان النسب ونكتة اتي بصير النسبة
 لان كلام الانسان والغرض يتضمن سوالا وان وقع باللفظ واحد في قول
 السائل ما الانسان والغرض اهو ويشير بقوله اي عن السؤال عنهما الي

صية

انه علي حذف مضاف وحذف المضاف شائع فهو الانسب بما بعده افاده
 المدقق العطار ماهيتهما في حواشي الجلال الزاهدية المشهورات
 للماهية معينين ما به يجاب عن السؤال بما هو وما به الشيء هو هو
 الحق ان لقطه الماهية مشتقة من هاتين العبارتين ومعناها الحقيقي
 الامر المعقول اي الحاصل في العقل من غير اعتبار الوجود الخارجي كما
 اشار اليه الطوس في التبريد وهو ترادف الحقيقة وقد تخص الحقيقة
 بالموجودات دون الماهية فتشمل المعدومات لم يصح ان يكون
 اي الحيوان وكثيرا من الافراد لقوله متماثلا الحقيقة اذ ليس
 ثم حقيقتان متماثل الحقيقة اذ ليس ثم ثلثان وقوله وكثير مختلفها
 الا هذا هو المراد هنا وفي الغنيمي قوله وكثير مختلفها ليس المراد به الافراد
 وان كان هو ظاهر عطفه علي ما قبله بل المراد اعم فيشمل الحقايق المختلفة
 كما مثل ويشمل الحقايق والافراد الشخصية نحو ما الانسان وهذا الفرس
 ويشمل الافراد الشخصية المختلفة نحو ما زيد وهذا الفرس فتأمل اه
 والجواب عن الاربعة الخ وذلك لان الجواب اما بالحد وهو الاول او بالنوع
 وهو الثاني او بالجنس وهو الثالث وتقل المدقق عن السنوسي ان
 الامثلة بما هو وان كثرت نجوابها منحصر في ثلاثة اقسام جوار يكون
 الا اذا كان السؤال عن واحد كلي ولا يكون حالة التعدد وهو الجواب
 بالحد وجواب لا يكون الا عند السؤال عن متعدد بين كليين مختلفي
 الحقيقة او شخصيين او شخص وكلي كذلك ولا يكون عن مفرد وهو
 الجواب بالجنس وجواب يكون عن السؤال عن مفرد شخص او استخاض
 متحدة الحقيقة او جنس وامناف كذلك وحدها ومع الشخص او مع الأشخاص
 المنطق جميعها في حقيقة واحدة وهو الجواب بالنوع الحقيقي اه وح
 نقول القليوبي في حصر الشئ نظر لانه ان اراد ما ذكره من الامثلة فهو
 جوابان لا تفارق الثلاثة الاول في جواب واحد وان اراد بحسب الواقع
 فهي اربعة اذكر وجواب السؤال عن واحد كلي مضموم اليه واحد جزئي

نحو

نحو الفرس وما يعفون اسم الحار يعني اه لا وجه له وذلك للفرق بين الحد
 والنوع وعن كون الحد والمحد متغايرين بالتفصيل والاجمال باتفاق
 المناطقة فالجواب عن قولنا ما الانسان بالحد التام وهو الحيوان الناطق
 وعن قولنا ما زيد او ما زيد وعمرو بالانسان وما ذكره من صورة الكلي
 المضموم اليه جزئ علمت حكمها من عبارة السنوس وفي حواش الملوي
 ما يوضح ما ذكر فتدبر قال الحفني ويلزم من قوله بعد تغايرها صحة الجواب
 عن الجزء والجزئيات بالحد التام لان الجواب عنها بالنوع وهو غير
 مغاير لحدده عنده وليس كذلك لاستلزامه حد الجزئ مع انه لا يجد باتفاق
 اهل المنطق اه قلت وفيه كلام ستغضي النوبة بالتعرض له لا شراك
 الثاني وهو الواحد الجزئي والثالث وهو الكثير المتماثل قوله ويرسم
 الحسياتي في الشئ توجيه كون هذه التعريفات رسوما بعد الفراغ من الكلام
 علي الكليات كلي في شئ المطالع والتسمية وغيرها ان لفظ الكلي
 مستدرك يعني عنه المقول علي كثيرين لان المقولية علي كثيرين مرادق
 للكلي اذ المراد بالمقولية الصلاحية للحمل علي كثيرين لا المقولية بالفعل علي
 ما فصله السيد الشريف في حواش شرح المطالع وهذا بعينه معنى الكلية
 فيكون بينهما ترادف اصطلاحا فلا حاجة الي ذكره والقول بان مفهوم
 الكلي هو الصالح لان يقال بالفرض علي كثيرين ومفهوم المقول علي كثيرين
 ما كان مقولا علي كثيرين بالفعل فلا يفتي عنه لان دلالة المقول بالفعل
 علي الصالح لان يقال علي كثيرين التزام دلالة الالتزام ليست معتبرة
 في التعاريف مردود بانه لم يرد بالمقول علي كثيرين في تعريف الكليات
 الا الصالح لان يقال علي كثيرين اذ لو اريد به المقول بالفعل يخرج عن تعريف
 الكليات الكلي الذي ليس له افراد موجودة في الخارج ولا في الزهن سوا لم
 يكن لها فرد اصلا كالكليات الفرضية او كان لها فرد واحد في الخارج والزهن
 بنا علي برهان امتناع تعدد الواجب خارجا وهذا فانها لا تكون مقولة
 بالفعل بل بالصلاحية فيكون المقول علي كثيرين بمعنى الكلي قاله السيد

الشريف نعم قليل ان القيود الواقعة في التعاريف قد تكون موضحة ليست
 الا فلا تكون متحيزة للاستدراك قال الحفني وقول بعضهم ان ذكره
 حشوا لان المقول على كثيرين يعني عنه مردود بامر بين الاول ان فيه
 الاعتراض باللاحق على السابق وهو لا يصح لان السابق وقع في مركزه
 الثاني ان المقولية مما يبرهن بعد التقوم فلا تضل جنسا هو ورد الاول
 المدقق العطار بانه مبني على مقدمة كثير الوقوع في كلام المتساقلين
 وهو كلام مجمل قد اخذ على اجماله فاشبه الاصول الموضوعية التي تؤخذ
 على سبيل حسن الظن بالمعلم من غير ان تعترف بالبيانات ولم تذكر في كتب
 النظار اهو ومحصله انه حيث تحقق الاغنا فليس لما قيل من الجواب
 معني وفي شرح رشدي الجواب بانه لا يستغني بالثاني عن الاول يعني
 من الحق شيئا بل الجواب ان المطلوب جنسية هو الكلي وذكر المقول
 ليتعلق به على كثيرين وذكر كثيرين ليكون موصوفا بقوله مختلفين
 اهو واما الثاني فقد علمت ترتيبه مما ذكرناه اولاد ذلك لان مبناه على
 المقولية بالفعل مع تعيينهم ان المراد الصلاحية وهي مقومة لا عارضة
 بعده فتأمل دخل فيه ساير الكليات اي باقيها مع المقصود بالتعريف
 اوجيها وقد ثبت استعمال ساير معني الجميع كالباقي خلافا لصاحب الدرة
 كما بينت في شرحها عنوان المسرة وقول الدجني تبعاً للفيوم اي باقيها
 ما عدا الجنس ليلزم بلزوم دخول الشيء في نفسه زده غير واحد من ارباب
 الحواشي بان الجنس داخل في جملة الجميع فلم يلزم ما ذكره علي انه كيف يصح
 اخراجه مع قصده بالذات من التعريف فلو خرج فسد كما لا يخفى انا قلت
 هذا يقتضي كون الكليات الخمس انواعا للكلي فيلزم ان يكون الجنس
 نوعا قلت لا محذور في ذلك فانه نوع باعتبار اندراج تحت مفهوم كلي
 وجنس باعتبار اندراج انواعه تحته انا قلت ان الكلي جنس للجنس المرق
 وجنسه اخص من مطلق جنس لكونه فردا من افراده فالكلي اخص من
 مطلق الجنس ح وما هو اخص لا يجوز تعريف العام الذي هو مطلق الجنس

به في لا يجوز تعريف مطلق الجنس به قلت اجيب بان الكلي له اعتباران
 اعتبار مفهومه واعتبار كونه جنسا للجنس وهو بالاعتبار الاول اعم
 من الجنس والتعريف به بهذا الاعتبار وبالاعتبار الثاني اخص منه والتعريف
 به ليس بهذا الاعتبار فلا يكون هذا تعريفا للعام بالخاص افاده القرني
 بتوضيح من حواشيه فتدبر مقول اي محمول حل موافاة والمراد صالح
 لان يقال كما علمت والمراد بالكثرين في تعريف الجنس الانواع بخلافه في تعريف
 النوع فان المراد بها الافراد قال الحفني كثيرين جمع كثير على زنة فعيل وج
 فلا وجه للجمع ولذا قال بعض المحققين هذا الجمع ليس بصحيح من حيث اللغة
 وانما هو من مسامحات اهل الفن فكان الاول التغير بالكثرية المختلفة
 كما عبر به السعداء وقوله من حيث اللغة اي من حيث مراعاة قواعد
 واعتبارها ووجهه ان كثيرين جمع كثير اي وهو لا يطلق على اقل من
 اثنين او ثلاثة فاقول جمعا اثنين او ثلاثة فيجب ان لا يكون الكثيرون
 اقل من اربعة او ستة او تسعة فيلزم ان تكون الجنسية ونحوها باعتبار
 الصدق على احده هذه الامور من الافراد وان هذا الجمع مخصوص بذوي
 العقول وما ورد منه في غيرهم مفسور على السماع كما بين في محله افاده
 قول احمد بابضاح وقال المدقق العطار تقلد عن بعضهم انما اختاروا جمع
 الكثرة وقالوا كثيرا في اشارة الى ان جميع الكليات متساوية باعتبار القصور
 حتى انه ما من كلي الا وهو صادق على ذوي العقول منكرة بهذا الاعتبار
 وان كان مبانيا لها بحسب نفس الامر واما اختيار صفة المذكور على الموث
 فلكونه اشرف اهو ورده المدقق الكنتري بانه تصرف عقلي خارج عما يتعلق
 بالعبارة فالحق انه محمول على المسامحة اهو فتأمل خرج به النوع اي
 الحقيقي ويقال له نوع الانواع والنوع السافل وانما قيدناه بذلك كما منع
 قول احمد لان النوع الاضافي من افراد المعرف فلا يسوغ اخراجه
 عن التعريف لكن في الحواشي القطبية لعبد الحكيم ان المراد خروج النوع
 مطلقا لان مقوليته على كثيرين لا تنفصلهم في الحقيقة لا اختلافهم فتخرج

الكليات الخمس بالنسبة الي حصصها ايضاً قال القزري وتخصيص النوع بالخراج
تحكم اي لان قوله مختلفين بالحقايق كما يخرج النوع يخرج الحاصف والفصل ايضاً
لانها ليسا بمقولين علي كثيرين مختلفين بل متفقين لكن في الحواشي القطبية
ايضاً للشرع انه كما يخرج النوع يخرج فصول الانواع وخواصها لكن القيد الاخير
اعني جواب ما هو يخرج الفصول والخواص مطلقاً فذلك اسند اخراجها
اليه واما العرض العام فلا يخرج الا بالقيد الاخير اهـ وقوله مطلقاً اي سواء
كانت للانواع او الاجناس وقوله فلا يخرج الا بالقيد الخاي لكونه مقولاً
علي كثيرين لاجل اختلافهم حتي لو فرض اتفاقهم في الحقيقة لا يكون عرضاً
عاماً كذا في عبد الحكيم قلت وعندنا التامل لا تجد الاخراج بالخير لفصول
الانواع وخواصها حقيقياً اذ الاخراج بقيد فرع الدخول فيما قبله ولم يتحقق
بالنسبة لما ذكرنا من حرج به الفصل الخ في الحواشي القطبية لعبد الحكيم
بقي عليه ان الجنس يصدق عليه حين كونه مقولاً علي مختلفين انه مقول
علي متفقين اعني الحصاص فلا بد من قيد الحبيبية ليخرج عنه بهذا الاعتبار
قيد برقائه من المراتف اهـ وفي حواشي الحبيص للمدقق العطار لا بد من اعتبار
قيد الحبيبية في تعريف الكليات لانها امور صافية تختلف بالاعتبار وتتصادق
علي شئ واحد ومثلوا ذلك بالملون اي ذي اللون فانه جنس للأسود
لصدقه عليه وعلى الاصفر والاحمر وخوها وهذه الافراد مختلفة بالحقيقة
ونوع من الكيف فانه يشمل المكيف بالمفونة والحلاوة مثلاً من بقية انواع
الكيفيات المحسوسة وفصل للكيف اي الجسم الكثيف اي فان الجسم جنس
للبيسط الذي لا لون له والكثيف الملون وخاصة للجسم فان الجوهر الفرد
لا لون له وعرض عام للحيوان لعدم اختصاصه بنوع دون نوع اهـ
اي شئ هو اي في ذاته وجوهره بالنسبة للدول وفي عرضه بالنسبة للماني
لا يقال في الجواب اي لا يقع فيه وما سياتي من رسمه بان يقال علي
ما تحتها الخ فالمراد بحمل فلا تنافي لان عدم الوقوع في الجواب لا يستلزم عدم
الحمل اهـ فيومي وفي حواشي الحبيص للمدقق العطار ووقوعه في جواب كيف
زيد

قوله عما يتعلق بالمسألة اي
بتفصيلها وتخرجها علي التواعد
التحريم اهـ منه

زيد بان يقال صحيح مثلاً ليس معتبر اعندهم فهو يقع في جواب ما هو علي
سبيل التوسع كما صرح به في شرح الاشارات ونقله الدواني في حاشية الشرح
الجديد علي التجريد ليس له ماهية اي لا تمامها ولا جزؤها المشترك
وقوله لما عرض له اي من افراد الانواع وقوله ولا يميز له اي في ذاته اعني
فلم يدخل في الكلي اي لانه خارج عنه لابه وقوله حتي يحتاج الي ايجاه
الخاي لان ايجاهه بذلك فرع دخوله فيما قبله مع انه خارج عنه بالكلية
وكلام الشرح محتمل لان يكون الاخراج بملاحظة المقولية علي كثيرين لكونه
مقولاً علي الواحد او بملاحظة مجرد المقولية لكونه لا يقال اصلاً وقد وقع
الخلاص في ذلك فقال السيد في حواشي المطالع الجزري الحقيقي من حيث هو
جزري حقيقي لا يحمل علي نفسه لعدم التقاير ولا علي غيره لانه الهوية المتصلة
فلا يصدق علي غيره وقولنا هذا زيد معناه ان هذا مسمى يزيد ومدلول هذا
اللفظ او ذات مشخصة الي غير ذلك من المفهومات الكلية فحالة قارة اعنا
يكون بحسب الظاهر فقط اهـ واجاز الدواني حمله علي جزئي مقابله بحسب الاعتبار
مستخدم بحسب الذات كما في هذا الصاحك وهذا الكاتب فانها مختلفة
مفهوماً ومختلفان ذاتاً فان ذاتها زيد بعينه وكذا يجوز حمله علي كلي اخري قضية
جزئية كما في قولك بعض الانسان زيداه وقواه محشيه ابو الفتح بما يطول
وفي الحواشي القطبية لعبد الحكيم الجزري الحقيقي لا يكون مقولاً ومحمولاً علي
شئ لان مناط الحمل الاتحاد في الوجود وليس معناه ان وجوداً واحداً قائم
بعمل امتناع العرض الواحد بحملين بل معناه ان الوجود لاجدهما بالامالة
وللاخري بالتبع بان يكون متزعة عنه ولا شك ان الجزري هو الموجود بالامالة
والامور الكلية سواء كانت ذاتية او عرضية متزعة عنه علي ما هو تحقيق
المتاخرين فالحكم باتحاد الامور الكلية مع الجزر صحيح دون العكس فان وقع
محمولاً كما في بعض الانسان زيد فهو محمول علي العكس او علي التاويل فان وقع
ما قيل انه يجوز ان يقال زيد انسان فليجز الانسان زيد لان الاتحاد من
الجانبين فظهر انه لا يمكن حمله علي الكلي واما علي الجزري فلا نه اما نفسه

بحيث لا تغاير بينهما اصلا حتى بالملاحظة والالتفات علي ما قال بعض
 المحققين انه اذا لوحظ شخص مرتين وقيل زيد كان مغاير (بحسب الملاحظة
 والاعتبار قطعا) ويكفي هذا القدر من التغاير في الحمل فلا يمكن تصور الحمل
 بينهما فضلا عن امكانه واما جزاء اخر مغاير له ولو بالملاحظة والالتفات
 فالحمل وان كان يتحقق ظاهرا لكنه في الحقيقة حكم بتصادق الاعتبارين علي
 ذات واحدة فان معنى المثال المذكور ان زيدا المدرس اولاهو زيدا المدرس
 ثانيا والمقصد منه تصادق الاعتبارين عليه وكذا في قولك هذا الضاحك
 هذا الطالب المقصد اجتماع الوصفين فيه ففي الحقيقة الجزء مقول عليه للاعتبار
 نعم علي القول بوجود الكلي الطبيعي في الخارج حقيقة كما هو رأي الاقربين
 والوجود الواحد انما قام بالامور المتعددة من حيث الوحدة لا من
 التعدد يصح حمله علي الكلي لاسيما في الوجود والاتحاد من الجانبين ولعل
 هذا مبني ما نقل عن الفارابي والشيخ من صحة حمل الجزء هذا ما عندي في هذا
 البحث القامض والله الا هم للصواب اه و قوله نعم في مقابل لقوله في صدر كلامه
 بل معناه ان الوجود لا حددها الا فاحفظه كما زعم جماعة كالقطب في شرح
 السمية والسيد في ترح هذا الكتاب وسك تاليج وغيرهم والجنس الذي في السودية
 وشرحها للخبير الجنس اما قريب او بعيد لانه لا يتجلى من ان يكون الجواب
 عنها وعن كل المشاركات اولافان كان الجواب عن الماهية وعن بعض
 المشاركات اي مشاركات الماهية هو الجواب عنها اي عن الماهية وعن
 الكل اي لكل المشاركات فغريب كالحیوان فانه جواب عن الانسان وعن بعض
 مشاركات في الحيوانية كالغرس مثلا وكذلك جواب عنه وعن جميع مشاركات
 في الحيوانية فاذا قيل ما الانسان والغرس كان الجواب الحيوان واذا قيل ما
 الانسان والغرس والحمار والحمل الي غير ذلك كان الجواب الحيوان والا اي وان
 لم يكن الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشتركها هو الجواب عنها وعن الكل
 فبعيد كالجسم النامي فانه يقع جوابا عن الانسان وعن ما يشتركه في الجسم
 النامي فقط لا عن ما يشتركه في الحيوانية فاذا قيل ما الانسان والشيء يقع

الجسم

لعراض لان النقطة عبارة عن نهاية الخط نهاية السطح والسطح نهاية
 الجسم وعلي القول بالآخر ان الجوهر ليس جنسا ويعبر عنه بالعقل المطلق
 والجوهر الفرد قالوا ولم يوجد له مثال ناقص ومثل له بعضهم بالعقل المطلق
 بناء علي ان الجوهر ليس جنسا له بل عرض عام فلا يتحقق فوق جنس وعلي
 ان ما تحته من العقول العشرة انواع لا استخاص والا لان نوعها وهذا التمثيل
 مبني علي اصطلاح الفلاسفة من القول بالمجردات وجعل انواع الجوهر خمسة
 اقسام لانه اما حال وهو الصورة واما محل وهو الهيولي واما مركب منهما وهو
 الجسم واما ليس حال ولا محلا وهو الجرد وفيه قسمان لانه اما ان يتعلق بالبدن
 تعلق التدبير والنزف وهو النفس او لا يتعلق به كذلك وهو العقل وقد حصر
 افرادة في عشرة وليس لهم دليل علي ذلك ثم اختلفوا في جنسها وهو الجرد عن المادة
 وعلاقتها هل هو مندرج تحت المادة او لا وهل العقول العشرة اختلفت بالحقيقة
 والفصول فتكون انواعا والعقل جنسها او بالعوارض والخواص فيكون العقل
 نوعا لها وهي افراد والحق عند اهل السنة ان الجوهر ان لم يقبل العشرة بوجه
 من الوجوه فهو الجوهر الفرد والانه هو الجسم وانكروا جميع ما عدا ذلك والقول
 باثبات العقول العشرة مبني علي اصول فاسدة اقواها عندهم ان الواحد من
 كل وجه لا يصدر عنه الا واحد فلا يصدر عن الباري تعالى بل واسطة الاعقل
 واحد والعقل فيه كثرة من الوجوب والامكان ويعقل الواجب ويعقل ذاته
 ولذلك صدر عنه عقل اخر ونفس وملك مركب من الهيولي والصورة وسياتي
 الكلام علي هذا المقام بما لا مزيد معا اي مجتمعين في صلاحية الجواب بحسبها
 الي يصح ان يكون جوابا عن الشيء حالة الافراد وحالة الجسم كالانسان فانه يصلح
 جوابا عن السؤال عن زيد مثلا وعن زيد وعمر ويكفر فاما المراد بالمعية مطلق
 الاجتماع بسوا كان في زمن او زمانين قال قول احمد ليس المراد بجمعها هنا
 المعية الزمانية بل مطلق الاجتماع فيكون كالتاكيد لقوله الشركة والخصوية
 بمنزلة جميعا اه وصح بعضهم المعية الزمانية اذا قدر تعدد السؤال الا انه
 تكلف وان لم يكن فاسد كما درج عليه من تاليج وغيره قال الفيومي ومعني

قوله
 تمام العقول السالفة انظر
 في الطيارة

اتحاد الزمن ان احدهما تغيب الاخرى من غير مهلة والافراخ ولا فزمت
التكلم باحدهما غير زمن التكلم بالاخرى قطعاً اذ لا يمكن النطق بهما دفعة
واحدة حتي يتحد الزمن اهو وهذا غير لازم الا اذا حمل على صورة اتحاد المتكلم
ولا مانع من حمله على تعدده كما صرح به بعضهم وقول الكنتري انه لا يشمل صورة
الافتراق غير مسلم لان المراد صلاحية المقولية بحسبها في زمان واحد لا المقولية
بحسبها فيه ووفق ما بين الاعتبارين وبذلك اندفع قول الحفني انه على هذا القول
يصير المعنى انه صالح لان يقال بحسبها معاً فتكون المعية قيداً في المقولية لاني
الصلاحية كما ادعي فيرجع المحذور اهو وجه الدفع فلم قال المدقق العطار وقايدة
الانبياء بها دفع توهم حمل الواو على او فانه كثير شايع لا يستأما يترأى ميت
منافاة الشركة والخصوصية ظاهراً فانها تدعو الى ذلك الحل وهو غير مزاد فريد
لفظه معاد فذلك اهو وفيه نظر فان كون الواو بمعنى او في قوله ابن هشام
في المعنى وصرح به الفاضل عبد الحكيم في حواشي الطول ولا منافاة بين الشركة
والخصوصية لاني السؤال ولا في الجواب فالنظر ان الانبياء بها هنا مجرد التقدير
وهو مقتضي كونها من الاحوال المؤكدة كما افاده الكنتري فتأمل لانه اذا
سئل الزاجع للمقولية بحسب الشركة كما ان قوله بعد واذا سئل الزاجع للمقولية
بحسب الخصوصية المشترك بينهما بصيغة اسم المفعول على حذف الواو واليصال
اي المشترك فيهما فالمشترك بصيغة اسم الفاعل هو افراد النوع وهي الجزئيات
لان الاشتراك انما يكون بين متعدد والماهية شئ واحد ومعنى اشتراك الافراد
في الماهية ان كل فرد اذا جرد عن مشخصاته الخارجية يكون عني تلك الحقيقة
الانسانية لما تقر من ان الكليات تنتزع من جزئياتها لان الجواب
ذلك اي الانسان لانه تمام ماهيته المختصة به اي ماهية الذهنية
والان تمام ماهيته الخارجية الماهية الذهنية والنشخص علي ما تقدم او
يقال تمام ماهية نوعه علي ان التحقيق ان الشخصيات لو اخف عارضة
لما هية بها صارت الماهية فرداً والمراد انها باعتبار انضمام الشخصيات
الخاصة لها مقصورة عليه لا تتجاوز الي غيره من الافراد اهو حفني قال المدقق
العطار

العطار معني الاختصاص ان الحقيقة الكلية لما شخمت تلك العوارض
المخصوصة القائمة بزبد مثلاً كانت مختصة بهذا الاعتبار وهذا لا يستلزم
كون الشخصيات من الماهية لان الشخصيات عندهم من قبيل العرف دون الذاتي
وما اطال به المحم تطويل بلا طائل فالتشخص من الامور الاعتبارية وهو من
المعقولات الثانية لانه من العوارض التي تلحق المعقولات الاولى في الذهب
ولم يوجد في الخارج ما يبايقه اهو لمخصاً فتدبر مقول علي كثيرين اي علي
افراد كثيرة اعم من كونها ذهنية او خارجية فلا يرد الترديد ورده كما للحفني
بان المراد بالمقول الصالح لان يقال قد خلت اقسام الترديد كلها اهو لا يجدي فان
الصالحية لم تزل مقيدة بالمقولية علي كثير من الافراد الخارجية فقط والذهنية
كذلك اوهما معاً فالمحذور باق فالمتممين ما اشرفا اليه فتأمل مختلفين بالعدد
قال قول احمد اي وان كان فرضاً حتي يدخل فيه النوع المخصص في شخصه كالشخص
مثلاً اهو وقوله وان كان فرضاً اي وان كان العدد المذكور فرضاً اصلاً كما في
الكليات الفرضية او تعدد الكافي الكلي المخصص في شخصه كما مثل ثم رده ان العدد
المذكور اعم من ان يكون جميع احاده فرضاً او بعضها موجود في الخارج وبعضه
فرضاً ثم لما كان المتبادر من الترم بقوله وان كان فرضاً حمل علي المفروض جميع
احاده بخلاف المفروض بعضه وهو الكلي المخصص في شخص صرح بدخوله بقوله
حتي يدخل في سقط قول الفيوم انه يرد عليه النوع الذي لا يكون له فرد
خارجي اصلاً كالاعتقاد كان عليه ان يذكره ايضاً بل يقتصر عليه لا علي ما اقتصر
عليه هو علي ما لا يخفي اهو خرج به الجنس فيه انه يصدق عليه انه مقول
علي كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة او متفقين بالحقيقة في جواب
ما هو لان الحيوان مثلاً يقال في جواب ما زيد وعمر وهذا الفرس وذا الفرس
ويجاب بان صحة الجواب بالجنس فنافرة الي اشتمال السؤال علي الحقيقة
المتفقتين وان اشتمل علي المتفقتين ايضاً والي جعل المتفقتين في حكم الوحدة
او يجاب بان المتبادر من المقولية صراحة لا ضمناً والحيوان في المثال المذكور
ليس بمقول علي المتفقتين بالحقيقة صراحة بل ضمناً قاله قول احمد واعتبار

الحقني قيد فقط في دفع هذا لا يراد سبقه به بعض حواشي الغزي ورده المولي
الكثري بأنه لا دليل على هذا الاعتبار سوى الفساد وهو لا يصلح دليلا على المراد فيه
ان دعوي عدم الصلاحية مطلقا مردودة كما مر به سم في اياته نعم قال الفاضل
عبد الحكيم ان التقييد بقيد فقط فاسد لانه يخرج الجنس بالقياس الي حصصه و
اختار في الجواب انه من قبيل تطبيق الحكم بالمشقة المؤذنة بالعلية اي من اجل
كونهم متفقين بالحقيقة فعليه المقولية هي ان تلك الكثرة متفقة بالحقيقة
او فيلحظ هنا كذلك كما لا يخفى قال المدقق المطار في حواشي الجبص توضيحا
لمباراة الفاضل والخصم هي الكل المفيد بقيد جزء او كلي والتقييد خارج وكل كلي
بالقياس الي حصصه نوع حقيقي والخصم افراد اعتبارية ووجه خروج الجنس
بالقياس الي حصصه ان تلك الحصص افراد له ومقوليته عليها مقولية النوع
فهو من هذه الحيشية مقولة على الكثرة المنطقية الحقيقية فلو قيد بقيد فقط
صدق ان الجنس كالحيو ان مثالا مقول على هذه الحصص فقط لا على غيرها و
معلوم انه يقال على افرادها الاخر كالانسان والفرس من حيث كونهم مختلفي
الحقيقة فامل او قيل قد يقال في تصحيح مراعاة النقطية انها قد اعتبر بها
الحيشية او ملاحظة التطبيق المذكور قلت وفيه نظر اذا جانها راسه بطل نهى
معقل فامل بلطف الترجمة والله الهادي خرج به الفصل الحادي عشر
الجنس وخاصة والعرض العام والفصل البعيد خارجة بتقيد مختلفين بالعدد دون
الحقيقة فتخصيصه باخراج الجنس تخلف قال المولي قول احمد وفيه انه يكون احترازا
عنها اذا اراد فيه قيد فقط بان يقال مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون
الحقيقة فقط واما اذا لم يرد هذا القيد ولم يرد الاحتراز انما يحصل بقوله في جواب
ما هو كما يعرف بالتامل هو يعني ان هذه الامور يقال على كثيرين مختلفين با
لعدد دون الحقيقة في نحو كل فرد من افراد الانسان حيوان او ماشاء او حساس
فالاحتراز عن هذا انما يحصل اذا اراد في التعريف قيد فقط بان يقال مقول على
كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فقط فان ذلك صادق على النوع دون
ما ذكرناه انما يقال على كثيرين مختلفين بالحقيقة ايضا واما اذا لم يرد هذا القيد
فالاحتراز

٢٥
فالاحتراز عنها انما يحصل بانضمام قوله في جواب ما هو فانه وان صدق عليها
انما مقولة الى الاله لا في جواب ما هو اذ لا بد في الجواب بها من اشتغال السؤال
على حقايق مختلفة هذا تخيير مراده واذا لاحظت ما سبق من افادة دون
الحقيقة لتفيد العقضية اتجه ما قاله الغزي في دعوي الاحتراز وان لم يوافق
صنيع شرحنا فتدبر مع ان الثالث وهو العرض العام وقوله يخرج بما
خرج به الجنس ايضا اي كما خرج بقيد في جواب ما هو وفيه ايها ان الفصل
مطلقا والخاصة مطلقا لا يخرج ان الاقيد في جواب ما هو وليس كذلك كما علمت
ووجه الغني ضيعه بانه لما كان العرض العام يمكن اخراجه بما خرج به الجنس
مطلقا من غير تفصيل نص عليه بخلاف الخاصة والفصل فانه لما كان فيها
تفصيل اسند اخراجها الي الاخير من غير تفويض للتبني على اخراج ما يمكن خروجه
بما خرج به الجنس مراعاة للمناسبة او تغيير المدقق المطار كلمة ايضا في كلام
الشيخ بقوله اي كما خرج به الفصل والخاصة ليس علي ما ينبغي كما لا يخفى فتدبر
لكن الانسب اخراجه الى الحقني تبعا للتبني وفيه انه قد خرج بالاول
فلا معنى لاجراجه بهذا القيد الا ان يقال نظير ما تقدم لنا بحمل الخروج في قوله
يخرج على الصلاحية للخروج لا الخروج بالفعل حتى يلزم المحذور والنوع
اي من حيث هو وهو المندرج تحت جنس اي اعم من ان يكون تحت
جنس كالجسم النامي فانه الذي تحت الحيوان وهو جنس او نوع كالحيو ان فانه
الذي تحت الانسان وهو نوع او فرد كالانسان فان الذي تحته زيد مثلا وهو
فرد والاخير هو مادة الاجتماع والاولان مادة الانفراد حقيقي ويقال
له نوع الانواع وهو احد الكليات الخمس على التعيين بخلاف الاضافي فانه قد
يكون جنسا كما سببه وهو ما ليس تحت جنس كان الواجب ان يقول نوع
لانه علي اخذ الجنس يشمل الجنس السافل اي الحيوان فانه ليس تحت جنس بل
تحت نوع وليس نوعا حقيقيا بل اضافيا وجواب الحقني وغيره بان المراد الجنس
اللغوي فيخرج الحيوان لان تحت جنس الغوي وهو الانسان واما الاضافي
فليت لجناسا سافلا بل هي انواع لغة اهل ليس بشيء لانه يلزم عليه ترك

الاصطلاح في محله وهو غير سايع نسبا والتعريف ياتي عن مثل هذا الالباس و
 دعوي ان التمثيل والمقام دافيان كما قاله المدقق المطار لا يجدي فتدبر قوله
 فيسبها عموم وخصوص من وجه اي خلافا لما ذهب اليه قداما المناطقة حتي
 الشيخ في كتاب الشفا من ان النوع الاصنافي اعم مطلقا من الحقيقي فانه قوة
 جنس حقه جنسا اسم ان وخرج علي ان اسمها ضمير الشأن والجملة خبر وصف
 بما هو مبسوطا في محله كالعقل ادخلت الكافي النفس والوحدة والنقطة
 واقول قد خطر لي ان اوضح لانا السيل سبيلها الشدة احتياجه في مثل هذا
 المقام لها اعلم انهم عرفوا العقل بانه موجود ممكن ليس جسما ولا حالا فيه
 ولا جزا منه بل هو جوهر مجرد في ذاته مشغن في فاعليته عن الالات الجسما
 واجتج الحكا في ابائه باده هي كقولهم واهية اقواها ان الله تعالى واحد
 حقيقي لا تكثر فيه بوجه من الوجوه فلا يصدر عنه ابتداء الا واحد وهو
 العقل الاول قالوا وله اعتبارات ثلاثة وجوده في نفسه ووجوبه بالغير
 وامكانه لذاته فيصدر عنه بكل اعتبارات ثلث وجوده في نفسه ووجوبه بالغير
 وباعتبار وجوبه بالغير يصدر نفس وباعتبار امكانه يصدر جسم وهو العقل
 الاول وكذلك يصدر من العقل الثاني عقل ثالث ونفس ثابته واولئك ثالث
 وهكذا الي العقل العاشر الذي هو في مرتبة التاسع من الافلاك اعني فلذ القمر
 ويسمى العقل الفعال المؤثر في هيبولي العالم السفلي المقيض للصورة والنفس
 والاعراض علي العناصر البسيطة وعلي المركبات منها بسبب ما يحصل لها من
 الاستعدادات المناسبة عن الحركات والاتصالات الكوكبية ومخاطها قالوا
 ولها احكام منها انها ليست حادثة وان ذاتها جامعة لكالاتها اي ما يمكن
 لها فهو حاصل بالفعل دايم والماليس حاصل لها فهو غير ممكن وان نوع كل
 عقل منحصري شخصه وانها تعقل الكليات وكذا كل مجرد من المجرديات القائمة
 بذواتها علي القول بنفي جنسية الجوهر اي حتي يتصور كونه بسيطا ومع
 ذلك فلا بد ان يكون تمام ماهية افرادة حتي يكون نوعا حقيقيا غير مندرج
 تحت جنس فلا يكون نوعا اضافيا قال السيد الشريف وقد يناقش بكون الجوهر
 جنسا

جنسا لما تحت من العقل والنفس والهيبولي والصورة والجسم فتكون انواعا
 اضافية ويكونه اعني العقل يختلف الافراد لان تحت العقول العشرة التي
 هي انواع حقيقيه كل نوع منصرف في فرد ومثله التمثيل بالنفس والوحدة والنقطة
 لا يصح الا علي نفي اندراجها تحت جنس وكون كل منها تمام الافراد قال السيد
 ابيهم وقد يناقش في الموصفين ووضحه الفاضل عبد الحكيم فانظره ثم انه لا
 تنافي بين تمثيله بالعقل للجنس المنفرد والنوع الحقيقي الذي ليس فوقه
 جنس لان هذه امور فرضية اي ان فرض كذا كان كذا وان فرض كذا كان
 كذا وح يدفع ما يقال ان احد المتألفين فاسد بل مقول كلمة بل الانتقاء
 الحكم عن المتبوع قطعاً كما قيل في مثل ما جاني زيد بل عمرو انه يفيد عدم مجي
 زيد البتة كما يشتر به كلام اهل المعاني في بحث الفرض ليست للاضراب لان معناه
 جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه كما قالوه ابيهم في مثل ما جاني زيد بل عمرو ان
 معناه ثبوت المجي لعمرو مع احتمال مجي زيد وعدم مجيئه ولا يصح هنا لان
 الفصل لا يكون مقلدا في جواب ما هو قطعاً ومن هنا يظهر التكلفة في
 عدم انتقاء المضم بقوله واما مقول في جواب اي شيء وهو الاعلام بان
 المقول في جواب اي شيء هو لا يكون مقولاً في جواب ما هو بل قد قيل ان
 المقول في جواب اي شيء هو عدم القول في جواب ما هو كما ياتي في تعريف
 الفصل وايضاً بذكره فكل المقابلة بينه وبين الجنس والنوع افاده الكنتري
 اي شيء هو قال السيد الشريف اذا سئل عن الانسان باي شيء هو كانت
 المطلوب ما يميزه عن المشاركات في الشبهة في الجملة سواء يميزه عن جميع ماعداه
 كناطق او عن بعضه كحاس وسواء يميزه ثم يميز اذا تبا كما ذكر او عريضاً
 كالضاحك فصيح ان يجاب باي فصل اريد قريبا كان او بعيدا كناطق و
 الحساس والتأني وقابل الابداع وان يجاب بالخاصة ابيهم في جواب السؤال
 باي شخص هو مطلقاً كانت او مضافة واذا قيل في السؤال اي شيء هو
 في جوهره لم يصح الجواب بالخاصة وصح بالفصول المذكورة لعدم كونها مميزات
 ذاتيا اي بالنظر لذاته وصح بالفصول المذكورة كلها لكون كل واحد منها

مبرزاً انثيا اي بالنظر لذكاة عن كل المشاركات في الشيئة وبعضها واذا
 قيل اي جوهر في ذاته مع الجواب عنه بجميع تلك الفصول واما اذا قيل اي
 جسم هو في ذاته لم يصح الجواب عنه الا بما عدا القابل للبعد لانه ليس
 بميزا عن المشاركات في الجسمية وقيس على ذلك ما ياتي واذا قيل اي جسم
 نام هو في ذاته لم يصح الجواب بالقابل والنامي ايضا واذا قيل اي حيوان
 هو فبين الناطق للجواب وكذا اذا قيل فيه اي شئ هو في عرضه لم يصح
 الجواب بالفصول وصح بالخاصة والضابط ان السؤال باي يكون عما يميز
 المسؤل عنه كما يشاركه فيما اضيف اليه اي اهر بزيادة ومنه يعلم انه ليس المراد
 من لفظ في جواب اي شئ هو اختصاص الفصل بكونه جوابا بهذا السؤال
 حقي لو سئل باي جوهر او جسم او حيوان مثلا لا يكون الواقع في جوابه
 لفصل بل المراد به اي شئ وامثاله الا انه اختاروا هذا اللفظ لشموله
 جميع الفصول فان كلها تتميز بالماهية عن المشاركات في الشيئة افاده عبد
 الحكيم ومن هنا ظهر لك فساد قول الدجني ان كان السؤال باي شئ هو في
 ذاته يكون الجواب بالفصل القريب وحده اهر لا تقتضيه الاخلال بالتقسيم
 والتعريف كما لا يخفى فتدبر في ذاته اي حقيقة والجار والمجرور حال
 من ضمير مقول اي مقول هو حال كونه كائنا في حقيقة اي داخل فيها
 افاده الحفني وغيره ولا يخفى ان هذا الاعراب انما يظهر في نحو عبارة المظ
 الواقع فيها لفظ مقول واما في قول السائل مثلا الانسداد اي شئ هو في
 ذاته او عرضه فقال الفاضل عبد الحكيم انه في موضع الحال من هو اما على
 التاويل او بدوئه ومعناه اي شئ هو كائنا في ذاته اي مع قطع النظر
 عن عوارضه اهر والتاويل هنا ان يقال اي شئ يكون فوفا على معنى
 قال القليوبي انا قوله في ذاته مستدرك لان التقسيم للذاتي واما في غيره
 الا في فهو قيد لا بد منه في خصوص كونه فصلا كما ان قوله في عرضه الا في
 قيد لا بد منه في خصوص كونه خاصا اهر وهو ظاهرا غيرا عليه لان التقسيم
 للذاتي بكونه مقولا في جواب ما هو او في جواب اي شئ هو فالتقييد مستفاد
 من

لكن تركيبها منها غير واقع اهر قال الكنتري اي لم يقع علي ذلك الامتناع دليل
 تام عار عن المفاسد والافقد اقاموا عليه لكن تركيبها منها غير واقع قطعاً
 لعدم الفائدة في التركيب المذكور فعلي هذا المراد من جوازها عند المتأخرين
 الامكان الوقوعي على معنى انه ليس في التركيب المذكور مانع وان لم يقع فما
 قيل انه معنى قوله غير واقع غير مجزوم الوقوع لان عدمه مجزوم به
 كلام خال عن الوجه اهر قتال قال الغيومي وقد اشار المتقدمون الي
 بطلان ما عليه المتأخرون بانه لو تركيب ماهية من امرين متساويين
 فاما ان لا يحتاج احدهما الى الاخر وهو محال ضرورة وجوب احتياج بعض
 اجزا الماهية الى البعض او يحتاج اما كل منهما الى الاخر فيلزم الدور ولا يحتاج
 احدهما الى الاخر فقط فيلزم الترجيح بلا مرجح لانها ذاتيات متساويات
 فاحتاج احدهما الى الاخر ليس باولي من احتياج الاخر اليه ورد هذا الاستدلال
 بانه يجب احتياج بعض الاجزا الحقيقية المتمايزة في الخارج واما في الذهن
 فلا والكلام فيها دون ذلك ويجوز ايضا ان يكون احتياج كل منهما الى الاخر
 من جهة اخرى فينتفي الدور وايضا يجوز ان يكون الدور معيا لا سببيا فكل
 منهما يحتاج للاخر معاً فلا محذور فيه وايضا يجوز ان يحتاج احدهما دون
 الاخر ولا يلزم الترجيح بلا مرجح لان التساوي في الصدق لا يقتضي التساوي
 في الحقيقة اهر بافادته وهو في شرح القطب على التسمية استدلالا في حواشيه
 الشريفة نقضا وقد ذكر خدمة كل منهما زيادات شريفة يجب الوقوف عليها
 ما ذكر اي اوفي الوجود وقوله ومن لا اي من لا يجوز ذلك لا يزيد
 ما ذكر يقال على الشئ اثر التعبير بالشئ يشمل الافراد المنفصلة الحقيقة
 والمختلفتها كما لفصل البعيد كما افاده الحفني وغيره قال المدقق العطار واما
 قال يقال دون مقول كما في سائر الكليات لانهم ذكروا ان الفصل علة لخاصة
 النوع من الجنس فكان مظنة ان يتوهم الفصل لا يحمل عليه لامتناع حمل
 العلة على المطول فصرح بيقال ازالة لهذا التوهم اهر واقول في حواشي
 الفاضل عبد الحكيم على القطب على قول مصنفه يحمل على شئ ما نصه ولم يقل

محمول في جواب اي شئ او كلي هو جواب اي شئ هو في ذاته كليل يتوهم
لزوم وقوعه في الجواب بالفعل فان المعتبر مجرد صلاحية لمواظم يقل
يقال كما في ساير الكليات لانهم ذكروا ان الفصل علة لخصه النوع من
الجنس فكان مظنة ان يتوهم ان الفصل لا يجمل عليه لامتناع حمل العلة
على المعلول فصرح بلفظ الحمل ازالة لهذا التوهم اه فانت ترى كيف صنع الموفق
ما صنع فان ما ذكره انما يظهر فكتة للعدول عن يقال الي يحمل كما قاله الفاضل
واما فكتة التعبير بمقول كقول في دفع توهم لزوم وقوعه في الجواب
بالفعل الخ ما قاله الفاضل فتدبر والله الهادي في ذاته حال من اي
والمعني هو من حيث حيث الميزاي شئ حال كونه كائنا في ذاته اي حقيقته
وفي عبد الحكيم علي القطب انه في موضوع الحال عن هو اما علي التاويل او
بدونه ومعناه اي شئ هو كائنا في ذاته اي مع قطع النظر عن عوارضه
اه خرج به الخ اي خرج بمجموع الفصل ومتعلقاته فهو مباحية عن
مفهوم فصل واحد قاله عبد الحكيم واخر العرض لتأخره رتبة عن الجنس النوع
ولك اعتبارها فصولا متعددة مع ملاحظة فكتة التأخير للعرض ايها
خلا فالما في الحفني والمراد خروج الجنس والنوع من حيث هما كذلك كما في
عبد الحكيم في جواب ما هو اي وان اختلفت مقولتيهما اذا الاول بحسب
الشركة المحضنة والثاني بحسبها مع الخصوصية لا يقال في الجواب اصلا
اي لا في جواب ما هو ولا في جواب اي شئ فانه يقال في جواب كيف هو
كما اذا قيل كيف زيد يقال صحيح او مريض اه عبد الحكيم وفي جواب شئ
الزاهدية علي الجلالية العرض يقع جواب ما هو علي سبيل التوسع والاضطرار
قال الدواني في جواب شئ التجريد الرسم يقع في مطلب ما هو علي سبيل التوسع
والاضطرار كما صرح به في شرح الاشارات ولا منافاة بينه وبين ما اشتهر
في كلامهم من حصر المقول في جواب ما هو في الامور الثلاثة فان هذا الحصر
انما هو بحسب الحقيقة اه والفصل اي من حيث هو ثم فربه باعتبار تمييزه
عن المشار في الجنس القريب وبعبارة باعتبار تمييزه عن المشار في الجنس

البعيد

البعيد في الجملة اي عن بعض المشار كات ثم الفصل ينقسم الي مقوم
ومقسم فان نسب الي النوع هو الاول او الي الجنس فهو الثاني ومعني
كونه مقوما انه داخل في قوامه وحقيقته ومعني كونه مقسما انه يحصل
من جنسه اقسام افاضل انما طبق مثلا بالنسبة للانسان داخل في حقيقته
وبالنسبة للحيوان مقسم له الي الانسان واذا ضم فصل اخر اليه كالصاقل
قسمه الي الفرس وهكذا وكل مقوم للعالي مقوم للسافل ولا عكس وكل
مقسم للسافل مقسم للعالي لان معني تقسيم السافل تحصيله في نوع وكل
ما يحصل السافل في نوع يحصل العالي فيكون العالي حاصلا ايضا في ذلك
النوع وهو معني تقسيمه للعالي ولا ينعكس كليا اي ليس كل مقسم العالي
مقسم السافل لان فصل السافل مقسم للعالي وهو لا يقسم السافل بل يقسمه
ولا ينعكس جزئيا فان بعض مقسم العالي مقسم السافل وهو مقسم السافل
افاده القطب قوله فان قلت الخ مثل هذه التفتلة وجوابها مع ما قبلها
في شرح القطب فكتب الفاضل عبد الحكيم هذا ما يرد علي التعريف بانه اما غير
جامع واما غير مانع فيكون نقضا او علي قوله يخرج الجنس فيكون منغضا
وعلي الاول الجواب منع وعلي الثاني اثبات للمقدمة المتنوعة اه وكتب المحققون
هنا انه وارد علي زيادة قوله في الجملة وهو المتبادر لمن تدبر عبارة الشرح
وعبارة القطب في شرح التسمية فان قلت السائل باي شئ هو ان طلب
ميز الشئ عن جميع الاغيار لا يكون مثل الحساس فصل الانسان لانه لا يميزه
عن جميع الاغيار وان طلب المميز في الجملة سواء كان عن جميع الاغيار او عن
بعضها فالجنس مميز للشئ عن بعضها فيجب ان يكون صالحا للجواب فلا
يخرج عن الحد فتقول لا يكفي في جواب اي شئ هو في جوهره التمييز في الجملة
بل لا بد معه من ان يكون تمام المشترك بين النوع وشئ اخر فالجنس خارج
عن التعريف اه قال الفاضل عبد الحكيم في جواب شئ ظاهر كلامه يدل علي ان
عدم كونه تمام المشترك معتبر في جواب اي شئ كذا المذكور في كتب العربية
ان اي شئ يطلب به المميز مطلقا كما صرح به الشرح سابقا الا ان يقال هذا

معتبر فيه اصطلاحاهم والشارح رحمه الله تعالى اخذ الشف الثاني من
 التزديد وبنى عليه زيادة قوله سابقا ولو في الجملة وحكم بكون الجنس
 فصلا في بعض الصور ولم يلاحظ مع اعتباره بعد في الجواب من قوله بل
 لا بد منه من ان لا يكون الخ قال السعد في شرح التسمية ان الانعبي
 بالفصل اذا تبا لا يكون تمام المشترك ويميز الماهية في الجملة فلا يرد
 الجنس لانه تمام المشترك اه وفي الحواشي الشريفة علي المطالع المراد
 من المقول في جواب اي شيء هو المميز الذي لا يصلح لجواب ما هو وخرج
 الجنس والنوع عن التعريف اه وقال الامام في المختصر الحق ان الجنس من حيث
 هو جنس لا يكون مقولا في جواب اي شيء لان الشيء لا يكون جنسا من حيث
 انه مشترك بين الشيء وغيره وهو بهذا الاعتبار يمنع ان يكون مقولا
 في جواب اي شيء هو امر فثبت لك من هذه القول ان الجنس غير داخل
 في التعريف وان ما ادعاه الثم في الجواب من انه لا بد فيه وان له اعتبارين
 بهما يصير جنسا وفصلا غير موافق لما هو مصطلح اهل الفن وان نقل الحق
 اليوس في حاشية مختصر السنوس كما قاله المدقق العطار عبارة الثم وقال
 لعل هذا هو الاقرب الي التحقيق لان الكليات امور اضافية تختلف بحسب
 الاعتبار اه واذ علمت هذا عرفت ان قول الحفني واجاب القطب بان
 يعتبر مع المقولية المذكورة في تعريف الفصل ان لا يكون المميز تمام المشترك
 ليخرج الجنس لكن يلزم عليه خروج بعض جزئيات الفصل البعيد فالاولي
 بل الصواب ما اشار اليه من الجواب اه في غير محله فانه نقل عبارة القطب
 مقتصر على قوله ان لا يكون المميز الخ وحذف قوله بين الشيء ونوع اخر فاورد
 عليهما او رد وقد عرفت انه في حيز الرد فانهم ثم فني بالعرض نسبة الي
 العرض بمعنى ما يعرض للماهية من الامور الخارجية عنها المحولة عليها
 قال اليوس العرض عند الفلاسفة اعم من وجه من العرض عند المتكلمين
 لاجتماعها في نحو العلم والبياض وانفراد العرض عند المتكلمين في الصورة
 فانها عرض عندهم وعند الفلاسفة هي جوهر وانفراد العرض عند

الفلاسفة بالاضافيات فانها عند المتكلمين لا تنصف بالوجود فليست باعرض
 بخلافها عند الفلاسفة فانها اعراض موجودة اه واما العرض الخ في شرح
 القطبي قسم الكلي الخارج عن الماهية الي اللازم والمفارق وقسم كل منها الي
 الخاصة والعرض العام فيكون الخارج منقسم الي اربعة اقسام فتكون اقسام
 الكلي سبعة علي مقتضى تقسيمه لاجل خمسة وفي حواشيه الشريفة قد يعتذر
 بان اللازم انقسم الي الخاصة والعرض العام باعتبار الاختصاص بماهية
 واحدة وعدم الاختصاص بها والمفارق انقسم اليها بهذا الاعتبار ايضا
 فعلم ان مقصود الخاصة في اللازم والمفارق ما يختص بماهية واحدة وان
 مفهوم العرض العام فيهما ما لا يختص بها بل يعبرها وغيرها فتدريج حصول
 الاقسام الاربعة الي معينين مطلقين يوجد كل واحد منهما في اللازم والمفارق
 فصار الكلي الخارجي منحصر فيهما فان لوحظ ظم التقسيم كانت الاقسام
 اربعة وان لوحظ محصل تلك الاقسام رجعت الي اثنين اه قال الفاضل
 عبد الحكيم وفي التغيير بالاعتذار اشعار بضعفه لانه لا يكون لتقسيم
 الخارج الي اللازم والمفارق مدخل مع انه المذكور اولاً اما ان يمنع انفكاكه
 عن الماهية اي لا يجوز ان تقارقه وان وجد في غيرها فلا يرد اللازم الا مع
 ذلك الامتناع اما الذات الملزوم او لذات اللازم او لا من منفصل كالسواد
 للجشي قاله عبد الحكيم قال الحفني اي لا يمكن ذلك في الذهب بمعنى ادراكها
 بدون ادراكه كالفردية للثلاثة والزوجية للاربعة او في الخارج بمعنى
 انه لا يمكن وجودها بدونها في السواد للجشي ويسمي الاول لازم في
 الذهب والثاني لازم في الوجود او من حيث هي بمعنى انه لا يمكن و
 جودها باحد الوجودين منفكة عنه ككون احدي زوايا المثلث منفرجة
 والاخر بين حادثين او كون زواياه الثلاث مساوية لتايمية فانه
 اذا حصل في الذهب او في الخارج لا بد وان ينصف بما ذكر ويسمي لازم
 الماهية اه قال المدقق العطار هذا التخييل مما ياباه المقام وان مثل به
 في غير هذا الكتاب كغير من الاعلام لاحتمالجه الي مقدمات هندسية

يتخير فيها المنتهي فضلا عن المبتدي الذي وضع الكتاب لاجله وما
 يقضي به عجايب من له المار تقي الهندسة ما قيل في تمثيل ما لزوم الماهية
 من حيث هي بمعنى انه لا يمكن وجودها باحد الموجودين منفكة
 عنه ككون احد زوايا المثلث منفرجة والاخرين حادتين اهل ولا
 يحتاج لبيان فساد اهل ومراده ما تقدم نقله عن الحنفى كما هو ظم واقول
 في الحواشي الشريفة على القطب اذا وقع خط مستقيم على مثلث بحيث حدث عن
 جنبه زوايا متساويتان فكل واحدة منهما تسمى قائمة وهما قائمتان
 هكذا ، واذا وقع بحيث تحدث هناك زوايتان مختلفتان في الضم
 والكبر فالمنفرج تسمى حادة والكبري تسمى منفرجة هكذا ، واما المثلث
 فهو الذي يحيط به ثلاث خطوط مستقيمة هكذا ، وقد دل البرهان
 الهندس على ان زوايا المثلث مساوية لزاويتين قائمتين فتساوي الزوايا
 الثلاث التي في المثلث القائمتين لازم لماهية المثلث سواء وجدت في الزهن
 او في الخارج اهل قال الفاضل عبد الحكيم قوله واما المثلث اي الذي يلزمه التساوي
 فان مطلق المثلث قد تكون اضلاعة قسما اهل ووجه الفساد ان كون
 احدي الزوايا منفرجة والاخرين حادتين ليس من لوازم مطلق مثلث
 لما علمت من ان ذلك في بعض افراده وقد يقال لا مانع من تخصيص المثلث
 بما يلزمه كون احدي زواياه منفرجة الى كما خصص الفاضل عبد الحكيم المثلث
 الاخر الذي يلزمه التساوي فيندفع الفساد الذي فوه به المدقق العطار فتدبر
 كالصاحك بالقوة المراد بالصحة عند المناطقة انفعال النفس عند
 ادراك الامور الغريبة والمراد بالقوة كون الشيء من شأنه ان يكون وقال
 الحنفى وغيره من ارباب الحواشي الصالح مستف من الصحة وهو انبساط
 الوجه مع انكشاف مقدم الاسنان من سرور النفس والقوة تسرها بعضه
 بما كان حصول الشيء مع انعدامه وبعضه بما كان الحصول مطلقا اي
 غير مقيد بالعدم وهو المراد هنا ولا شك ان الصاحك بالقوة بهذا المعنى
 لازم للانسان ذهنا ولا خارجا الحصول الصحة بالفعل له بالمشاهدة

اهل ومراده بهذا المعنى اما كان الحصول مطلقا وبالاول اما كان حصول الشيء
 مع انعدامه وقوله الحصول الصحة بالفعل له مع المشاهدة اي فلا يلزم
 ح وجو الصحة بالقوة على هذا المعنى قال المدقق العطار وبالنسبة شري
 اي فرق بين هذا المعنى والذي قبله فانه الاول راجع للثاني لان الشيء
 اذا كان حاصله بالفعل لا يقال انه حاصل بالقوة فلم يبق الا ان يتصف
 بالحصول بالقوة حال عدمه والذي دعي الي ذلك كله الخروج عن اصطلاح
 القوم وتفسير الصحة بالمعنى اللغوي وليس للقوم ونحن لا يسوغ لنا
 اذا قلنا في فن من الفنون ان يخرج عن مصطلحات اهل ومجاشع وذاع
 قولهم لا يخلط اصطلاح باصطلاح اهل وقد علمت اصطلاحهم فيه الا ان حديث
 رجوع الاول للثاني غير مسلم كما لا يخفى علي من قائل ولنعم ما قال الفيومي
 يستعمل الصحة للسخرية ويستعمل للسروا المجردة قارة نحو مسخرة ضاحكة وللنبي
 المجردة اخري واياه قصد من قال الصحة مختص بالانسان يوجد في غيره
 من الحيوان والتعب انفعال النفس عما خفي بسببه كما ذكره ابن الكمال وقال
 الراغب حركة تفرض للانسان عند الجهل بسبب الشيء وذلك لا يصح اطلاقه
 علي اسم تعالي قال المناوي ثم قال نقله عن بعض الشيوخ فان قلت قد فسروا
 قوة الشيء للشيء بما كان حصوله له مع عدمه وفسروا فعله بحصوله جزاها متبا
 علي ما لا يخفى فلا يلزم الصحة بالقوة للانسان في الذهن ولا في الخارج كما لا
 يلزم الصحة بالفعل في التمثيل للازم بالصاحك بالقوة نظر قلت نعم ذلك
 التفسير حقت الا انه قد تفسر القوة بما كان الحصول مطلقا فتكون اهم من
 الفعل بالمعنى المذكور وهذا هو المراد هنا وهو ح يكون بمعنى القابل للصحة
 والصالح له فيلزم الانسان ذهنا وخارجا علي ما لا يخفى فلا نظر ولا يخلو
 عن مناقشة كما لا يخفى اهل ووجه المناقشة ظاهر ما تقدم عن المدقق العطار
 قائل او لا يمتنع انفعاله اي يمكن ولو في وقت ما وقوله المفارق اي
 ممكن المفارقة والمفارقة اما بسرعة كجرة الخجل وصخرة الوجمل او ببطا
 لسيب والنياب كذا في التسمية قال القطب وهذا التقسيم غير حاصل لان

العرض المفارق هو ممكن الانفكاك وما هو كذلك لا يلزم ان ينفك حتي يخصص
في سريج الانفكاك وبطنه لجواز امكانه مع دواعيه اه قال الفاضل عبد الحكيم
ولذا قسم في شرح المطالع العرض المفارق الى المفارق بالقوة والمفارق بالفعل
ثم قسمه الى الربع الزوال وبطنه وما قيل ان التقسيم بعد ذلك غير حاصر لجواز
ان يكون العرض المفارق ما يمكن اتصافه به وهو مفارق عنه ابدًا كالابيض
للجسمي فقيه ان المقسم الطلي بالقياس الى ماهية ما تختص من الافراد وهو
لا بد ان يكون محمول عليها فكيف يكون مفارقا ابدًا هو ما تقدم عن التسمية
من التمثيل باليب منظور فيه بان الشيب يبيض الشعر والسن الذي تصنف
فيه الحرارة الفريزية فقي كونه بطي الزوال حقا واجاب بعضهم بان الشيب قد
يزول بالشبان كما ورد ان الخض بعد مضي مائة وعشرين سنة عليه يعود
الى الشباب ويكفي هذا الفرد لصحة زوال الشيب بالشباب وكذا ما ورد ان زلجا
لما تزوجت يوسف عليه وعلى نبينا وعلى بنية الانبيا افضل الصلاة والسلام
رجعت الى شبابها واجاب الفاضل عبد الحكيم بان المراد بالشيب الغير الطبيعي
فانه يزول بالادوية بمدة مديدة وسمعت انهم يعالجون بالمعاجين مدة
مديدة فيصير الشعر الابيض اسود وتعود القوة التي كانت في الشباب وكثيرها
في كثيرهم ورايت شيخنا بلغ عمره مائة وستة عشر سنة قد صار شعر لحيته البيضاء
من اصله اسود وبقي بياض في اعلاه يمتدل يومافيو ما بالسواد وقد ذكرنا
اسباب الشيب في الاسفار الطبية جذب نبذة منها المدقق العطار في جواسية
على الجنبين فانظرها ان ثبت حقيقة واحدة اي بافرادها لان الخاصة
لا تفرم بالماهية من حيث هي اي بقطع النظر عن الافراد والمراد بالحقيقة ما
يشمل النوعية الجنسية كالفاح في الاول والماشي واللون في الثانية
خلافا لمن حصها بالنوع افاده الحتمي وهو الخاصة قدسها على العرض العام
لكونها وجودية المفهوم دونته وهي تنقسم الى حقيقية ويقال لها مطلقة
اي لم تقيد بشي دون شي كالضحك للانسان واصنافه ويقال لها غير
مطلقة وهي التي تكون بالنسبة الى شي دون شي اخر كالماشي بالنسبة
للانسان

للانسان حال كونه مقابلا للجمل لا باعتبار كونه مقابلا لبقية انواع الحيوان
افاده الحتمي تبعا للدليعي وغيره قال المدقق العطار مفاده انها ليست
داخلية في التعريف واذ كان كذلك مع اعترافه بانها خاصة صار التعريف
غير جامع فالحق انها من افراد الخاصة المعرفة هاهنا ولذا قال بعض المدققين
ان الماشي من حيث شموله لحقايق مختلفة من الانسان وغيره عرض عام
ومن حيث اختصاصه بحقيقة الحيوان خاصة له فالخاصة قد تكون الجنس
العالي كالموجود لا في موضوع الجوهر والمتوسط كاللون للجسم وللنوع الاخير
كالكا تب للانسان وقد تكون لازمة كالزوايا الثلاثة للمثلث وقد تكون
مفارقة كالماشي للحيوان وقد تكون عامة للشخاص موضوعها كالمصاحف
بالطبع للانسان وخاصة بالعض كالكا تب له وقد تكون مفردة كالكا تب
ومركبة كمنتصب القامة وقد تكون بالقياس الى شي لا توجد فيه وان لم تكن
خاصة بالموضوع على الاطلاق كذي الرجلين للانسان بالقياس الى الفرس
دون الطيور اه فتأمل لانه اي المصاحف وقوله مختص بها اي ان الناطق
بالمعنى المراد منه عند المناطقة كما تقدم مختص بماهية الانسان لا يوجد في
غيرها ولا تقوم لورودها ورد من نسبة الضحك الى الملايكة فان المراد منه
امروا ما ارادوه وهو الضحك بالمعنى اللغوي مراد منه لازمه وما في
الحتمي وغيره مبني على ما سلف لهم في تفسير الضحك وقد علمت ما فيه فتدبر
فشرطوا ان تكون الخواص الحتمي وغيره ظاهرة بل صريحة انهم شرطوا ذلك
في تسميتها خاصة وليس كذلك بل انما شرطوا ذلك في الخاصة المعرف بها لا اشترا
التساوي بين المعرف والمعرف واما المتأخرون فلم يشترطوا ذلك ولان المدار
عندهم على تصور المعرف بوجه ما هو حاصل بالمفارقة اه ويرده قول المطالع
وجاعة خصوص اسم الخاصة بالشاملة اللازمة وح يجب تسمية القسمين
الاخيرين اي الخاصة الشاملة وغير الشاملة بالعرض العام لئلا يبطل تقسيم
الجنس اه ومراده بالجنس الكليات الجنس وبهذا تفرق سقوط قول الغنيمي
والدليعي فيه كلام التمر بحث لانه اذ كان لا تسمى خاصة اي اللازمة فاذا
تكون المفارقة افاده العطار فتدبر وترسم الخاصة الخ في الدليعي تبعا

تقنين

طهم

لغيره ان قولاً عرضياً يخرج النوع والفصل فانها يقالان قولاً ذاتياً وكون
 النوع ذاتياً على احد القولين السابقين في تعريف الذاتي واما على القول
 بان الماهية عرضية فتعريف الخاصة صادق عليها فلا يكون تعريفها
 مانعاً لدخول النوع حاشاه ونظر فيه المدقق العطار بان الانواع لا يقال
 في جواب اي شئ هو بل في جواب ما هو كذا اصطلاحاً فكيف يدخل فيه
 تعريف الخاصة وهل هذا لا يقتض لا اصطلاحاً فاما قول تاملته
 فلم اجد شيئاً لان التعريف لم يعتبر فيه الوقوع في جواب اي شئ ومعلوم
 ان الاعتبار في الادخال والاخراج ما ذكر في التعريف ليس الا فالصواب
 حذف هذا من البين فتأمل من الافراد ببيان ما ولا حاجة
 لقوله فقط الخ قال الحفني تبعاً لغيره قد يقال الحاجة داعية اليه لان
 قوله يقال علي ما تحت حقيقة واحدة شاملة للكليات الجنس وقوله فقط
 يخرج الجنس والعرض العام لكونها يقالان ايضاً علي ما تحت حقايق والنظر ان
 الجنس خارج بقوله قولاً عرضياً فالحاجة الي القيد انها هو بالنسبة
 للعرض العام تاملته كتب عليه بعض اجلا الدخلاء قد يقال بعد التقييد
 بالوحدة فيما التي مفهوما الحقيقة الواحدة لا غيرها لا شمول بل يخرج
 الجنس والعرض العام فلا حاجة للفظ فقط كما قاله الشافعي فتأمل ام قلت
 تاملته فوجدت لقوله لا غيرها الذي بين عليه الوجوب عن التام دليله
 يغير من السياق سوي ان الاقتضار يتبادر في الحصر فلعلم الملاحظ ظاهراً
 والا فلا يتجه كما عليه المحقق وبعد فنقول المحقق والنظر ان الجنس الخ لا يجلو
 عن شئ فان اعتبار اخراج الجنس بقوله عرضياً لا يتأتى مع وجود فقط
 سابقة عليه الا ان يجاب بما سبق غير مرة علي ما فيه فتعظن قوله
 والخاصة الخ يشير بهذا الي ان المراد بالحقيقة الواحدة في كلام المحقق الاعراض
 من النوعية والجنسية او غيبي كاللون للجسم قال الحفني تبعاً للفتيمي و
 غيره قد يقال هو قائم بالجواهر الفرد ايضاً لان الجسم مركب منه والقائم
 بالكل قائم باجزائه فلا يكون خاصة لهذه الجنس علي انه قد يقال لا نسلم
 كون اللون لازماً للجسم لان بعض افرادة كالهوي والمال لون له اه
 ورده

ورده المدقق العطار بانه نص في شرح المقاصد علي ان اللون من خواص
 السطح ومعني كون الجسم ملوناً ان سطحه ملون اه ومعلوم ان السطح
 عبارة عن مجموع اربع جواهر فردية وبان المراد بالجسم هنا الجسم الكثيف
 فانه الملون لا شفاف فلا يبرد اللطف كالصها والماتامل قوله وكل
 خاصة نوع الخ وذلك كالا انسان فان خاصة وهو الصالح خاصة
 لجنسه ايضاً وهو الحيوان بمعني انها لا تتجاوز الى غيره لا بمعني وجودها
 في جميع افراده قوله ولا ينعكس اي عكس الغوي اي ليس كل خاصة
 جنس كالماتشي بالنسبة الى الحيوان خاصة نوعه وهو الانسان لانها
 تتجاوز الى الفرس مثلاً قوله العرض العام وربما سمي العرض مطلقاً كما
 صرح به في الاشارات قوله لانه بالقوة الخ قال الفتيمي وغيره هو انما
 اذا نظر الى الانواع كالفرس والطير ونحوها بالنسبة الى نوع من انواع
 الحيوانات فانه لا يختص بافراد ذلك النوع واما بالنظر الى التنفس
 باعتبار القدر المشترك بينها وهو الحيوان فانه خاصة له لازمة ان
 اخذ بالقوة ومفارقة ان اخذ بالفعل كما هو موضح به اه قوله حقايق
 مختلفة نقل الفتيمي عن بعض حواشي الفتوي انه ان كانت المختلفة
 اجناساً يكون الخارج الشامل لها عرضاً عاماً للجنس لتجاوزها عن الجنس
 الواحد كالسواد الشامل لها وان كانت انواعاً فقط يكون الخارج الشامل
 لها عرضاً عاماً للنوع باعتبار شموله للانواع وخاصة للجنس باعتبار اختصا
 به كالتايم والاكل والشارب فانها شاملة لجميع انواع الحيوان ومختصة
 به اه قوله قيل الخ شروع في نقل توجيه قول المحقق لغيره من المناطق
 في تعريف الكليات ويرسم الخ وتزيف هذا التوجيه بالتفسير بقيل للحكاية
 مع الاشارة اولاً الي ضعفه وهذه العبارة بعينها توجيهها ورد في شرح
 القطب وفي حواشيه الشريفة مع حواشيه السلوكية الماهيات ام الحقيقة
 اي موجودة في الاعيان بوجود اصلي فيشمل الصفات القائمة بالنفس الناطقة
 واما اعتبارية يعتبرها العقل اي ينتزعها من امور موجودة في الخارج

كالوجود والامكان والامتناع وسائر الامور الاصطلاحية فانها منزهات
 انتزعتها العقل من الموجودات العينية وليس لها وجود اصلي ومعنى شوبها
 في نفس الامر ومطابقة احكامها اياها ان مبدأ انتزاعها امر في الخارج وانه
 بحيث يمكن ان ينتزع العقل تلك الامور منه ويضعها بها ويختزنها من عند
 نفسه كالانسان ذي راسين وانبياء اغوال اما الحقيقية فالتمييز
 بين ذاتياتها وعرضياتها في غاية الاشكال لا لتباس الجنس بالعرض العام
 والفصل بالخاصة فيفسر التمييز بين حدودها ورسومها المسماة بالحدود
 والرسوم الحقيقية التي تشرح ماهياتها الموجودة في الخارج بخلاف التمييز
 بين حدودها ورسومها المسماة بالاسمية التي تشرح المفهوم الذي وضع
 الاسم بازيه فانه لا يعسر واما الاعتباريات فلداشكال في التمييز بين ذاتياتها
 وعرضياتها فيها لان كل ما هو داخل في مفهومها فهو ذاتي لها اما جنس ان
 كان مشتركا واما فصل ان لم يكن مشتركا وكل ما ليس داخل في مفهومها فهو
 عرضي لها وهي مفهومات اعتبرها العقل سواء كان مبدأ انتزاعها في الخارج
 اولاد وكل ما هو داخل في مفهومها منها من حيث الاعتبار فهو ذاتي لها ان كان
 محولا عليها وفي حكم الذات ان كان غير محول اما جنس او في حكم الجنس او فصل
 او في حكم الفصل فلا اشتباه بين حدودها ورسومها فاما اعتبارها داخل
 وما اعتبر خارج فهو خارج امر قوله ورا تلك المفهومات قال الفاضل عبد الحكيم
 اي قداسها اي مقدمة عليها بالذات فتكون تلك المفهومات خارجة عنها
 سواء كانت شاملة عليها او لا فيكون التعريف بها رسما قوله لم تتحقق اي
 تتيقن من قولهم تتحقق اي يتيقن فلا يرد ان اطلاق الرسم مبني على تحقق
 هذا الاحتمال والحمل على ان المراد لم يتحقق انتفا كل بعيد كل البعد عبد الحكيم
 فتأمل قوله قال الامام الخوفا في الجنس ايضا اختلفوا في ان هذه التعريفات
 حدود او رسوم والمشهور انها رسوم فانهم يقولون الجنس يرسم بكذا والنوع
 بكذا الحق انها حدود اذ لا ماهية للجنس ورا هذا القدر ضرورة ان لا نعني
 بكون الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثير من مختلفين بالحقايق في جواب
 ماهو

٧٢
 ماهو واعترضه الكاقي باننا لانسلم انه لا ماهية للجنس ورا هذا القدر
 لم لا يجوز ان تكون المقولية الموصوفة بالصفات المذكورة عارضة لمفهوم
 وراها وهو الجنس واجيب عنه بان الكليات امور اعتبارية حصلت و
 وضعت اسما وها بازاياها فليس لها معان ورا تلك المفهومات على ان عدم
 العلم بالحد لا يوجب الرسمية واعترض هذا الجواب بان لانسلم ان الكليات
 امور اعتبارية حصلت ووضعت اسما وها بازاياها لم لا يجوز ان تكون المفهومات
 المذكورة لوازم لمفهومات اخرى وضعت اسما وها بازاياها وبان الرسم قد يطلق
 ويراد به التعريف ولعله هناك كذلك والجواب عن الاول ان مثل ذلك
 يعلم بالتبعية والتفحص ولم يوجد في بيان مدلولات هذه الاسماء غير هذه
 المفهومات وعن الثاني بان هذا الاطلاق ليس في عرف القوم بل المتبادر
 من الرسم في عرفهم هو ما يقابل الحد قال بعض الفضلاء قد يقال انما كانت هذه
 التعريفات رسوما لان المقولية عارضة والتعريف بالعارض رسم وذلك
 لان الجنس في نفسه هو الكلي الذي يقال على المختلفين بالحقيقة سواء
 قيل عليها او لم يقبل ولما المقولية فهي عارضة له امر ورده المدقق
 العطار بان هذا من قبيل اشتباه العارض بالمعروض فان المقولية ذاتية
 للجنس الطبيعي الذي هو معروض للجنس المنطقي الذي الكلام فيه امر وبه
 يعرف ما في الحواش الحقيقة فتدبر قوله امور اعتبارية قال المدقق لم
 يقبل ماهيات اعتبارية لعله لما قاله صاحب التلويح من انه الحق انها
 يقال لها امور لا ماهيات حصلت مفهوماتها اي الكليات فالإضافة
 من قبيل مفهوم الانسان بالفرق بالاجمال والتفصيل وزاد لفظ مفهوم إشارة
 الي ان هذا التحصيل في العقل دون الخارج امر عبد الحكيم قوله علي ان الإشارة
 الي اعتراض اخر هو ان عدم العلم بكونه لحدود لا ينتج الرسمية وانما
 ينتج العلم بعدم الحدية قوله فكان المناسب الاعتراضه بالرجوع وتبعه غيره
 بان التعريف غير مناسب للاعتراضين المذكورين والمناسب ان يقول فكان
 المناسب او الصواب ذكر الحد لا التعريف الذي هو ام هو في غير محله

فانه منع اول تجويز وجود ماهيات وادراكها المزهومات وفرع على هذا المنع
 الجرميات هذه التعاريف حدود بقوله فتكون هي حدود انتم تتراكم بتسليم
 التجويز فقال على ان عدم الحد ومنع انتاج الجرم بالرسمية فالمناسب عليه ذكر
 التعريف لانه عام يشمل الحد والرسم فهو مبني على الاعتراض الثاني لا على
 كذا الاعتراضين كما لا يخفى على ذي عينين والله الهادي قوله واعلم ان غرض
 المنطقي اي مقصوده ونظره وقوله ولكل منها مقدمة مقدمة القول الشارح
 الكليات الخمس ومقدمة التصديق القضايا واحكامها قوله ولما فرغ الخ
 بيان لوجه المناسبة بين السابق واللاحق قال مفتي زاده في حواشي
 القطب والملازمة في مثل هذا عادية او مبنية على التزام المؤلف بيات
 المبادي والمطالب اهني من قبيل القضايا الاتفاقية قوله سمي به اي مجموع
 الجزئين لكني بملاحظة وصف الاول بالثاني ومثله غير عزير بقول المفتي
 وغيره الاول في البيان سمي شارحا لان الظاهر انه علة بمجموع القول الشارح
 وليس كذلك قوله ويقال له التعريف اي التبيين مصدر اريد به اسم الفاعل
 ولذا يقال له المعروف بكسر الراء ايضا فالقلائة مترادفة عند المنطقي فكل منها
 مقسم للحد والرسم عنده واما عند اهل العربية والاصول فالحد يراد بها ايضا
 اذ هو عند هؤلاء التعريف الجامع المانع فلا تقفل عن تحالف الاصطلاحين افاده
 الكنتري قوله معرفته اي المعرف بالكسر وقوله معرفته اي المعرف بالفتح وبحث
 فيه بانه ان اراد بالمعرفة الثانية المعرفة بالكسر خرج عنه ما عدا الحد التام
 وان اراد بالوجه خرج الحد التام ودخل التعريف بالخاصة مع واحد من
 العرضيات حيث كان التعريف مركبا منها ومن عرض اخر فان هذا جزء
 معرفي ودخل فيه القياس الاستثنائي واجيب بحمل المعرفة على مطلق
 التصور الاعم مما بالكنه او بالوجه والقياس الاستثنائي لا يستلزم التصور
 كما هو الظاهر الا انه يبقى عليه دخول صورة جزء التعريف افاده المفتي كغيره
 وقوله والقياس الاستثنائي الخ اي فان تصوره لا يستلزم تصورا المطلوب
 بل تسليحه مستلزم لتسليحه ولا وجه لتخصيص الاستثناء بل الاقتراض في مثله
 كذا

كذا اقرره بعض الحواشي وفضية حمل التصور في التعريف على ما يعنى التصديق
 وليس كذلك بل المراد به ما يقابل التصديق بتعريف ان الكلام في مقام
 التصورات وح فراد المفتي بقوله والقياس الاستثنائي لا يستلزم التصور
 كما هو الظاهر انه يستلزم التصديق فالاستلزامات متباينات فلا توهم
 لوروده فتأمل وقوله الا انه يبقى عليه الحد يقال الاضافة في قوله
 معرفته الثانية عهديه والمهور المعرفة المقصودة للمعرف ولا شك
 ان الغرض من التعريف بالخاصة مع مجموع العرضيات كشف الشيء المعرف
 بها فكشف بالخاصة مع بعض تلك العرضيات غير مقصود للمعرف وان
 ساع له قصد الكشف به ايض كما لا يخفى فهي خارجة عن التعريف بهذا
 الاعتبار فتأمل هذا وفي بعض الحواشي بعد تقرير البحث المتقدم فالمناسب
 زيادة او امتيازه ليشمل الحد التام والناقص والرسم بقسميه مثل ما قال
 في التسمية معرف الشيء ما مستلزم معرفته معرفته او امتيازه عن كل ما عداه
 قال القطب في شرحه وانما قلنا او امتيازه ليشتمل الحد الناقص والرسم
 فان تصوراتها لا تستلزم تصور حقيقته الشيء بل امتيازه عن جميع اغيره
 اه وفيه ان القطب حمل التصور في كلام التسمية على التصور بالكنه قال
 ولولم يرد ذلك لان احد القيدتين مغبيا عن الاخر ثم قال فدخل بالقيد الاول
 الحد التام وبالثاني الحد الناقص والرسم اه فقد احتاج لنا ويل عبارة
 التسمية بحمل التصور بالكنه لتصحيح القيد الثاني وعدم استدراكه ولو حمل
 التصور على التصور بوجه ما كان القيد الثاني مستدركا وح فتأمل عبارة
 شارحنا على المعرفة ولو بوجه ما ولا حاجة لهذه الزيادة ويؤيده اقتصار
 القطب في شرح المطالع على القيد الاول فتأمل قوله او ببعضها صادق بالجنس
 وحده قريبا او بعيدا وبالفصل البعيد وفيه نظر في الاشارة والحد منه
 التام مشتمل على جميع المقدمات كحيوان ناطق للانسان ومنه ناقص مشتمل
 على بعضها اذ كان مساويا للحد وكجسم او جوهر ناطق له فعلم من قوله
 اذ كان متساويا وتمثيلا بجسم او جوهر ناطق ان الجنس وحده ليس هذا

ناقصا وكذا الفصل البعيد افاده الدلبي وغيره وفي المحتفي او بعضها اي
 المساوي كالفصل القريب ولو مع غيره ما عدا الجنس القريب والا كان تاما
 وما عدا العرض كما يؤخذ مما ياتي وبما ذكرناه خرج الجنس وحده قريبا او
 بعيدا والفصل البعيد لعدم المساواة للمعرف اه وهذا مبني على خلاف
 ما عليه المحققون قال الدواني اشتراط المساواة في مطلق المعرفة ليس
 مذهب المحققين قالوا المقصود من التعريف التصور بوجه مساو واع
 او اخص وللضاعة في جميعها مدخل فلا وجه لعدم اعتبارها نعم يشترط
 في المعرفة التام اه وقال السيد في حواشي القطب الصواب ان التصور
 بالاعم او الاخص صالح للتعريف في الجملة اه وكتب القوم طائفة بتحقيق هذا
 واختياره قوله او بغير ذلك كالجنس البعيد والخاصة او العرض العام
 والخاصة فقط او العرض العام فقط او الخاصة مع العرض العام وما
 المركب من الفصل والخاصة فالفصل يفيد التمييز والاطلاع على الذات
 وح فلا حاجة الى ضم الخاصة اليه لان افادتها التمييز انما هو عند ضمها مع
 شئ اخر غير الفصل قاله الدلبي وهو في شرح الشبهة للقطب وكتب عليه
 الشريف ما نصه هو مدقوع لان التمييز الحاصل منها معا اقوي من التمييز
 الحاصل من الفصل وحده فاذا ارد هذا التمييز الاقوي احتج الى ضم
 الخاصة الى الفصل اه وكذا في شرح المطالع وبقي قسم خامس الخ قالوا
 هذا نقص للحصر السابق بنا على عدم دخوله في الرسم والمحققون على دخوله
 فيه لان لفظ الخ في المثال خاصة من خواص الفقار ومثله التعريف بالمثال
 والتقسيم لانها خاصتان للمعرف اه قال المدقق العطار مبني هذا النقص
 كونه من المطالب التصورية كما اختاره السعد مع ان في كلام الشميل الى
 انه من المطالب التصديقية كما حققه السيد في حواشي التجريد حيث قال الشم
 هو ما انبأ اذا انبأ الاخبار ولا يكون الا في التصديقات فقيما الى
 عدم وروده على الحصر اه واقول يرد الله مع الجماعة فان المبادر من صبيح
 الشم نقص الحصر اذ بقا شئ من شئ معناه قصوره عن دخوله فيه مع كون
 حقه

حقه الدخول والابنا معناه الدلالة والابا ذنه وذلك لا يخص التصديق
 يرشدك لهذا تفسير العبد له بهذا التفسير مع تصريح شرحه بان جاز على
 انه من قبيل التصورات فدعواه ان في العبارة ميلاد لكلام السيد غير مستل
 قد بر قال المدقق العطار ونقل عن السيد في حواشي التجريد في بيان ان
 التعريف اللفظي من قبيل التصديقات ان المقصود منه الاشارة الى صورة حاصلة
 وتعيينها منه بين الصور الحاصلة ليعلم ان اللفظ المذكور موضوع باز الصورة
 المشار اليها قاله الي التصديق والحكم بان هذا اللفظ موضوع باز ذلك
 المعنى فكذلك ان قابلا للمعنى فيحتاج الى النقل من ائمة اللغة والاصطلاح
 اه واقول قال في سلم العلوم التعريف اللفظي من المطالب التصورية فانه
 جواب ما هو وكل ما هو جواب ما هو فهو تصور الاتري اذا قلنا التصديق هو
 فقال الخطاب ما القصور ففسرناه بالاسد فليس هناك حكم نعم بيات
 موضوعية اللفظ في جواب هل هذا اللفظ موضوع لمعنى بحث لفظي يقصد
 اثباته بالدليل في علم اللغة فن قال انه من المطالب التصديقية لم يفرق بينه
 وبين البحث اللفظي قد يحصل اللغوي اه قال شارحه من لاحسن وحاصله
 ان التعريف اللفظي قد يحصل فيه فايد فان الاولي التصور ثانيا للصورة
 المخزونة والثانية وضع اللفظ للمعنى الاتري انا اذا قلنا القصور موجود
 فقال الخطاب ما القصور ففسرناه بالاسد فيحصل للخطاب الاحضار للصورة
 المخزونة وهو عبارة عن حصول الصورة في المدركة ثانيا وان لفظ
 القصور موضوع لمعنى الاسد المعلوم اولا والمنطوقون انما يعدونه في المطالب
 التصورية للفايدة الاولي فان نظرهم مقصور عليها اذ البحث عندهم انما
 يتعلق من جهة تلك الفائدة وح يوردونه في جواب ما الطالب للتصور
 عندهم موافقا للغة واما اهل اللغة فينظرون الى الفائدة الثانية وهي موضوعية
 اللفظ للمعنى فانهم انما يبحثون عن الالتفات من تلك الجهة والناس فيما يستقو
 مذاهب وهذا معني قول المصنف فن قال انه من المطالب التصديقية لم يفرق
 بينه وبين البحث اللفظي يعني لم يفرق بين الطريقتين اللتين ذكرتهما فانهم

قال المدقق العطار وفي جمل المثال والتقسيم من قبيل المعرفات وانها راسمان
بسا هل وان قال به غير واحد في التقاسيم تقتضي التعريف لانفس التقسيم
تعريف لان الرض من كل منهما مختلف اذ الرض من التقسيم تحصيل الاقسام
ومن التعريف تصور المعرف فمن ثم تراه دايما بقدمون تعريف الشيء علي
تقسيمه لان به ترفي حقيقة ثم يقسم بعد ذلك الي اقسام واما المثال فليس
مما يورد في مقام التصور بل في مقام التوضيحات يدل عليه قولهم انه جزئ
يذكر لا يوضح القاعدة فان قلت يعنون بالمثال ما يقال العلم كالنور مثلا
قلت هذا تشبيه لا تمثيل فتدبراه وهو محال للنظر وان اردت تحقيقه
فعليك بمواد سلم العلوم قوله اظهر اري دلالة لا شتاره وغلبة استماله
وقوله مرا وقال الغنيمي وتبعه غيره لم اقف علي هذا القيد في كلام غيره
والفهم من كلام التهذيب وشروحه عدم التقييد به ثم رايت في بعض
الشرح التقييد به وقال الدجني التقييد به اخذ المصنف من كلام العضد ولم
يرق تغيرهما وانظر هل يمكن تعريفه بغير مرادف وما مثاله اه قلت صرح غير
واحد من المحققين بان التقييد به بنا علي ما هو الغالب والاولي والا فليكون
بالاعم كقولهم معدان بنت وبالاخص كقول صاحب القاموس لها الصو
العاب اه واللعب نوع من الهوى فاذا لا وجه لقول الدجني وان تبعه غيره وانظر
هل يمكن تعريفه بغير مرادف وما مثاله ثم انه يجري في الكلمات الثلاث الاسم
والفعل والحرف كما صرح به المدقق العطار في حواشي الجيوس قوله الحد قول
الحق قال الكنتري اي قول ملفوظ او معقول وال اي بالمطابقة ان كان التعريف
المذكور للحد التام علي ما هو الظاهر من صنيع المصنف او بالمطابقة وغيرها ان كان
التعريف لمطلق الحد كما يظهر من صنيع القري في شرحه وما اشار اليه المصنف مبني
علي كون لفظ الحد مشتركاً لفظياً بين التام والناقص وهو الذي ذهب اليه
المحقق الطواسي وما اشار اليه القري مبني علي كون لفظ الحد مشتركاً معنوياً
بينهما وهو الذي اختاره صاحب المحاكاة فلا حاجة الي الجمع بين الاحتمالين
ومنهم من جمع بينهما جعل التعريف لمطلق الحد وجعل الضمير في قوله وهو الذي
الح

٧٦
الراجعا الي المقيد في ضمن المطلق او يحول علي الاستخدام ومنهم من
جعل الضمير الي الحد المعرف المطلق وجعل قوله والحد الناقص عطفاً علي
خبر هذا المبتدا وجعل قوله وهو الحد التام معترضا بين قوله وهو الذي
الزويين قوله والحد الناقص فيقول هذا الي التقسيم لمطلق الحد الي قسمين
ولا يخفى انه بعد تسليم مساعدة العبارة خارج عن مذاق المصنف فالاولي علي
مذاقه ان يكون التعريف للحد التام ويكون قوله وهو الذي الحزق يقاله ولما كان
قوله حداً ما غير مصرح به صرح بقوله وهو الحد التام وقوله والحد الناقص
وهو الذي يتركب الحزق استيناف تعريف للناقص واما علي مذاق القري فيكون
التعريف المذكور لمطلق الحد والضمير راجع الي المقيد في ضمنه او يحول علي
الاستخدام وامر قوله وهو الحد التام هني اهر وقوله ان كان التعريف
لمطلق الحد كما يظهر من صنيع القري الحزق وهو الظاهر ايضاً من صنيع شارحنا
حيث اقتصر علي الرسم في قوله الا في وخرج بذلك ماهية الشيء الرسم الحزق
ماهية الشيء اي كلاً فقط بنا علي تخصيصه بالتام او كلاً او بعضاً بنا علي انه
تعريف لمطلق الحد فيشمل الناقص ويرد علي الثاني كما قاله المحقق ان التعريف
ح غير مانع لشمله الرسم التام وبعض افراد الرسم الناقص اه فتأمل قوله
الذاتية نسبة للذات بمعنى الافراد لا بمعنى الحقيقة فاذفع قول القليوبي
الاولي حقيقة وذاته لا يهاهم عبارته ان الحقيقة غير الذات قوله وهو
الذي الحزق لا يخفى عليك مرجع الضمير علي كل من الاحتمالين السابقين قدبر
وقوله يتركب قال الحزق المراد بالتركيب ما يشتمل اللفظي والعقلي اه
واقول في قول احد القول المركب جنس للحد الملفوظ ان كان التعريف له
وللمعقول ان كان له ولا يجوز ان يكون جنساً لهما معاً لان القول اما
مشتركا لفظياً او حقيقة والمجاز لكن علي تقدير ان يكون التعريف للحد الملفوظ
يرد عليه التعريف بمثل الناطق فقط اه قال الكنتري اي من كل تعريف
بالمعزود وهو ان كان نادراً لانه واقع مع عدم التركيب فيه لفظاً وان كان
مركباً معني وقد يدفع هذا الايراد بان من التزم كون التعريف مركباً اراد به

التركيب العقلي لا اللغوي كما قال في الاشارات فكل محدود مركب في المعنى و
قال شارحه الطوس هاهنا صرح بانه يريد التركيب العقلي اه فانهم قوله
من جنس الخاي احوالا او تفصيلا كما يعلم من قول الشافعي بعد قوله المتحرك
بالارادة الخ قال الحنفى نقلا عن شرح المطالع لاحاجة اليه لا غنا حساسا
عنه وانما ذكرهما مع تلامذتهما لانه لم يعلم ايها الذاتي والاخر اللازم ولو
ذكر احدهما صح التعريف غاية الامران لم يعلم كونه حدا او رسما اه ويرد بعض
المحققين بان التلازم بينهما لا يوجب اغنا احدهما عن الاخر حيث كان كل
منهما معتبرا ذاتيا للمحدود فتأمل قوله فلان الحد لغة المنع اي فهو من المطلق
المصدر واردة اسم الفاعل او من باب تسمية الشيء باسم صفة والملازمة
المتعلق اه حنفى وايضا حاه ان التعريف بالذاتيات موصوف بالمنع عن
الاغيار فالمنع المذكور صفة له فالتسمية من قبيل تسمية الموصوف وهو
الحد بصفته وهو الحدية فلك ان تقول من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام
بالمتعلق بكسرهما او من قبيل جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل فعلى هذا لا
حاجة في التسمية الي اعتبار امرنا يد غير الجعل المذكور وما قيل من انه
على هذا يكون النقل نقلا للمصدر المطلق الي فاعله ثم العام الي الخاص
فتناسب نقل العام الي الخاص اشده من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتدا
ففيه ان كون المصدر بمعنى اسم الفاعل من قبيل المجاز لا يطلق عليه النقل
واما نقل العام الي الخاص فوجوده في كل اعتباراته ولا وجه لتخصيصه بالذاتي
واما كونه من قبيل رجل عدل فداخل في احتمال كونه من تسمية الشيء باسم
صفته وان لم يتفطن له البعض واوردته وجهها ثالثا كذا قاله الكنتري قوله
وهو مانع من دخول الغير الخ لا يقال معنى الحد الذي هو المنع يوجد في الرسم
ايض فام لم يسم به لانا نقول وجه التسمية صحيح لا مطرد ومعناه هاهنا ان
المركب المذكور يسمى حد الوجود المنع فيه ولا يلزم منه ان يكون كل ما وجد
فيه المنع مسمى بالحد كما ان الخمر لما مدته العقل يسمى خمر ولا يلزم منه ان
يسمى كل ما يتأخر العقل خمر افاده الكنتري قوله وخرج بذكر ماهية الشيء

الرسم

الرسم اي تاما او ناقصا قوله وكلامه يدل على تخصيص الحد الخاي حيث
عبر بالتركيب وكما يدل على ذلك يدل على تخصيصه ايض بغير ماهية المركبة
من امرين متساويين على القول بجواز ذلك اذ لا جنس لهما وفي شرح
المطالع الماهية اما الاجز لهما وهي البسيطة او لهما جزا وهي المركبة وعلى
التقديرين اما ان تكون جزا لغيرها او لا تكون فالاقسام اربعة فالبيسط
الذي لا يتركب عنه غيره كالواجب لا يجد اذ الحد لا بد له من الفصل ولا شيء
مما له فصل بسيط ولا يجد به لان التقدير عدم تركيب الغير عنه والبسيط الذي
يتركب عنه غيره كالجنس العالي لا يجد لبساطته ويجد به لتركب الغير عنه
والمركب الذي لا يتركب عنه غيره كالنوع السافل يجد لتركبه ولا يجد به
لعدم تركيب الفرعية فكل مركب محدود بخلاف البسيط وهما اي المركب والبسيط
ان تركب عنهما غيرهما يجد بهما والا فلا اه قوله انما تعرف بالرسم اي
الناقصة لان تعرف بخاصة فقط بنا على القول بجوازه كما سيأتي او بحسب
خواص قوله ويعتبر في الحد التام الخ الناقص مثله فالاول عدم التقيد
افاده الحنفى بغيره واجاب عنه المدقق المطار بان التقيد بالتام
كون الكلام فيه ويعرف ذلك في الناقص بطريق المقابلة اه وافاد بعض
شيوخنا ان اعتباره في الحد الناقص ممنوع اذ غاية ما يلزم على تأخير الجنس
عن الفصل لغو الجنس وعدم اعتباره لتقدم الفصل الحنفى عنه عليه ولا يلزم
من ذلك فساد الحد اذ الحد بالفصل وحده حد ناقص معتبر عند من اجاز التعريف
بالمفرد اه قلت الحق ان الاعتبار في كل من الناقص والتام استحسن لانه
لزومي وفي الدواني على التهذيب لا يجب تقديم الجنس فقد قال الشيخ في بعض
تعليقاته ناطق حيوان حد تام الا ان الاول تقديم الاعم لشهرته وظهوره
نعم لا بد من تعيين احدهما بالآخر حتى يحصل صورة مطابقة للمحدود اه
قال محشي ميرزا هه لان ذاتيات الشيء في انفسها موجودة بوجود ذلك الشيء
ومتحدة معه فبعد تحليل الذهن باي ترتيب يحصل تكون منطبقة على ذلك
الشيء اه وفي الغني والذبي اعتبار التقديم اما شرط او شرط فان كان

الاول فتعريف المصحيح وان كان الثاني تغير صحيح اذ لم يأخذه فيه ام هو
 في خبر المنع فتأمل قوله لان الفصل مفسر له ومفسر الشيء متأخر عنه اي لكونه
 محكوما به عليه والمحكوم به متأخر عن المحكوم عليه طبعا ام حقيقيا تبعا
 لغيره وورده المدقق المطاربان في هذا الكلام ساقط اما بالنظر لما نحن فيه
 فلان الفصل علة وهي لا تجل على المعلول لما يرتبه له ويمتنع حل المباني
 واما بالنظر للمفسر والمفسر في غيره فلا حل ايض لانه على حذف اي فساد
 الشئ بالتفسير العلة الفاعلية فالفصل علة لرفع الابهام والتحصيل في
 الجنس الا ان في اطلاق التفسير على العلة تسمى لان العلة ليست من المفسر
 في شئ حقيقة الا انها لما زال بها الابهام صارت كالمفسر وقوله ومفسر الشيء
 متأخر عنه اي ما هو مفسر حقيقة وهذا لا يقتضي ان الفصل متأخر في الوجود
 عن الجنس لانها مجزئ ولا ان هو يتصرف ما قوله قيل لا يمكن ان يحصل له لو
 احتاج المرفق الي معرف اخر كما اقتضاه تعريفه لاحتياج معرف المرفق الي معرف اخر
 لان الاحتياج في الاول بحسب ظاهره من حيث كونه معرف وهو موجود
 في معرف المرفق لان مطلق المرفق لكونه مطلقا جزء من معرف المرفق لكونه
 متفيدا ونظريه الجزء تستلزم نظريه الكل فاذا كان الاول نظريا محتاجا
 الي المرفق كان الثاني ايض نظريا محتاجا الي المرفق وكذا الثالث والرابع الي
 ما لا يتناهي فيلزم التسلسل في تحصيل ماهية المرفق واللازم باطل فلذا
 الملزوم افاده الكنتري قوله واجيب بمنع لزومه اليه ان التسلسل انما
 يلزم اذا كان معرف معرف المرفق غير المرفق فيحتاج ذلك الي معرف اخر وهكذا
 فيلزم التسلسل واما اذا كان عينه كما هو التحقيق كما قيل ان وجود الوجود
 عينه فطعا للتسلسل على ما حقق في علم الكلام فلا يلزم التسلسل افاده
 الكنتري ورد القري هذا الجواب حيث قال لا يجاب عنه بان معرف المرفق
 عينه كوجود الوجود لان العينية ممنوعة بل يجاب اما بان التسلسل غير
 لازم لان معرف المرفق من حيث هو غير محتاج الي معرف اخر ما لبداهة
 اجزائه او لكونها معلومة فكما انه من حيث هو غير محتاج الي معرف اخر كذلك

لا يحتاج اليه من حيث هو معرف لكونه معلوما باعتبار عارض وهو صدق
 مطلق المرفق المحرود عليه وقد عرفت ان الخاص يقع معرفا باعتبار غير
 اعتبار خصوصية واما بان التسلسل في الامور الاعتبارية لا تقطاعه
 بانقطاع الاعتبار غير محال هو وقوله لان العينية ممنوعة قال الكنتري
 اي لان العينية في كل منها مردودة لانه يستلزم كون المضاف
 عين المضاف اليه ويستلزم ايضا هاهنا تعريف الشيء بنفسه وكلاهما
 فاسدا ما الاول نظم واما الثاني فللزوم المعاصرة بين التعريف والمعرف
 بالاجمال والتفصيل قطعا واقول مراد من قال وجود الوجود عينه
 ان الوجود اذا كان موجودا لا يحتاج الي وجود اخر لا يد عليه قطعا
 للتسلسل بل هو موجود بذاته لا بوجوده لا يد عليه كما قالوا الضوء
 مضي لذاته لا بضوء لا يد عليه كما قرر في الكتب الحكمية فالعينية المذكورة
 كناية عن نفي الزيادة لضيق العبارة فالنظم ان المراد من الجواب ان معرف
 المرفق لا يحتاج الي معرف اخر لان معرف المرفق من حيث كونه معرفا
 معلوم بهذا التعريف فيقول هذا الجواب الي ما بعده في كلامه هذا وقد
 اجاب قوله اجد عجوب اخر عن اصل البحث بما حاصله ان في معرف المرفق
 امرين ذاته اعني ما صدق عليه مفهوم المرفق ومفهومه وهو كونه معرفا
 والتسلسل انما يلزم اذا احتاج الثاني الي معرف اخر اذ يتتبع الكلام اليه
 لا الي نهايته له دون الاول اذ ينتهي ذلك قطعا ولا يلزم من احتياج الاول
 الي معرف احتياج الثاني والمقصود هاهنا انما هو الثاني دون الاول قال
 فيكون الاعتراض من قبيل اشتباه المعروفين اي ما صدق عليه مفهوم
 معرف المرفق بالعارض اي مفهوم معرف المرفق حيث لم يفرق بينهما وجعل
 التسلسل اللازم للعارض الغير المقصود هاهنا لا لزوما للمعروض المقم
 هاهنا مع انه لا يلزم في المعروض التسلسل قطعا كما مل قوله بمعنى ان حد
 الحد التصوير لكون حد الحد نفس الحد ومعناه ان حد الحد يقطع النظر عن
 الاضافة له دخل في مفهوم الحد فهو من هذه الحبيبية صادق على نفسه

كصدق قولنا في تعريف الخبر هو ما احتل الصدق والكذب على هذه الجملة
وله تطاير كثيرة وليس معناه ان الحد فرد من افراد مطلق الحد كما
قيل فانه ذهول عن حيثية الاطلاق في كلام الشئ واما كونه فردا فاما
هو باعتبار عروض الاضافة والنظر مقطوع عنها من هذه الحيثية
ولذا قال الشئ بعد ذلك وان امتنا زيلنا فنته اليه وما قاله الحنفى على
قول انه مندرج في الحد اي فيما يطلق عليه اللفظ بمعنى ان هذا اللفظ
كما يطلق على نفس الحد يطلق على حده فتكلف يا بانه لفظ الاندراج
فانه انما يكون في الامور الكلية لا في الاطلاق لان اللفظية فتدبر افاده
المطارد فيه ما فيه فاتهم قوله والحد الناقص الخ مبتدا خبره كالجسم
وجملة وهو الذي يتركب الخ اعتراضية بين بها خبر المبتدا وهو عطف
على الذي او مبتدا خبره محذوف اي من القول الشئ كما تقدم الاشارة
اليه وبعضها اوجه من بعض كما لا يخفى قوله البعيد اي بمرتبة او اكثر
وكما بعد ازيد نقصا وقوله وفصله القريب لم يقل او فصله القريب لما
بينه الفري مما ياتي لنا الاشارة اليه قوله فلما مر اي من ان الحد في اللغة
المنع والحد المانع قوله فلعدم ذكر الخ اي لنقص بعض الذاتيات ولو عبر
به كان اولي كما في الحنفى قوله القريب التقييد به جار على احد مذهبين
والآخر عدم التقييد وعليه فيتعدد الرسم التام افاده الحنفى اي لاندتارة
بوجود القريب وقارة البعيد قوله وجواصه اللازمة اي البيينة
كما سبق والتقييد باللازمة للاحتراز عن المفارقة اذ لا يجوز التعريف
بها لوجود المساواة بين التعريف والمعرف عند المتأخرين واما التقييد
بالبيينة فلكونها اوضح واكشف وقد قالوا ان المنقح بها انما هي الخواص
من اللازمة الشاملة البيينة وصفة الجمع محولة على الموارد والا فالتعريف
بالخاصة الواحدة اكثر من ان يجصي والقريبة على ذلك القليل بما يشمل
الخاصة الواحدة افاده الكنتري وغيره وقال في الحالكات شرط المساواة
في الحدود دون الرسوم الا انها شرط لجودته فانه لو كان اعم لتناول ليس
منه

منه ولو كان اخص تخلي عما هو منه وعلى هذا يجوز الرسم بالاعم الا انه
يكون غير حيد قوله التي هي من اثار الشئ اي مع اعتبار انضمامها للداخل
فيكون المجموع اثارا كما ستعلم قوله كان تعريف بالانثراي لانه خارج لازم
والركب من الداخل والخارج خارج لان بعض الاجزا اذا كان خارجا
يكون الكل خارجا على مجازاة ما تقر من ان المركب اذا كان بعض اجزائه
معدوما يكون الكل معدوما ولان ذلك المركب ليس جزء ولا عينه
ضرورة فلا جرم يكون خارجا افاده الكنتري قوله فلم يشابهة الحد الخ
ولكون الحد اقوي في المنع من حيث اشتماله على الذاتيات اخص بلفظ
الحد اصطلاحا دون الرسم مع ما في الرسم من مناسبة التخصيص بهذه
التسمية على انه قد اشتهر ان علة التسمية لا توجبها قوله من حيث
انه اي الرسم وقوله وقيد الخ عطف على وضع وقوله بامر يختص بالشئ
وهو الخاصة فهو كالفضل القريب في الحد تختص جملتها الخ قال الحنفى
افاد ان العرض العام لا يقع وحده معروفا ولو تعدد بان كان عرضين
عامين او اكثر اذ لا تختص جملته بحقيقة واحدة كتعريف الانسان بانه
ماش متفلس والظم ان ذلك ممتنع حتى على مذهب من يجوز التعريف بالاعم
اهو وفيه نظر فقد قال الدواني اشتراط المساواة في مطلق المعرف ليس مذهب
المحققين قالوا المقم من التعريف التصور سواء كان بوجه مساو او اعم او
اخص وللضاعة في جميعها مدخل فلا وجه لعدم اعتبارها نعم يشترط في
المعرف التام اهـ وكذا نص السعد في شرح التسمية وفي الخواشي القولية اعتبر
القدماء العرض العام في التعريف لا فادته قصورا لا يحصل بدونه جملوا
المعرف المستعمل عليه وسما ناقصا اهـ وبخو صرح الشريف في الخواشي القولية
فظهر لك عدم صحة قوله والظم لا فتدبر وان لم يختص الخ صادق
بما اذا اخص كل واحد منها كتعريف الانسان بانه كاتب بالقوة ضاحي
بالطبع وما اذا لم يختص شئ من احادها لكن بشرط ان يكون المجموع مختصا
كتعريف الانسان بما عدا الوصف الاخير في مثال المصنوع اذا اخصت

واحدة كالمثال بتمامه فالصور ثلاثة قال الحفني بعد الصورة الاخيرة
والاحسن وقوعها اخيرة كما فعل المصنف اياي ليكون ما قبلها مغيبا بخلاف
ما اذا تقدمت فان الفائدة قد حصلت بها فيكون ذكر الباقي الغير
المختص مستدركا لا فائدة فيه وفيه ان المجموع من ايمم عما اختصت به
وحدها فكل منهما سواني التقدم والتاخر لا يقال دعوي الاحسنية منظور
فيها الي كل واحد من اجزا المجموع على حدة لا فائدة نقول النصف يا باه فتأمل
بلطف القرينة كذا قيل فتأمل قوله ثم قلنا في تعريف الانسان الذي الحفني
وغيره بحث فيه بانه تعريف بجائتين اولاهما ما عدا الوصف الاخير
اخرهما مفردة وهو الوصف الاخير ولم يشترط احد في الرسم الناقص
التركيب من خاصتين واجيب بانه على تسليم هذا التقى الطلي لا يلزم من
عدم اشتراط ذلك عدم صحة ان يقال وبطلت على مجموع ذلك بعد جوده
الرسم الناقص لان المراد تمييز المعرف بالمجموع لانه اقوي فيه من غيره
وهذا لا ينافي كفاية التعريف ببعضهم ونوقس في كل من البحث والجواب بما
فيه عند التأمل عدول عن الصواب قوله ماش على قدمية خرج الماشي
على اربع او ثلاث كاللود المتولد من نحو السرجين والماشى على بطنه
كالحية ذكر الغنمي حكاية العارف الشراي عن سيدي محمد الحفني انه اهدي
اليه دابة بثلاث قوائم لجل الصانع وقوله عريضة الانظار خرج مدورها
كالطيور وقوله باذي البثرة اي ظاهرها خرج مستورها كالابل والغنم
وقوله مستقيم القائمة خرج غير مستقيمتها فكل واحدة من هذه الاوصاف
الاربعة لا يختص بالانسان لحصول الاول لنحو الدجاج والثاني لنحو
البقر والثالث لنحو الحية والرابع لنحو الشح قال المولي قول احمد بن حنبل
ايضا لا يختص بالانسان بل يوجد في غيره كالنسان وهو الحيوان
البحري الذي صورته كصورة الانسان اه اي على ما نص عليه المير
في حياة الحيوان ونقل له حكاية حاصلها انه صاده بعض الملوك
واحضره في مجلسه وتكلم فيه بلسانه وفهمه بعض ندمائه وهذا القدر كان
هنا

هنا وان لم يثبت عند صاحب القاموس حيث قال النسان بافتح
ويكسر جنس من الخلف يثبت احدهم على رجل واحدة وفي الحديث ان
حيانا من عاد عصوا رسولهم فنسبهم الله تعالى نسا سالك نسا
منهم يدور رجل من شق واحد ينقرون كما ينقر الطائر ويرعون كما رعى
البهايم وقيل اوليك انقرضوا والموجود على تلك الخلفة فلف على
حدة او همر ثلاثة اجناس ناس ونسان ولسانس والنسان الاناث
منهم او هم ارفع قدرا من النسان او هم يا جوج او هم قوم من بني ادم
او خلف على صورة الناس وخالفهم في اشياء ككلامه وما ذكره من
الحديث غير مرضي لاهل الحديث افاده الكنعني قوله ضحكك بالطبع
اي بالقوة وهذا يختص بالانسان قال الحفني ونوزع فيه بان النسان
يضحك كما يضحك الانسان قاله العلامة السنوسي لا يقال المراد بالضحك
ما يكون سببا عن التعجب القلبي وهو مختص بالانسان وضحكك مذكور
صوري لا حقيقي لا فائدة نقول بل هو ضحك حقيقة لانهم حكوا عنه
اخرنا يضحك اذا راى او سمع ما يتعجب منه اه ومنعه بعض المحققين
بانه امر اتفاقي وبه جزم بعض شيوخنا فليحرم فلعدم ذكر ابي
لفقدان الجنس الغريب قوله وبقيت اشياء اي صور التعريف قوله والاكثر
الحاي والاقبل ذهب الي انها رسم لخلوها عن الجنس لكن في غير التعريف
بالفصل وحده وقيل مقابل ما في الشئ عدم الاعتبار في غير الفصل وحده
فلا يسمى باسمه خاص وان هذا مذهب الاكثر لا الاقل خلافا لما يقتضيه
كلام الشئ من انه لا يقل قاله قول ثلاثة واما الفصل وحده فلا يصح
لكونه مفردا واستدل عليه بما صنفه بعضهم افاده الحفني كغيره
فتأمل قوله ومنها اي الاشياء التي اختلف فيها وظاهرة عدم قوله
في كلام الحفني وليس كذلك فان تعريفه الرسم الناقص يشمله كما تقدم
والتمثيل لا يختص واجيب بانه تعرض له هنا لبيان انه مختلف
فيه لانه مما بقي عن التعريف بحيث لم يتناول له وان كان المتبادر

منه ذلك فانهم قوله المساوية للمرسوم اي صدقا فخرجت الخاصة الاخص
عن المرسوم كما لصاحك بالفعل للانسان والظلم اعتبار هذا التعيد وان
لم يذكره سابقا افاده الحفني قوله والاكثر من علي ان الحرف الدلجي انظر ما اذا
يقولون الاقلون فانه يبعد ان يجعلوا واحدا واثامة او رسوما كذلك اه
وفيه انه صرح في عبارة قبل هذه بان المحقق في هذا القسم قولان احدهما عدم
اعتباره اصله ثانيا بها انصار سوما قصة وهو قول الاكثر فقول الاقل انها
غير معتبرة وبه صرح الحفني وغيره فتدبر قوله واعترض اي ما تقدم من انقضا
المعرف الي حد و رسم قوله كل منهما اي الشيء والخارج المختص به قوله واجيب
بمنع الحصر المذكور اي في قوله الخارج انما يعرف الشيء الواقعه له لحواله الجرسند
لذلك المنع وحاصله ان التعريف انما يتوقف علي وجود الاختصاص في نفس
الامر علي العلم به سلمنا توقفه علي العلم باختصاصه بها الموقوف علي معرفتها
ومعرفة غيرها لكن لا دور لانه يكفي في ذلك الشعور من وجه افاده العطار
قوله لا يكون بغير القول قال المدقق العطار وهو كذلك وما في الحفني تبعا
للتعظيم من انه لم لا يجوز ان يكون التعريف بالخط مع انه يدل علي اللفظ الدال
علي المعنى اه خروج عن هذا فهم ومبدأ لا صطلا حرم فتدبر اه وقال
بعض شيوخنا التعريف بالخط من حيث دلالة علي القول واقع كثير اكتب
العلم مشحونة به وهو في الحقيقة تعريف بالقول المدلول عليه له اه
فقول التمس لا يكون بغير القول اي بحيث يكون ذلك الغير مستقلا عن القول
تتم له ذكر الجاهل الحفني بانصه الحدود من الاثبات التي لا يقيم عليها دليل
ولا تقابل بالمنع والادرج علي الحاد اقامة الدليل عليه ولا قائل به وطريق
المنازعة فيه ان يعارض بحد اخرج او مساو وبانه غير مطرد او غير منطوق
الي غير ذلك مما يجب في الحدود اجتنابه وهذا كله في الحدود الحقيقية اما
اللفظية لان يقال الانسان في اللغة الحيوان الناطق والصلابة في الشرع
الاقوال والافعال الخاصة فتقابل بطلب صحة النقل ان لم يقم عليها دليل
والا فوجه علي القايل المنوعات الثلاث المذكورة في علم المناظرة وهي المنع
والنقص

والنقص الاجمالي والمعارضة لانه مدع ح اه كلامه وفيه مواخذات احدها
قوله ان التعريف يعارض بحد اخرج او مساو غير صحيح بل لا يعقل فانه ان اراد
الحديث الحقيقة كما هو مقتضى سياق كلامه فتستحيل وجود حديثين حقيقيين
لشيء واحد متباينين لان الحقيقة لا تتعدد كما قررته المرعش في تقرير القوانين
وان اراد الحد بحسب الاسم وان كان بعيدا من سياقه فلدارجته ولا مساواة
لان الحديثين مباينين للاخر فانيهما تمثيله للتعريف اللفظي بالحيوان الناطق
للانسان غير صحيح لانه حد حقيقي لا تعريف لفظي بالشيء وقوله ان لم يقيم
عليها دليل فيه ما فيه لان التعريف اللفظي مما لا يمكن اقامة الدليل عليه بل
طريقه النقل علي ان الكثير علي كونه من قبيل التصور وهو لا يدل افاده المدقق
العطار والمقام يحتاج في ايضاحه لزياده بسط وقد كشفت عن وجهه التغاب
من كثر المنطق وهذا اخر ما تيسر لي جمعه في بحث التصورات وارجوا الله
من فضل سلوك سبيل التصديقات امين قوله ثم اخذ اي اراد الشرع في
بيان الحجة الوقال العصام في حواشي القطب وفيه ان توقف الحجة ليس علي جميع
القضايا بل علي ما تتركب منها فان الطبيعية لا تنفع في الانسية اه وان شئت
لدفع بعضهم بان الحجة وان كان توقفا علي البعض الا انه يذكر جميع اقسامها
ينكشف المقسم وهو القضايا التي تتركب منها الحجة زيادة انكشاف لان التقييم
كالتممة للتعريف فيتم به الغرض المقصود من التعريف اعني الانكشاف التام
فتدبر قوله القضايا اصله قضايي بياين ابدلت الاول هيمة علي القياس
في نحو صحايف ثم فتحت الهمزة تخفيفا وتوصلا لقلب الياء الفاعل لثمة وانفتح
ما قبلها ثم قلبت الهمزة ياء لوقوعها بين الغين فكانه اجتمع ثلاث الفات لثمة
الهمزة بالالف من حيث المخرج فصارت قضايي قوله جمع قضية فعيلة بمعنى مفعولة
اي مقضي فيها وترك الصلة لكثرة الاستعمال او بمعنى فاعلة والاسناد حجازي
سميت بذلك لاستعمالها علي الحكم الذي يسمى قضا قال تعالى وقضي ربك ان لا
تعبدوا الاياه واخذها من القضا بمعنى اداء الدين مثلا كما في قول الشاعر
قضي كل ذي دين فوني غريمه وعزة ممطول معني غريمها قوله مستبعد

جد كما في حواشي الجبص المدقق المطار قوله ويعبر عنها اي عن معناها
 بالخبر فهي مرادفة له لكن عند بعض المناطقة كما نقله الفيومي عن الكاتب
 وكما تسمى بذلك تسمى مقدمة ودعوي ومحميا ونتيجة ومثله على حسب اختلاف
 الاعتبار قوله القضية اعادها اسما مفردا ظاهرا لان التعريف للماهية لا للامور
 وليلا يتوهم عود الضمير للقضايا فيعود المحذور افاده الكنتري قوله قوله
 جنس يشمل المعرف وغيره وقوله يصح اي يمكن امكانا خاصا او عاميا كما قال الكنتري
 وقوله لقائله قال الحفني نقلا عن العصام اللام فيه بمعنى في وليس صلة ليقال
 والادوجب ان يقال لنته الخا هو واقول جواز الرضي اعتبارا للفظ والمعنى
 في المحكي بالقول فلك ان تقول قال انا قاييم رعاية للفظ المحكي وان تقول قال
 زيد هو قاييم اعتبارا لالحال الحكاية فان زيدا في حال الحكاية غايب ومنه قوله
 نقالي وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر
 اسما لاداه فلا يتعين ح ما قاله فتدبر وضمير انه راجع للقائل وفي فيه
 راجع للقول وعلي هذا يكون الصادق والكاذب صفة للقائل لا للقول
 واول تقسيم المحرود وحاصله ان حال القائل المذكور لا يخلو عن احد امرين
 وان كان بين المائلين منع الجمع ثم هذا التعريف صادق على المذاهب الثلاثة
 في الصدق والكذب بخلاف قولهم ما يمتثل الصدق والكذب فانه مبني على مذهب
 الجمهور ليس الا وهو الحق ولذا اول قول احمد عبارة المص حيث فسرها باللام
 فقال ان يمتثل الصدق والكذب بمجرد مفهومه الخ فتكون جارية على المذهب
 الجمهور كما افاده الكنتري قوله يصح ان يقال الخ هو في حكم الفصل من جهة الاستيذان
 لا شراطهم فيكون مفردا محمولا قال عبد الحكيم وذكر ايض ان لم يقل قول يقال
 الخ لانه لا يلزم في القضية ان يقال لقائله بالفعل انه صادق فيه او كاذب
 ولم يقل قائله صادق فيه او كاذب ليخرج قول المجنون والنايم زيدا قاييم فان
 كلامهما وان كان في نفس الامر صادقا في كلامه او كاذبا الا انه لا يقال لهما
 انه صادق او كاذب في القول لالتحاق كلامهما بالمان الطيور وليس بخير ولا
 انشا كما نص عليه في التلويح ولم يقل قوله صادق او كاذب ليلاد يتوهم الدور
 حيث

حيث اخذوا في تعريف الصدق والكذب الخبر المراد في القضية ولهذا ترك التعريف
 المشهور اعني ما احتمل الصدق والكذب مع احتياجه الي موثقة ببيان الاحتمال
 بان المراد به الاحتمال بالنظر الي ذات الخبر مع قطع النظر عما هو خارج عنه حتي
 عن خصوصية الطرفين هو وقوله ولم يقل قوله الخ اي لم يقل في تعريف القضية
 انها قول يصح ان يقال لقائله ان قوله صادق او كاذب فيكون الصدق والكذب
 صفتان للقضية ليلاد يتوهم ورود الدور لانهم عرفوها بمطابق الخبر للواقع
 وعدم مطابقة له بخلاف اعتبار كون الصدق والكذب صفة للمتكلم كما هو الواقع
 في تعريف مصنفنا وصاحب التسمية فلا توهم لورود عليه وبهذا اتفق ان موقع
 للحفني وغيره من تقرير الدور على عبارة المص والاحتياج لتكلف الجواب
 عنه ليس علي ما ينبغي فتأمل انه صادق الخ في الحفني تبع للدجى وغيره
 لا يخفى ما فيه من سوء الادب بالنسبة لقول الله وقول نبيه اذ لا يصح ان
 يقال لقائله ذلك فلو حذف قوله او كاذب كما فعل صاحب السلم لسلم من ذلك
 هو ورده المدقق المطار بانه عند الحذف يفهم احتماله من التعريف بلفظ
 الصحة لان المراد بها الامكان الخاص فيكون الصدق جائزا واذا جاز الصدق
 جاز الكذب فالمواعدة باقية فان خير الله ورسوله واجب الصدق فنية اليها
 على جهة الضرورة والي غيرها على جهة الامكان الخاص فيقال خير الله ورسوله
 صادق بالضرورة وخير خيرا صادق بالامكان الخاص هو واقوله لا يخفى علي
 من تأمل انه ليس مقصودهم من الحذف السلامة من دخول ذلك حتي ينتج
 هذا الرد بل مرادهم عدم التصريح بلفظ او كاذب في التعريف لدفع اساءة الادب
 بذكر لفظه فقط مع انها من لفظ الصحة جز ما فرق ما بين فهمه صراحة
 وضمانه شدة لهذا تنظيرهم بما فعل صاحب السلم من الاقتصار على الصدق
 مع تصريح شارحه بان فيه الكفاية لم يذكر الكذب للعلم به من مادة الاحتمال
 وقد قالوا ان المراد من الاحتمال والصحة بحسب ذات القول ومفهومه مع قطع
 النظر عن خصوص المادة ونفس الامر والقابل كما صرح به المولي قول احمد وغيره
 لدخول ما قطع بصدقه مثل ما ذكرنا وكذا كقول مسلمة فقوله ان المواعدة باقية

الخبيس بشئ ثم قال المدقق العطار ويخطر بباله ان للمعرف هاهنا هو القضايا
 المستعملة في الاقيسة فلم يدخل خبر الله وخبر رسوله لان كلاهما دليل علي
 حدثه علي ما قرر في الاصول وهي ادلة لقطبية وكلامنا في العقلية وموادها
 وهي القضايا العقلية كما يشير لذلك المعنى بقوله اخر الرسالة والعدة هو البرهان
 وهو خاص بالادلة العقلية وايضا هذان الخبران لا ينبغي ان يدرجا تحت موضوع
 هذا الفن لانه اما جزء من الفلسفة او مقدمة لها فتطبيق هذه الاخبار علي
 قواعده لا يليق بالادب لاسيما وقد قيل بتجريمه مع عدم الداعي الي ذلك اهر
 واقول كاد ان يكون هذا منه مجرد تمويه كما لا يخفى علي الفطن البصير فتدبره
 خرج به الاقول الناقصة اي لدخولها اولاً في قول كما مر به سابقاً فالقول
 يشمل المركب التام والناقص وما ذكره الدجعي عن شيخ شيخه وتبعه غيره من ان
 القول خاص بالمركب التام خبرياً كان او انشائياً كما مر به القطب في شرح السمية
 فاخراج الناقصة من القول غير صحيح لعدم دخولها فيه اهر غير صحيح لتفريقهم
 بخلافه ولان الذي في القطب ينافيه ونص عبارته القول جنس يشمل الاقوال
 التامة والناقصة وقوله يصح ان يقال ان الفصل يخرج الاقوال الناقصة والانشائية
 اهر قال المدقق العطار علي انه لو كان القول هو المركب التام لكان اطلاقه علي
 التعريف مجازاً حيث قالوا القول الشارح ومعلوم ان التعريف ليس مركباً تاماً بل
 هو مركب توصيفي تام اهر وفيه للتقدير محال فان القول الشارح اسم وضع لما
 تستلزم معرفته معرفة شئ اخر كما تقدم فلم يرد من القول معناه الاصلي بل لا
 معني له اذن اذهوا كراي من زيدج فتدبر والانشائيات في الحقي تبعاً
 للفنيين ظاهره انها قول تام عند اهل هذا الفن وان كانت من قبيل التصور
 الخالي عن الحكم اهر قلت وما اقتضاه ظاهره هو الواقع قال في سلم العلوم المركب
 ان صح السكوت عليه قيام منبر وقضية ان قصد به الحكاية عن الواقع والافانثا
 منه امر ونهي وتمن وغير ذلك وان لم يصح فناقص منه تقييدي وامتراجي غيرها
 اهر ملخصاً والمراد بالقول الخفي الحواسي القطبية للشرع تطلق القضية
 تارة علي الملفوظة وتارة علي المعقولة اما بالاشتراك او بالحقبة والمجاز

والثاني

والثاني اولي لان المعنى هو القضية المعقولة واما الملفوظة فانما اعتبر في لادلتها
 علي المعقولة فسميت قضية تسمية للدال باسم المدلول وكذلك لفظ القول يطلق
 علي الملفوظ والمعتول فالقول الملفوظ جنس القضية الملفوظة والقول المعتول
 جنس القضية المعقولة اهر وكتب عليه الفاضل عبد الحكيم قوله لان المعنى اعب
 لانها الموصوفة بالصدق والكذب والايصال وهذا الوجه يختص بهذا المقام والوجه
 العام علي ما قالوا ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والمجاز يحمل علي المجاز وقوله تسميت
 الخاي اطلقت عليه لا وصفت والا لكان مشتركاً وقوله وكذلك القول في التشبيه
 في مطلق الاطلاق فان القول يراد في المركب والمركب صفة اللفظ لانه ما دل جزاء
 علي جزء معناه والمعني انما يوصف به بالعرض علي ما نص عليه قدس سره في اول
 بحث المعاني المقررة فالقول حقيقة في الملفوظ مجاز في المعتول علي عكس
 القضية ولا يمكن ان يقال لفظ القضية منقول عن القضية الملفوظة الي المعقولة
 بناء علي ان القدماء جعلوا موضوعات مسايل المنطق الالفاظ والمتأخرون اجروا
 الاحكام علي المعقولات لان المنقول يشترط فيه فهم المعني الاول ولا يجر هنا علي
 ان جعل القدماء الالفاظ موضوعات المسايل لا يقتض الوضوح لجواز ان يكون
 ذلك لاجل بقاء الدال مقام المدلول تشبيهاً للعلم كيف وقد اتفقوا علي ان موضوع
 المنطق المعقولات الثانية او المعلومات التصورية والتعديقية ام كان كان
 القصد تعريف القضية المعقولة كما هو الظاهر يحمل القول علي المعتول او الملفوظة كما
 في الحواسي الخفية فالمراد هنا احداها وتعريف احدها يعني عن تعريف الاخرى
 لان المعقولة مدلولة للملفوظة فتعريفها تعريفها وهذا هو مراد الشرح كما هو
 المتبادر وبه يعلم ما في الحواسي الخفية وغيرها فامل في القضية اللفظية
 قدمها لا تسميتها بقوله يقال لتايله اذ القول هو اللفظ فان قلت ان القول
 العقلي لا يصدق عليه انه يقال لتايله قلت حذف المضاف شائع في كلامهم
 ان يقال لتايله داله افاذه العطار في القضية العقلية قال الشريف فب
 الحواس القطبية العقلية هي المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه وبه
 والحكم بعني الوقوع او اللادوقوع فهذه المعلومات من حيث انها حاصلة في

بها يسمى تصديقا عند
 الامام واما عند الاول
 فالصدق هو العلم
 الذهب تسمى قضية والعلم بالمعلوم الذي هو وقوع النسبة اول وقوعها كما عرفت
 وقد يطلق التصديق بمعنى المصدق به على القضية لان العلم التصديقي لا يتعلق
 الادبها اما بجميع اجزاها او ببعضها اه وحاصله الفرق بين القضية العقلية
 والتصديق ان القضية من قبيل المعلوم والحصول في الذهب شرط لها والتصديق
 من قبيل العلم واطلاق التصديق عليها اما على التجوز باعتبار انه متعلق
 التصديق او على ارادة المصدق به عن التصديق ومراده بالعلم بالمعلوم
 الادغام والتسليم له لا بمعنى التصور له وقوله فالمعلوم ان من حيث
 الحصول المعلوم ان حصول ظلي وحصول العلوم حصول اصلي فلا يرد
 انه اذا اعتبر الحصول في الذهب في القضية يلزم اتحاد التصديق والقضية
 اذ لا فرق بين المعلوم والعلم عند القائل بحصول الاشياء بانفسها في الذهب
 الا باعتبار القيام في الذهب وعدم القيام به على ما تقر في محله وقوله
 لا يتعلق الادبها بخلاف اطراف القضية فانه كما يتعلق التصديق بها يتعلق
 بامعدها اعني الوقوع واللا وقوع فليس لها اختصاص بالتصديق صحيح
 لان يطلق بمعنى المصدق به نوع اختصاص بالقضية ذكره عبد الحكيم وهو
 محض جليل يجب ان ينظم في سطر الفكرة وهي ملحمية الزعبارة
 ظاهرة في انقسام القضية الى ثلاثة اقسام حلية وشرطية متصلة وشرطية
 منفصلة وهو الموافق لما ذكره عليه الشيخ في الاشارات والشرح
 الله تعالى اخرجها عن ظاهرها وجعلها مفيدة لانقسام القضية الى
 حلية وشرطية فقط وانقسام الشرطية الى متصلة ومنفصلة وذلك حمل
 لما عليه جمهور المناطقة وهو الاول وجعل صاحب الاشارات تقسيمها
 من تقسيم الجنس الى اصنافه نظر الى اتحاد القضية من حيث معناه ايماء
 واختلافها انما هو بحسب العوارض التركيبية وقيل من تقسيم الجنس الى
 انواعه نظر الى اختلاف القضية من حيث التركيب والصورة فتأمل
 يكون طرفا مفردين الى هذا التعريف مطابق لما ذكره الشيخ في الشفا واعتبر
 في السمية تبعاً لصاحب الكشف ومن تبعه قيد الادلخل فاورد عليه ما

اورد قال السيد الشريف فالاولى تركه وحمل المفرد على ما يعم المفرد بالفعل و
 بالقوة كما ذكره القطب ثم قال ومن انصف من نفسه عرف ان كل حلية يمكن
 ان يعبر عن طرفيها مع ملاحظة الادب بملزومين وان الشرطية لا يمكن
 فيها ذلك قال الفاضل عبد الحكيم والسرفي ذلك ان الحكم في الحلية باتحاد
 الطرفين في الوجود وهو يقتضي ملاحظتها اجمالاً فلا بد ان يكونا مفردين
 بالفعل او بالقوة بخلاف الشرطية فان الحكم فيها باتصال وقوع النسبة بين
 شيئين بوقوع اخري او بالافتصال بينهما ولا شك انه يقتضي ملاحظة النسبة
 والطرفين قصداً وقولنا هذا ملزوم لذلك ليس تعبيراً عن الشرطية بل هو
 قضية حلية معناها معنى الشرطية اه بالفعل اي لقطا كقوله قايماً وقوله
 او بالقوة المراد به ما يمكن التعبير عنه بلفظ مفرد حال كونه خبر جزاء من تلك
 القضية وعند افادة حكمها يجوز بقايم قضية والحوان الناطف يستقل بقدميه
 ويريد عالم يقتضيه زيد ليس بمالم فان الاطراف في هذه القضايا وان لم تكن مفردات
 بالفعل الا انه يمكن التعبير عنها بالفاظ مفردة واقلاها ان يقال هذا اذا كان هو
 هو والموضوع محمول الى غير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعبر عن
 اطرافها بالفاظ مفردة فلا يقال هذه القضية تلك القضية بل ان تحقق
 هذه تحققت القضية تلك القضية واما ان تتحقق هذه القضية او تتحقق
 تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة باعتبار طرفيها الاخير اي المتأخر
 من الترتيب الطبيعي وان تقدم ذكرا محمولهم على ذنب وانما نسب اليه دون
 الموضوع فيقال وضعية لان المحمول بحط الفائدة لا يقال ظاهر النسبة ح
 ان يقال محولية لانا نقول نعم ولكن في النسبة مبدأ الاشتقاق افادة بعضهم
 فسقط ما قبل هنا وقيل سميت بذلك لما فيها من الحل المعنوي قال القطب
 واجراء التسمية على الحلية السلبية ليس بحسب مفهوم اللفظ بل بحسب مفهوم
 الاصطلاح ومفهومها الاصطلاحي كما يصدق على الموجبة يصدق على السلبية
 نعم المناسبة المحققة للنقل في الموجبة لم تتحقق الحل وفي السلبية لم تتحقق
 اياها في الاطراف اه قال السيد ويتوهم من هذه العبارة انهم اطلقوا هذا الاسم

علي الموجبة أولا لتحقق المعنى اللغوي فيها ثم نقلوا منها إلى السلبية لأنها
الموجبة في الاطراف وليس كذلك بل المراد أنهم نقلوا الغلط حملية من المعنى
اللغوي إلى المفهوم الاصطلاحي بناء على وجود المناسبة في بعض افراد
هذا المفهوم أعني الموجبة فإن هذا القدر من المناسبة كان في صحة النقل
فلا حاجة إلى التزام النقل مرتين أهو يعني أن الاطراد في المناسبة غير
لازم فيكون في الاطلاق على كل الافراد وجود المناسبة في بعضها ولا حاجة
إلى القول بأن اطلاقه على السلبية لشبهها بالموجبة في الاطراف مثلاً
ويجمل هذا وجه التسمية ويلزم أنها نقلت عن الموجبة إلى السلبية
لتحقق هذه المناسبة فيلزم النقل مرتين وايضاً على تقدير نقلها من
الموجبة إلى السلبية يكون اطلاقها على الموجبة مبهوفاً لأن النقل شرط
بهمج المعنى الاول افاده عبد الحكيم وقال الحفني تبعاً لغيره قوله سميت
حملية الوجه التسمية ظ في الموجبة ولما السالبة فلا حمل فيها الا ان يقال
كثيراً ما يسمون الاعداد باسماء ملكانتها وان لم يظهر وجه التسمية فيها
أهو أقول لا ينبغي ان يعلف هذا على ما يجري عليه الشر من تسمية التسمية
فانه مطرد في الموجبة والسلبية لتحقيق المحمول في كل منهما كما قررناه
سابقاً وانما يظهر هذا على جمل وجه التسمية ما فيها من الحمل المعنوي
كما سبغ بيانه فافهم لا يكون طرفاها مفردين أي لا بالفعل ولا بالقوة
قال السعد في شرح التسمية على قول صاحبها ان الحملية تنحل إلى شئني أي
يمكن ان يعبر عنها بلفظين مفردين حال كونها محكوماً عليه ومحكوماً
به وهذا بخلاف الشرطية فانه لا يصح فيها ان هذا اذا ك والتعبير عن
طرفيها بالمقدم والثاني لا يصح عند افادة الحكم بالضرورة والعناد فهي
لا تنحل بطرفيها إلى شئني يمكن التعبير عنها بلفظين مفردين عند قصد
افادة الحكم الذي في الشرطية أهو بذلك يندفع ما وقع للدجى وغيره تبعاً
للتأرجح القطبي كما افاده العطار والاولي أي التي حكم فيها بصدق
قضية الخ والثانية أي التي حكم فيها بالصدقها ليس ان كانت
الخ

إلى هذه القضية حكم فيها بأن وجود الليل عند طلوع الشمس غير
ثابت لعدم التلازم بينهما لوجود طرف الشرط أي اذلة لأن اللفظ
المقتضي للربط قد يكون اسماً ويقال اداة الشرط وان كانت اسماً الا انها
بحسب المعنى حرف لتضمنها الشرط الذي هو من معاني الحروف ونظر للنظري
إلى المعنى وأما الجواب بأن التغيير بالحرف لمرة المثل فغير ناهض كما لا
يجني فتأمل صدق أي في الصدق وليس المراد به مقابل الكذب بل التحقق
يعني كلما تحقق أحد الطرفين تحقق الآخر اذ من المعلوم انه متى تحقق
وثبت وجود الشمس تحقق وجود النهار وعلى هذا فتكون القضية لازمة
للتحقق اذ معناها اجتماعها ونقضها في التحقق وانه لا منافاة بينهما
كما في المنفصلة وأما تحقق الصدق بمعنى مقابل الكذب في الشرطية بقها فانه
يرجع لمطابقة الحكم فيها بالاتصال أو الانفصال لنفس الامر وكذا به بعدم
هذه المطابقة بالتنافي بين القضيتين أي يكون كل واحدة منهما مانفة
للاخرى فخرج ما لا تنافي بينهما فليس من المنفصلات وان وجدت فيها إيجاباً
كقولنا رابت اما زيداً واما عمر أو قولنا العالم اما ان يعبد الله واما ان يبيع
الناس وذلك لأن الشيخ في الاشارات صرح بأن غير الحقيقي من المنفصلات
قد يكون له اصناف غير منع الجمع والخلو قال الحفني ونقل المدقق العطار عن
اليوس ان المثال الاول مانع جمع انتافي أو تنقيبه أي نفي ذلك التنافي
بالنسبة إلى السالبة العدد اما ان يكون الخواي فالحكم فيها يكون
العدد زوجاً بنا في كونه فرداً والحكم فيها يكون فرداً بنا في كونه زوجاً
نقد لنا فيما اذا لا يجتمعان على عدد واحد ولا يخلو العدد عن احدهما وكقولنا
في السالبة ليس اما ان يكون هذا العدد زوجاً او منقسماً بمساويين
فان مباينة الانقسام بمساويين للزوجية غير واقعة أهو فيوم
وللقضية أي حملية أو شرطية موضوعاً مبتدأ والمبتدأ والفاعل
ايضاً فان زيداً أي قال زيد موضوع وقال محمول لأن محصل معناه زيداً قابل
او ذو قول في الزمان الماضي أهو سيد قلل عبد الحكيم وقوله لأن محصل معناه

اي الذي لا يستدل بتغيير العبارات وبهذا الاعتبار وحصر القضية في
الحلية والشرطية وان اختلفت القضيتان في المدلول الاول الذي يختلف
بحسب تغيير العبارات وللإشارة لذلك ان لفظ محصل فاقيل لا نسلم ان
محصل معناه ذلك بل هو معنى اخر لا زرم لمعني هذه القضية وهم اه وفي
الحواشي العطارية نقلا عن السعد في شرح التسمية ثم احكام للنطق ان
لا تستعمل الجملة الفعلية فيه اللهم الا بالتاويل وقال المولى مير جان
الشيرازي في بعض تصانيفه تقسيم القضية الى اقسامها لا تشمل الفعلية
لأن المقسم هو القضية المستعملة في القياس والفعلية ليست مستعملة فيه
اه ورد بان لا نسلم عدم شمول تقسيم القضية للفعلية وبان لا نسلم عدم استعمال
الفعلية في القياس فانها بعد التاويل مستعملة فيه قطعا انظر الكنتري قال العلامة
العطار المحكوم عليه وبه يعان المقدم والثاني ونوهم الاختصاص بالموضوع باطل
لا اصل له كذا في بعض حواشي الكنتري فان قلت جعل المقدم محكوما عليه فنقض
اسميته لان الكون محكوما عليه من خواص الاسم وهو ليس باسم لانه قصته حلية
اذ اطراف الشرطية قضايا حلية والجواب انا لا نعلم ان الكون محكوما عليه من
خواص الاسم فانه متحقق في قولنا مثلا نريد قيام قضية حلية تامل اه واقول
لا يخفى ان نحو ما مثل به محكوم عليه قطعا وهو ان لم يكن اسما فظاهر الا انه في المعنى
اسم لغرض لفظه فالكون محكوما عليه من خواص الاسم ولا بد فافهم هذا وقد رأت
في الحواشي الكنترية ما ملخصه صرح كثير منهم الدواني بان المقدم محكوم عليه
والثاني محكوم به وهو مبني على كون الحكم في الشرطية بين المقدم والثاني وهو
محل نزاع اه وقد بسطته في أويل التصديقات من كثر المنقذ النسبة الواحدة
بينها الزوية نضرب بان اجزاء القضية ثلاثة وهو مذهب القدماء وصرح به في الشفا
فيكون ادراك النسبة الثالثة بين الموضوع والمحول هو الحكم وليس مستوقفا
عندهم بتصور نسبة هو مورد الحكم فان اثبات تلك النسبة من تدقيقات المتأخرين
قاله العطار في الحواشي الكنترية اختلفوا في اجزاء القضية فذهب المتأخرون
الي انها اربعة الموضوع والمحول والنسبة بين وقوع النسبة اول وقوعها والمتقدمون

ذهبوا

ذهبوا الي انها ثلاثة الموضوع والمحول والنسبة التامة الخيرية وانكروا النسبة
بين بين واحالوه الي الوجدان فعند القدماء النسبة صفة المحول ومعني قولنا مثلا
نريد قيام ان القيام متحد مع زيد وربما يعبرونه عن النسبة التامة بالوقوع و
اللا وقوع بمعنى الثبوت والانتفاء لا بمعنى وقوع النسبة ولا وقوعها وعندهم
يتعلق كل من التصور والتصديق بهذا الجزء الثالث ولا يجري التصور بل
يتعلق بكل شيء فلا امتياز بينهما الا بحسب الذات لا باعتبار المتعلق ومن هنا
قبل اجزاء القضية عند القدماء ثلاثة ذاتا واربعة اعتبارا واما المتأخرون
فلما اثبتوا اجزاء اخرى وهي النسبة بين بين جعلوا الجزء الواسع اعني وقوع النسبة
ولا وقوعها صفة للنسبة بين بين ولم يجعلوه صفة المحول لمعني قولنا نريد قيام
عندهم نسبة القيام الي زيد واقعة ومطابقة لما في نفس الامر فاجزاء القضية عندهم
اربعة ذاتا واعتبارا والتصديق كما يمتاز عندهم عن التصور ذاتا يجتزأ عنه بحسب
المتعلق ايضا اه قال القطب ولا حاجة الي الدلالة على النسبة التي هي مورد الايجاب
والسلب فان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة ايضا فالجزان يتايدان
بعبارة واحدة ولذلك اخذ اجزا واحدا حتى حصرت الاجزاء في ثلاثة اه وقولنا فان
اللفظ الدال على وقوع النسبة دال الخاي دلالة واضحة مطردة وان كانت التزامية
قاله الشريف في حواشيه وقوله وان كانت التزامية اي كما يدل عليه التعبير بوقوع النسبة
اي وقوع النسبة التي ادركت بين الموضوع والمحول اي بينهما في نفس الامر وقوله القطب
ولذا اجزاء اجزا واحدا اي في القضية الملفوظة وهذا متفق عليه بين الفريقين اعنا
الخلافة في اجزاء القضية المقبولة وقوله حتى انحصرت الاجزاء اي اجزاء القضية
الملفوظة قاله عبد الحكيم وقد يدل عليها بلفظ الخ قال القطب العرب ربما تستعمل
الرابطتين ربما اتخذتا بشهادة القراني الدالة عليها ولغة اليونان فوجب ذكر الرابطة
الزمانية دون غيرها على ما نقله الشيخ ولغة العجم تستعمل القضية خالية عنها اما
بلفظ كقولهم هست دوز واما بجر كة كقولهم زيد دبير بالكسر اه وقوله العرب
ربما الخاي سوا كانت الرابطة زمانية او غير زمانية في الاستقبال والحذف كما
قاله مفتي زاده قال ومراده بلفظة العجم الفارسية بقريظة الامثلة والمثلية باليونان

وقال الشريف قوله ولغة العجم لا يستعمل الخ نقص ذلك بمثل قولهم زيد ويراست
ومعجم فان قولهم ومعجم قضية خالية عن الرابطة الخ ودفعه محشوه بانه في مثل
هذه العبارة يكسفي اهلها عن ذكر الاداة في المعطوف والمعنى زيد ومعجم استاه
وقال الفاضل عبد الحكيم علي قول الرازي ثم الرابطة اداة هي قضية مبهمة
فلا يرد انها قد تكون حركة اه يشير به لدفع ما اوردده العصام علي عبارة الرازي
بانها دعوي باطلة لان كسر وير رابطة باطلة لان كسر وير رابطة وليست
باداة لانها ليست بلفظ لان اقل اللفظ حرف واحد صرح به الشيخ ابن المحاسب
الا ان ثبتت تخالف الاصطلاحين في اللفظ لكن ما ذكره السيد في بعض كتبه
من ان ما يسميه القوم اداة هو الحرف عند النجاة يرد التماثل اه فتدبر
تسمى رابطة اي تسمية بلذل باسم المدلول اذ الرابطة هو النسبة قال الرازي والوا
اداة وهي غير مستقلة لتوقفها علي الطرفين قال السيد يعني ان النسبة التي بينها
يرتبط الطرفين معقولة من حيث انها حالة بينهما والله لتعرف حالها فلا يكون
معني مستقلا حتي يصلح لان يكون محكوما عليه وبه فاللفظ الدال عليها يكون
اداة اه والرابطة قد تكون اسما الخ اي قد تكون في قالب الاسم كما قاله الرازي
قال الكفني وانما لم تسم رابطة اسمية لكونها بالاسم لانه لا حجر في الاصطلاح
وان كان ما ذكرنا نسب اه يعني انما لم تسم رابطة اسمية بالنظر لصورتها الظاهرة
وان لم تكن في الواقع اسما كما علمت لانهم اصطحو اعلي عدم توصيفها بالاسمية
بناء علي عدم النظر للصورة وان كان النظر للصورة انشأ بالمقابلة بالرابطة
الزمانية هذا مراده وانه اندفع رد العلامة العطار عليه بانها ليست اسما
عندهم بل هي اداة في صورة والاسم وعندهم وح فلا يحسن ان تسمى رابطة اسمية
فضلا عن كون ذلك انشأ اه فتدبر منصف وتسمى رابطة غير زمانية الخ
قال السعدي في شرح التسمية لفظه هو في زيد هو عالم ضمير عايد لزيد وهو في العربية
مبتد اولاد لانه له علي النسبة اصلا وان اريد ما يسمونه ضمير الفصل والجماد
فهو لا يكون في نحو زيد هو عالم وعلي تقدير ان يكون فهو ما يفيد الحصر والتاكيد وتحقيق
ان ما بعد مختبر لا نعت ولا دلالة علي النسبة اصلا والذي يفهم منه الربط في اللغة
العربية

العربية هو الحركات الاعرابية بل حركة الرفع تقدير او تحقيقا لا غير لاننا اذا قلنا
زيد عالم علي سبيل التقدير بل حركة اعرابية لم يفهم منه الربط والاسناد واذا قلنا
زيد عالم بالرفع فهم منه ذلك فالرابطة هي الحركة الاعرابية وبالجملة كون لفظه
هو موضوع للربط ما لا ينبغي ان يجني علي احد من المحصلين فضلا عن الحكماء
اه وشارف في تهذيبه الي الجواب عن ذلك بان هو في الاصل موضوع للمعنى
اسم ثم نقل عنه الي الربط وهو معني غير مستقبل بالمفهومية علي سبيل الاستقارة
ورد الجلال الدواني البحث في لغة الشيخ في الاشارة ورد عبد الحكيم الجواب
بان لا داعي لهم الي الاستعارة المذكورة اذ لم تكن في لغة العرب لفظه هو رابطة
بل الواجب عليهم ان يقولوا لا رابطة في لغة العرب سوى الحركة اه وقال الجلال
الدواني ايضا المنطقيون لا يسمون رجوع هو للموضوع ليكون عينه بحسب
المعنى ويصرحون بانه اداة في صورة الاسم وينكرون اختصاص الفصل بالموضع
المخصوصة ولا يلزمهم موافقة النجاة اه قال عبد الحكيم ولا يجني انه تحكم لان
اختلافه نجو لتذكير والتانيث ينادي علي كونه مستقلا في لغة العرب سوى
الحركة اه وقال الجلال الدواني ايضا للربط واي دليل علي ما ادعوا وانما هو رجم
بالغيب من غير داع يدعوا اليه اه لا في شرح السلم تحقيق هذا البحث فافهم
اما ثنائية قال الرازي القضية المحلية باعتبار الرابطة اما ثنائية او ثلاثية
لانها اذا ذكر فيها الرابطة كانت ثلاثية استمالها علي ثلاثة الفاظ لثلاث
معان وان حذفت لشعور الذهب بمعناها كانت ثنائية لعدم استمالها الاعلي
جربن باز امينين اه قال الفاضل عبد الحكيم قوله وان حذفت اي تركته فنجو
ضرب ثنائية والقول نانه خارج عن القسمة لعدم احتياجه الي الرابطة والتقسيم
لغضبية فيها رابطة ففيه انه ان اراد بقوله فيها رابطة مدلول الرابطة فهو
لا زمني كل قضية وان اراد بها لفظها فيصح جعل الثانية فيما لها وقوله لشعور
الذهب ليس قيد للحذف بل بيان لوجه الحذف اه وقال الكفني قوله اما ثنائية
اي لفظ وتقدير كن زيد قايم او ثنائية لفظ ثنائية تقدير كالانسان جسم لان
المحول لما كان جامدا احتاج لتقدير ما يربطه بالموضوع لكونه لا يتحمل ضمير او ذلك

المقدر هو الرابطة ومحله التوسط بين الموضوع والمحول وقوله وثلاثية اي لفظ
ومعني كقولنا الانسان هو جسم او ثلاثية لفظ ثنائية معني كقولنا زيد هو
يقوم فان وجود الرابطة كعدم كون المحول متحلا للضمير الذي يحصل به
الربط فلا حاجة لذكره بذلك علمت انه ينبغي ان لا يصرح بالرابطة عند كون
المحول مشتقا خوفا من التكرار وهو رده المدقق العطار ربا به تقسيم مناه الاعد
بالظن واما يجب تدقيق الوقوف على اصطلاحهم فليست القضية الانشائية
او ثلاثية كما صرح به التمهيد وبيان ان مدلول الرابطة هو النسبة
بين الطرفين تحملها التوسط بين بينهما كما اعترف بذلك ولا يخفى ان الضمير المستتر
في الخبر المشتق ليس ذا اعلی النسبة لان المشتق بعد استناده اليه اعتبر استناده
الي المبتدأ ولذلك حكم النجاة بان الخبر في نحو زيد يقوم رجلة ولا يصح ان يكون
ذلك الضمير ذا اعلی النسبة لان المشتق بعد استناده اليه اعتبر استناده الي
المبتدأ نسبة ثبوت المشتق للمبتدأ استماله في معناه وهو الفاعلية وكان له
اشتبه عليه الرابطة التي اعتبرها النجاة عند وقوع الخبر رجلة برابطة المناطق
لاشتراكها في الاسم وقد يتقارب الوضعات جدا وموصوفاها منتهيات
واين هذا من ذاك اه واقول كل من الرد والمردود مخرج به في شرح المطالع
والحق ما عليه الرد فرجه ان ثبت ثلاثية اي مركبة ثلاثية الفاظ
وفي الدلجي او رباعية ايضا باعتبار الجهة من ورده بعض شيوخنا بانها ليست
جزء من القضية وبانهم نصوا على ان القضية لا تكون رباعية باعتبار الجهة
لعدم لزومها اه واقول ميبقي لنا عند بحث الموجهات ما يصح الرد ودو بطل
الرد ومحصله انهم صرفوا بان القضية كما تسمى موجهة تسمى رباعية باعتبار
الجهة واما قوله لعدم لزومها فسيف نظر من السور الي الجهة فانهم قالوا امر
يقفل خامسة نظر للسور لعدم لزومها واما الجهة فلا تنفك اصلا بحال من
الاحوال وسياتيكم ما يناسبه فتقطن او لعدم الاحتياج اليها الخ محل نظر يعلم
وجهه مما تقدم فربما عن الفاضل عبد الحكيم وقال المدقق العطار لعدم الاحتياج
اي في اللغة العربية لقيام الحركات الاعرابية مقامها اه وهو توجيه غير
قام

قام في دفع النظر فتامله وان ذكرا اخر اي جواز المبتدأ الذي لم يتضمن
معنى الاستفهام نحو قايم زيد او وجوبا كالفاعل والمبتدأ مع الخبر المتضمن معني
الاستفهام نحو اين زيد لان المعتبر عند المناطق انما هو المعني لتقدمه
لفظا اي ان كان الشرط مقدما على الجزاء وقوله او حكما اي ان كان موجزا بنا
على مذهب المبرود والكوفيين والبصريين وابو زيد يمتنعون تقدم الجزاء على
الشرط فنحو النهار موجود ان كانت الشمس طالعة الجزاء فيه محذوف والذي
تقدم على الشرط دليله عندهم وعليه هذا فهو مقدم لفظا دائما قال السعد
القول بمحذوف الجزاء في نحو المثال المذكور انما هو اعتبار النجاة اه اي لان التقيد
عند المناطق للمعني فلا حاجة لتقدير ما يتم بدونه المعني قاله العطار واقول
لفظ طال ما توقعت في هذا حتى رايت في حواشي شرح سلم العلوم بعد ان ذكر
عبارة الفاضل عبد الحكيم ما نصه فيه ان عذر عدم جريان العدول والتحصيل
فيها بعينه يجري في عدم جريانها في الحملات بان يقال حرف السلب اذا كان جزاء
من الموضوع او المحول كان العدول في اطرافها لا في العملية لان الحكم فيها
بالثبوت او السلب سواء كان حرف السلب جزء من طرف اول او كذا عذر
عدم كونها موجهة بان يقال الضرورة والدوام من اقسام الحكم الحكمي لا كقيمية
ولا استماله في ان يخص الحكم في الشرطية على التقادير المحتملة وتسمى خارجية
وما كان الحكم فيها على مطلق التقادير الممكنة تسمى حقيقية فالصواب
ان يقال لما لم يكن في هذه التقسيمات مع صحتها فائدة معتد بها ولم يتعلق
بذلك عرض لم يلتفتوا اليها اه فليبتأمل الطالب للصحة اي الملزوم و
بالثاني المطلوب لها اي اللزوم وهذا انما يخرج على كل من القولين قاله العطار
بحسب اتباع الخفية اشارة الي ان هذا تقسيم للقضية باعتبار ما يرضى
لها بخلاف ما سبق فانه باعتبار ذاتها ولذا اقدمه كون ما بالذات اقوى
موجبه بفتح الجيم على معني ان المتكلم اوجب النسبة اي اثبتها فيها وهو المشهور
او بكسرها على معني ان القضية اوجب ان اثبتت النسبة على سبيل الاسناد
المجازي وهذا هو الانسب بالمقابلة بسالبة والموجبة اما محصلة الزهنا

قول من جوز تقديم الجزاء
والاول اعني قوله لفظا او
حكما يخرج على كل نحو

شروع فی بحث العدول والتحصيل ذكره لتتميم بحث الحلية وظم صنيعه تخصيص
 ذلك بالحلية ويبيده ان القوم اسما اوردوا مباحث العدول والتحصيل في
 الحليات وهي حاشية بسن هلي الجنيص انه يجري في الشرطيات لكن الذي حققه
 الفاضل عبد الحكيم انها لا يجريان في الشرطيات لان حرف السلب اذا كان جزا
 من المقدم والتالي كان العدول في اطرافها باعتبار الحكم الذي فيها بالقوة لاني
 الشرطية لان الحكم فيها بالاتصال بين النسبتين او الانفصال او سلبهما سواء كان
 النسبتان موجبتين او سالبتين او معدولتين وكذا الجهة اذ اللزوم والعناد و
 الاتفاق اقسام الحكم الشرطي لا كيفية وكذا الحقيقة والخارجية اذ الحكم في كل
 شرطية شامل لجميع التقادير الممكنة ولا يقتصر على التقادير المحققة اه واقول
 لقد طال ما توقعت في هذا حتى رايت في حواشي شرح سلم العلوم بعد ان ذكر
 عبارة الفاضل عبد الحكيم ما نصه فيه ان عذر عدم جريان العدول والتحصيل
 فيها بعينه يجري في عدم جريانها في الحليات بان يقال حرف السلب اذا كان جزا
 من الموضوع والمحول كان العدول في اطرافها لا في الحلية لان الحكم فيها بالثبوت
 او السلب سواء كان حرف السلب جزا من طرف اوله وكذا عذر عدم كونها موجبة
 بان يقال الضرورة والدوام من اقسام الحكم الحلي لا كيفية ولا استحالة في ان
 يخص الحكم في الشرطية على التقادير المحققة ويسمى خارجية وما كان الحكم فيها
 على مطلق التقادير الممكنة تسمى حقيقية فالصواب ان يقال لما لم يكن في هذه
 التقسيمات مع صحتها فائدة معتد بها ولم يتعلق ببلوغ غرض لم يلتفتوا اليها
 اه فليتأمل وهي الوجودية اي التي حكم فيها بوجوده على موجود نحو زيد
 كاتب لان حرف السلب الخا موافق لاصطلاحهم التقدير بالاداء بل الظاهر ان
 يقال لفظ السلب ليشمل غير وليس واصنافه حرف السلب باعتبار اصل وصفه
 والانه معدولة لم يستعمل في السلب وقوله عدل به عن اصل مدلوله اي عن مدلوله
 الاصلي وهو سلب الحكم فتوصيف الغفنية بالمعدولة من قبيل وصف الشيء بحال
 جزيه وهو حرف السلب وفيه اشارة الي ان اصل المعدولة المعدول بها بناء على
 الحذف والايصال والاستتار كما في لفظ مشترك اوله لان الاصل في التعبير عن

الاطراف

الاطراف هو الامور البتوتية لان الوجود هو السابق والسلب مضاد اليه
 ففي التعبير عن طرفي القضية باسلب عدوله عن الاصل ثم المحصلة الخ قال
 الرازي ربما يخصص اسم المحصلة بالموجبة وتسمى السالبة بسيطة لان البسيطة
 ما لا جز له وحرف السلب وان كان موجودا فيها الا انه ليس جزا من طرفيها
 اه ووجه اختصاص السالبة بالبسيطة دون الموجبة كثرة توهم ان يكون حرف
 السلب في السالبة جزا من الطرفين بخلاف الموجبة قاله مغني زاده كل
 انسان هو لا كاتب مرجح بالرابطة هنا فرق بين المعدولة للمحول والسالبة البسيطة
 اذ لو قدرت سالبة اخرى اداة الربط عن السلب فلما استثنى علي عند ذكرها
 وعند ذكرها تصلح المادة لكونها معدولة للمحول وسالبة بحسب تقدير الرابطة
 بعد السلب وقبله والسالبة ايما في الانقسام الي اربعة اقسام فيكون
 جميع الاقسام ثمانية محصلة الطرفين ومعدولها ومحصلة الموضوع معدولة
 المحمول والعكس وكل من الاربعة اما موجبة او سالبة وقد ذكرنا الشرح في جميع ومن
 اخذ بالظن جعلها اثني عشر قسما مع اندراج بعضها في بعض كما لا يخفى على المتفطن
 ومرادهم عند الاطلاق الرقيب هذا مردود بان المراد محصلة الموضوع عند
 اطلاق المحصلة ومعدولة المحمول عند اطلاق المعدولة اه وفيه قائل تقضي
 وجود الموضوع الخ قال الدواني معناه انها تقضي وجوده حال ثبوت المحمول له
 او اتحاده معه في طرف ذلك الثبوت ان ذهنا قد هنا وان خارجا في خارجا وان وقتا
 فوقيتا وان دايما فدايما اه يعني ان الوجود خارجي وذهني والذهني اما منطوق
 فيه لحالة الحكم فقط او لحالة المحمول فالوجود الذهني المعتبر حالة ايقاع المحر
 مشترك فيه لموجبة والسالبة واما الوجود المنطوق فيه لحالة المحمول فان كان المحمول
 ثابتا في الذهن للموضوع على الدوام فال موضوع ثابت في الذهن وموجود فيه على
 الدوام وان ساعة فساعة وكذا ان كان ثابتا له في الخارج دايما وساعة كان
 موجودا في الخارج دايما وساعة فال موضوع تابع للمحول فتقولهم الموجبة المحمول
 يقتضي وجود المحمول يخرج على هذا النحو يخرج على هذا النحو فيكون انفرادها
 عن السالبة بهذا الوجود كما افاده غير واحد من المحققين وبه يندفع توقف

العلامة السنوسي بان هذا ان كان اصطلاحا فالسمع والطاعة والا فالحق التتميل
فان كان المحول موجودا في الخارج اقتضي وجود الموضوع لاستحالة انصاف معدوم
بوجوده والا فلا يجوز ان يكون او مذكورا ومعلوم فان هذه المحولات ينصف بها
المعدوم ايضا فلا تقتضي وجود الموضوع او قد سبقه لذلك بعضهم افاده المطار
فتأمل بخلاف السالبة اي فانها لا تقتضي وجوده لان سلب شيء عن
شيء يقتضي عدم المسلوب بخلاف الليات شي لشي فانه بالاثبات له في
نفسه لا يثبت له غيره لكن تحقق مفهوم السالبة في الذهن يستلزم وجود
موضوعها فيه حالة الحكم فقط والحاصل ان انتقا المحول عن الموضوع لا يقتضي
وجوده وان كان ثبوته للموضوع يقتضي وجوده والحكم بالانتقا والحكم
بالثبوت فلا فرق بينهما في اقتضا الوجود الذهني قاله المطار وكل
ما حدة الخ وهذا شروع في تقسيم الكلية باعتبار الموضوع ولو خط في اسامي
الاقسام حال ما وقع التقسيم باعتبارها وحاصل هذا التقسيم ان الموضوع
اما جزئي معين او لا والثاني اما مبني جزئية او كلية او لا يكون مبينا
جزئية ولا كلية فالاقسام اربعة الاول ما موضوعها معين كزبد انسان
والثاني ما ليس موضوعها جزئيا معيناً وبنيت جزئية نحو بعض الانسان
والثالث ما ليس موضوعها جزئيا معيناً وبنيت كلية نحو كل جوهر متحيز
والرابع ما ليس موضوعها جزئيا معيناً ولم تبن جزئية ولا كلية نحو
الانسان في خرو وشمي مهمل في المثالين المذكورين اي زيد كانت زيد
ليس بكانت خصوص موضوعها اي لكان خصوصه او يقال لكان
خصوص الحكم لعدم اشتراكه بين موضوعات ويقال لها شخصية التسمية
الاولي هي الاول لشمولها لخوا لله موجود عالم بوصف موضوعها
بالتشخيص افاده الحتمي تشخيص موضوعها اي تعيينه وكونه جزئيا
حقيقيا فدخل فيه سام المعارف ثم لا يخفى ان مدار الكلية والجزئية على
الاستعمال وقد اتفق القوم على ان نحو الضارب واسما الاشارات لا تشمل الا
في الجزئيات فلا فرق بين المذهبيين فيها بالنظر لما نحن فيه فاندفع ما في حواشي
الدبي

الدبي من التفرقة هنا فتأمل لدلالته على كثيرين وجه التسمية لا يوجبها
فلا يرد ان الجزئية والمهملية كذلك او يقال كما لا يخفى في الحتمي اي المراد دلالتها
على ما ذكر قطعا صراحة بخلاف الجزئية فانها يحتمل الواحد كذلك او قد
نصر الديراد على الجزئية فقط فتأمل اللفظ الدال على كمية النسبة الي كهم
لكونها يسال عنه بها وهي بتحقيق الميم لا بتشديد ها على التحقيق لان
النسبة الي الثاني الصحيح الثاني غنية عن التضعيف ولكن المشهور على
الاسنة قراته بالتشديد وهذا التعريف مبني على المشهور وفي بعض
حواشي الغزي التحقيق ان يقال ان السؤال امر دال على الافراد حتى
يكون شاملا لوقوع النكرة في سياق النفي فانه دال على الاستفراق وهو
بمعنى قول الحتمي ذكر بعضهم انه لا يختص اللفظ بل كل ما دل على كمية الافراد
يسمى سورا لكن تقل عن الشيخ الرئيس ان كانت اللام تعيد العموم والتنوين
يعيد النكرة التذكير والافراد حلا مهملية في لغة العرب سورا بالدم
تشبيه المعقول بالمحسوس بجامع الاحاطة في كل والسور في الموجهة
الكلية كل اي الافراد لا المجموعي لعدم اعتباره في القضية المحصورة ولا يلزم
على ذلك بطلا نهض القضايا بخروجه هذه القضية التي دخل عليها الكل
المجموعي لانها غير معتبرة في العلوم والقيامات والمختصر القضايا المعنوية
او هي موجهة كلية والمعتبر من الموجبة قسم منها وهي ما كان الحكم فيها على
كل الافراد وجعلها جزئية بتاويل ان الكل بهذا المعنى بعض الافراد تكلف وقال
العصام انها مهملية ولفظ كل عنوان الموضوع لا سورة وضعفه الفاضل عبد
الحكيم واختار انها شخصية لا متناع صدق موضوعها على كثيرين ذهنا وخار
وناقشه بعض شيوخنا بما اورد عنه مع ما فيه في كثر المنطق هذا وقد عد بعضهم
من الاسوار نحو الاثنان والثلاثة ونظريه المولي ميرزا هذان المعنويين
المحصوران الكل والبعض الافراد بان دون المجموعيين على ما صرحوا به ولو كان
الامر كما ذكره لكان قولنا سبعون رجلا حاملا ملون لهذا الجرم منافيا لقولنا كل رجل
منهم ليس حاملا لهذا الجرم مع انه ليس منافيا له اهو وروده شارح الهم مولوي

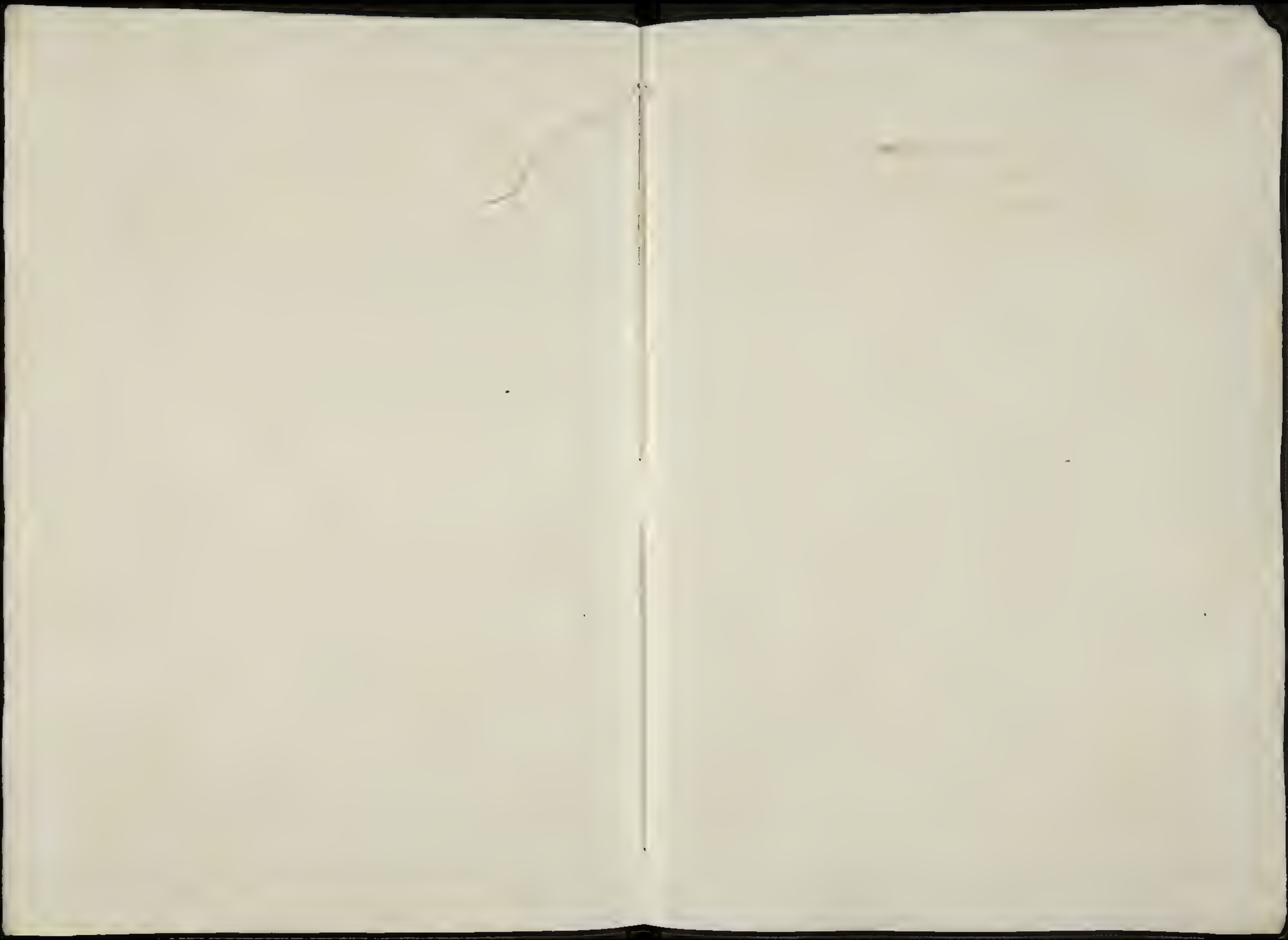
حمد الله بانه لا يبعد ان يقال الكل والبعض كما يصلحانه للاستعمال في الكل المجموعي
 الافرادي وبهذا المعنى بعد ان من السور كذلك الاعداد فانها تستعمل بمعنى
 الكلام المجموعي من حيث هو مجموع كما في هذا المثال وتستعمل بمعنى الافراد كما في
 قولنا جاني سبعون رجلا فانه بمعنى جاني كل واحد واحد من السبعين وتنتظم
 في صدره سر السور بهذا الاستعمال فتأمل اهـ او العهدية المراد العهد
 الخارجي ويراد به استغراق افراد المهور في كلبية بهذا الاعتبار فلا يرد انه
 ان اريد العهد الذهني فالمشار اليه حصنة غير معينة وان اريد الخارجي
 فالمشار اليه شخص وج فالقضية جزئية على الاول وشخصية على الثاني فانه
 الحتمي وهو محمل لا يجدي فالاولي كما قاله المطار حذف قوله او عهدية فتأمل
 الاشياء التي قال ابن سعيد في حواشي الخبيص لا يختص سور السلب الكلي بعمل
 الثاني فيما بعده عمل اهـ وان كان هو الغالب بل يعمله العاملة عمل ليس وغير العاملة
 واساؤه ورده المدقق المطار في حواشيه ايضا بان السيد في حواشي المطول
 صرح بان وقوع النكرة في سياق النفي مفيد للمعوم اذا قصد منه نفي الجنس
 دون الواحدة اهـ وقول فيه نظر يدركه من تدبر فتأمل لدلالة على بعض
 افراد الخ اعم ان الحكم على البعض لا ينافي الحكم على الكل فان بعض الانساق
 حيوان كما ان كلهم حيوان بل الحكم الكلي يصدق معه الجزئي ولا ينعكس و
 لذلك كان الجزئي اعم صدقا من الكلي قال في شرح الاشتادات وقد سبقت الى بعض
 الاوهام ان تخصيص البعض بالحكم يدل على كون الباقي بخلافه والافلا فائدة
 في التخصيص وذلك ظن لا يجب ان يحكم على امثاله انما الواجب ان يحكم على ما يبدل
 الكلام عليه بالقطع دون ما يحتمله والحاصل ان صفة المحصورة الجزئية يدل
 على الحصر الجزئي بالقطع مع الاحتمال الكلي ان لم يتعرض للباقي ومع عدم احتماله
 ان تعرض وذكر ان الباقي بخلافه اهـ افاده الكنتري وبه يندفع توقف من ذهب
 دهنه النخب بهذا الوهم من بعض المحشيين فتأمل لا شتمها على السور
 الخ في الحتمي كون القضية كلية او جزئية انما هو اذا كان حكم السور مسلطا على
 الموضوع اما اذا كان مسلطا على المحمول فانها تسمى ح منخرفة لاخراف السور
 عن

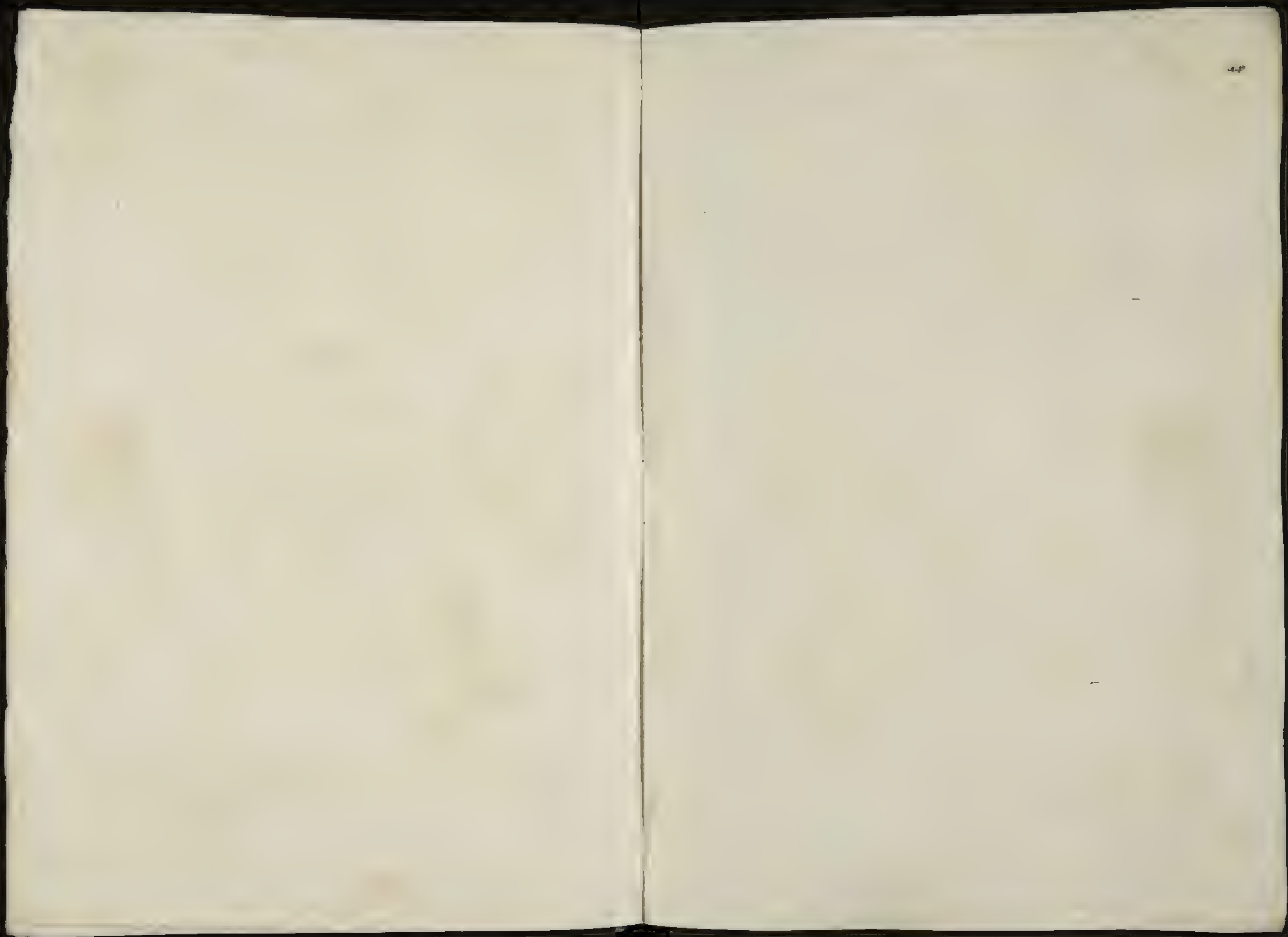
٩١
 عن محله وهو الموضوع وتحو له الى المحمول وتنتهي صورها الى ست وسبعين
 صورة لا يتعلق بها كبير فائدة وانما تذكر تريبا ان اردتها فراجعها فب
 المطولات تختص السنوسي اهـ وقول اما اذا كان مسلطا على المحمول الخ فيه
 اهـ قاصر قال العلامة المطار القضية المنخرفة هي التي اخرف السور فيها عن
 محله بان قرن بالمحمول او بالحرس لان حذف السور ان يدخل على ماله اخرا
 يصح ان يكون مقصودة بالحصر عليها وهو الموضوع الكلي فان دخل السور
 على ماله افراد الا انها غير مقصودة في الحكم الاول وهو المحمول الكلي او دخل
 على ماله افرادها اصلا وهو الجزئي موضوعا كان او محمولا فقد اخرف عن موضعه
 اللابقي به وبهذا الاعتبار سميت القضية منخرفة لوقوع الاخراف فيها كما
 سميت موجبة وسالبة اهـ وقوله وتنتهي صورها الى ست وتسعين الخ فيه ان
 الذي في مختصر السنوسي ان صورها تنتهي الى مائة واثنى عشرة وقد بينها باآثر
 بيان ولولا طول العبارة وعدم كفاية الاشارة لذكرتها وفي حواشي الدجني
 تفسير الاخراف بما لم يفهم به القوم فرجعه بعض وواحد الخ قيل نقل عن
 شرح التسمية هو تمثيل واعتبار للاكثر لا تعيين والافكل ما يفهم منه بحسب لغة
 عن اللغات ان الحكم على كل الافراد وبعضها فهو سور كلام الاستغراق والنكرة
 في سياق النفي والتنوين في الاثبات كالذي بعده للبعضية وهو بالنسبة للتنوين
 اغلب لا كلي اذ النكرة المنونة قد تعبر في الاثبات نحو تمرة خير من جوادة
 وعلمت نفس ما قدمت علي ما قرره وهذا وتقدم لك بعض ما يتعلق بهذا
 فتدبر ليس بعض الفرق بينهما ان الاول لا يصلح الا للسلب فلا يصلح للعدول
 الذي هو ايجاب واما الثاني فيجوز مجيبه للعدول الذي هو ايجاب كما بينه السعد
 في شرح التسمية وليس كل الفرق بينهما وبين اللذين قبله انه يدل على رفع
 الايجاب الكلي مطابقة وعلى السلب الجزئي التزاما وهما يدلان على السلب الجزئي
 مطابقة وعلى دفع الايجاب الكلي التزاما فاده الحتمي بايضاح واستعمال الاول
 في السلب الجزئي اكثر من الاول لا فائدة له في السلب الكلي في نحو والله لا
 يجب كل محتال نحو كماله غير واحد فتدبر لا مجال لبيان كمية الخ اولادها

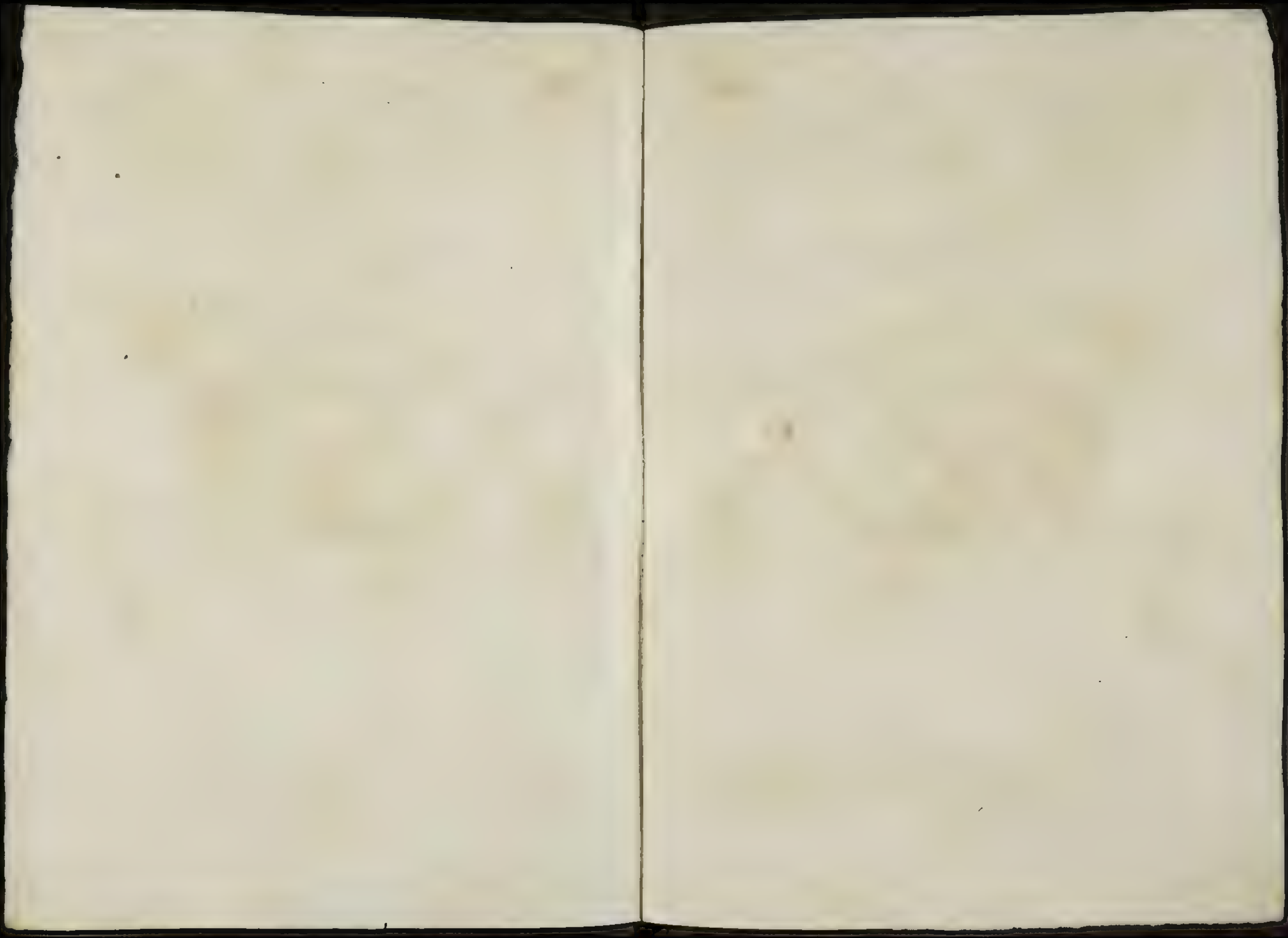
عن الاستعمال استغنا عنها بالحزبية الانسان كاتب اي يجعل الجنسية
 كما لا يخفى والمهملة في قوة الجزئية اي ولازمة لها اذ حيث صدق الحكم
 في الطبيعة من حيث هي فاما ان يصدق عليها في ضمن جميع الافراد او بعضها
 وعلى كل التقديرين تصدق الجزئية قال العصام في اطول حكم ارباب الميزان
 بان كل مهملة في قوة الجزئية لا ينافي ان بعض المهملات في قوة الكلية فقد
 نقل عن الشيخ ان مهملات العلوم كلية والشخصية في حكم الكلية اي لكنها
 غير معتبرة في العلوم كالطبيعية كما قاله الطواس في شرح الاشارات قال العلامة
 العطار ولما تقرر ضوالها في التقسيم لانهما لما تقرر ضوا في باب التصديقات
 ايصالها استطراد مع كونها قد تقع كرى القياس بنا على ظم الحال وهذا العقد
 كان في ذكرها في التقسيم دون الطبيعة فالمعتبر في العلوم اعني الحكمة سوي
 المنطق علي ما قاله العصام هو المحصولات الاربع فالطبيعية والشخصية
 غير معتبرين فيها فتأمل الشكل الاول وكذا الثاني لا اعتبارا كلية الكبرى
 في كل منهما يسمى الطبيعية هي قضية قد اخذت الطبيعية اي الحقيقة
 فيها من حيث انها شئ واحد بالوحدة الذهنية فيصدق عليها بهذا الاعتبار
 ما لا يتعدى لافرادها كالنوعية مثلا في قولنا الانسان نوع ولذلك لا يصح الحكم
 عليها بتقييم ولا تخصيص بل هي شخصية كما يشربه كلام الشيخ في كتبه واما
 المهملة فقد اخذت الحقيقة فيها من حيث هي بلذرية شرط فيصالح الحكم
 الصادق عليها بهذا الاعتبار للتخصيص والتقييم اي الكلية والجزئية فظهر
 الفرق بين الطبيعية والمهملة كذا نقله العطار عن الدواني في حواشي التمهيد
 وللعلامة ميرزا هذ في حواشيه في بيان الفرق تحقيق جليل يجب الوقوف عليه
 فرأجعه واما بركته لطوله لم يبين فيها كمية الافراد اي لعدم صلاحيتها لذلك
 فتقوله بعد ولم تصلح الزمان قبيل عطف اللازم على الملزوم فتأمل الحيوان
 جنس فالمحكوم عليه حقيقة الحيوان وهو الجسم النامي الى الافراد وكذلك
 الانسان نوع ليست بمعتبرة في العلوم اي الشخصية بمعنى انه لا تقع مسيلة
 فيها كما قاله بعضهم واما الشرطية ان كانت اما التفصيل المجلح التاكيد فلا

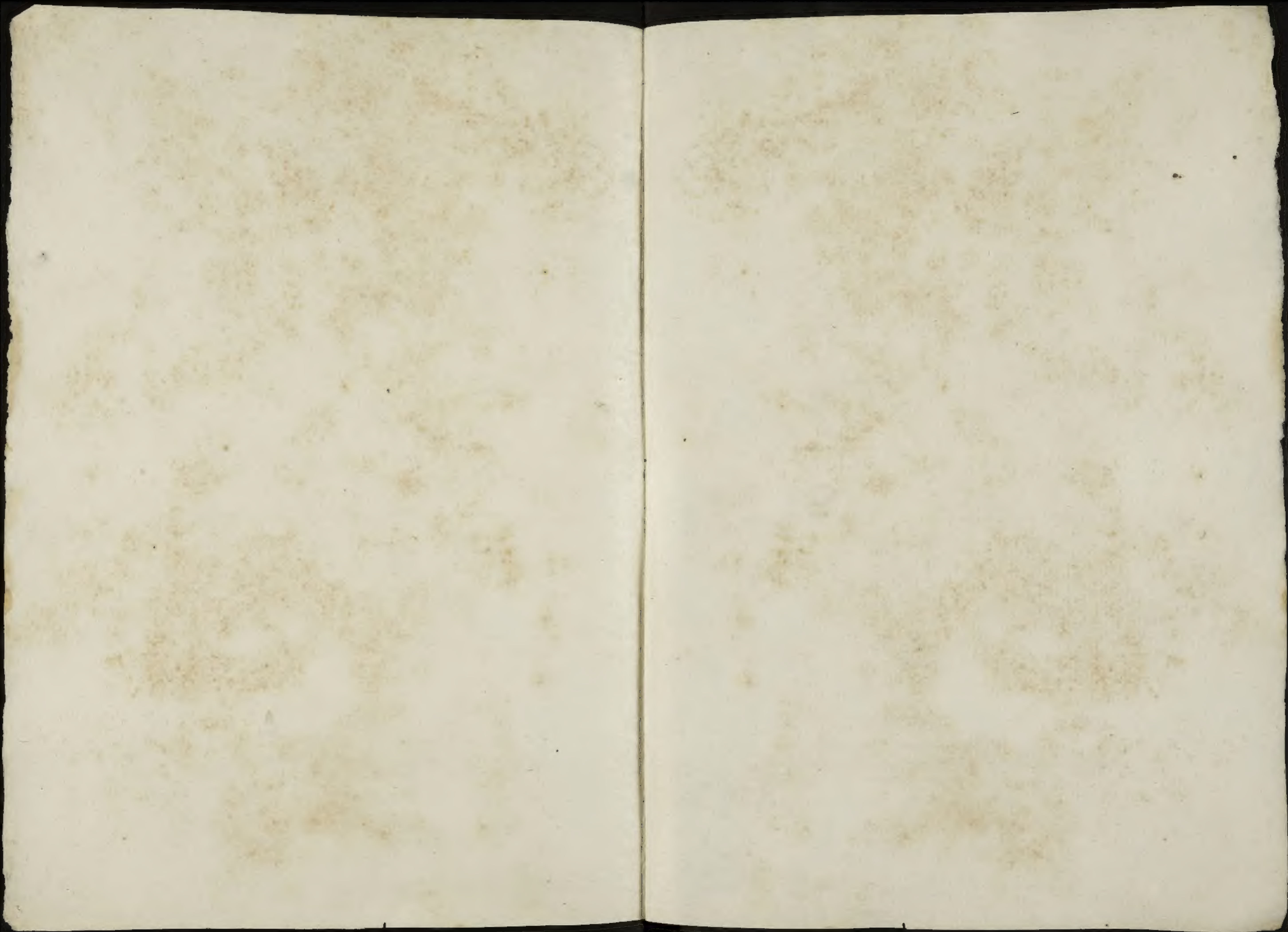
بدلها من عدليه كانه قيل اما التقسيم

شرط الملاحظة ونحوه لا ما يعقّبها والله الهادي العاشر
ال في قوله الاستاذ الناظم العلاقات عهدية والمعهود
علاقات المجاز المرسل لانها هي التي تفرض لها فهي دالة
علي معنى الاضافة العهدية من غير





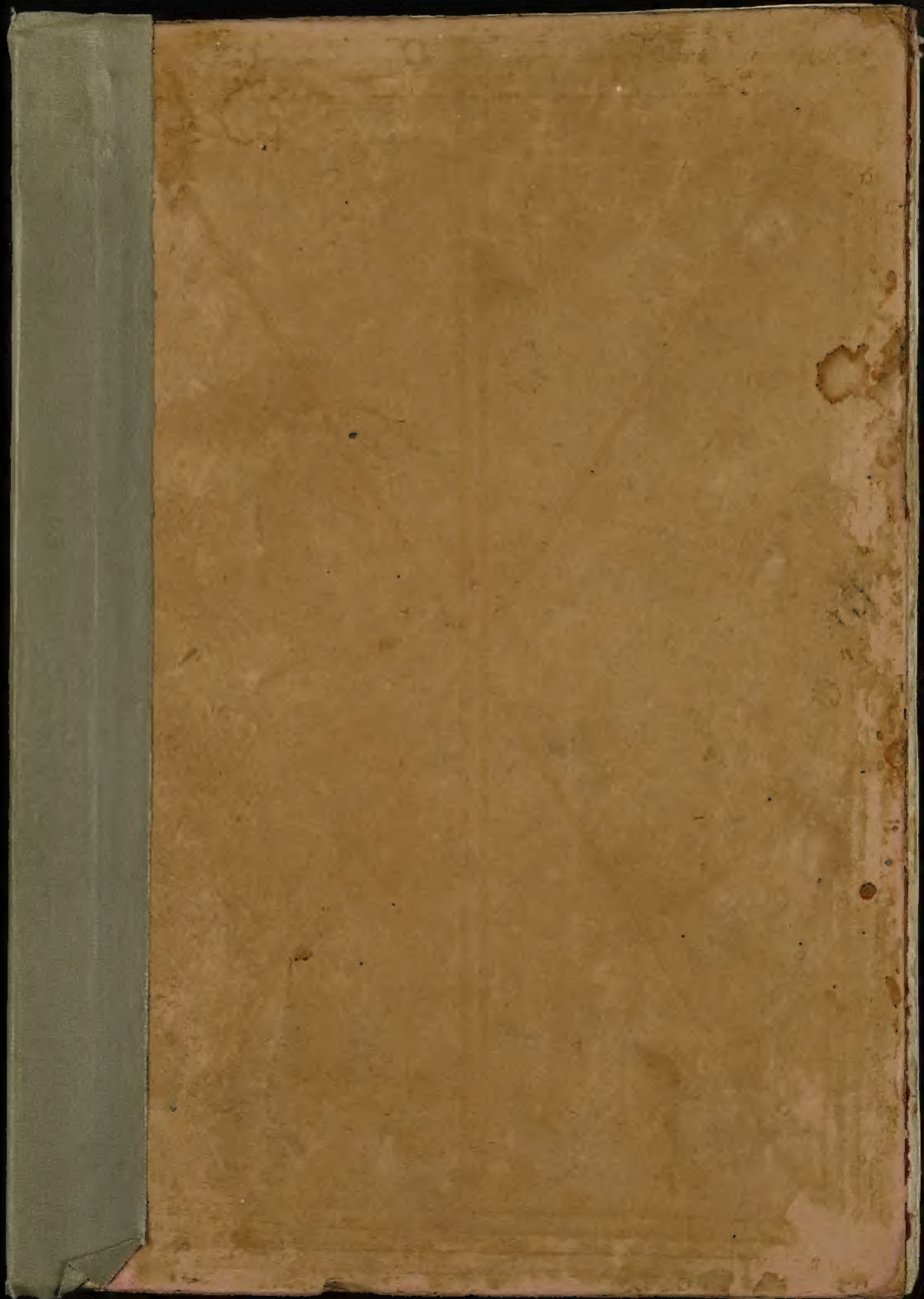




كحالة ٤ : ١٩١

انافى
زبي بن احمدي زبي الصياد المصنف الازهرى

التعريف ١٣١



حمد الله بانه لا يبعد ان يقال الكل والبعض كما يصلحان للاستعمال في الكل المجموعي
 الافرادي وبهذا المعنى بعد ان من السور كذلك الاعداد فانها تستعمل بمعنى
 الكلام المجموعي من حيث هو مجموع كما في هذا المثال وتستعمل بمعنى الافرادي كما في
 قولنا جاني سبعون رجلا فانه بمعنى جاني كل واحد واحد من السبعين وتنتظم
 في صدر سورة السور بهذا الاستعمال فتأمل اهـ او العهدة المراد العهد
 الخارجي ويراد به استغراق افراد المهور في كلية بهذا الاعتبار فلا يرد انه
 ان اريد العهد الذهني فالشار اليه حصنة غير معينة وان اريد الخارجي
 فالشار اليه شخص وج فالقضية جزئية على الاول وشخصية على الثاني فاده
 الحفني وهو محل لا يجدي فالاولي كما قاله الطار حذف قوله او عهدة فتأمل
 الاشئي الخ قال ابن سعيدي في حواشي الحبيص لا يختص سور السلب الكلبي بعمل
 الثاني فيما بعده عمل اهـ وان كان هو الغالب بل يعامل العاملة عمل ليس وغير العاملة
 راسا اهـ ورده المدقق الى حواشيه ايضاً بان السيد في حواشيه المطول
 صرح بان وقوع النكرة في دون الواحدة اهـ واول قول
 افراد الخ اعلم ان الحكم على حيوان كما ان كلهم حيوان
 لذلك كان الجزئي اعم من الاوهم ان تخصيص
 في التخصيص وذلك في الكلام عليه بالقطر
 على المحر الجزئي بالان ان تعرض وذكر ان الباقي جسد
 دهنه النخب هذا الوهم من بعض المحشيين فتأمل لا سيما ان السور
 الخ في الحفني كون القضية كلية او جزئية انما هو اذا كان حكم السور مسلطاً على
 الموضوع اما اذا كان مسلطاً على المحمول فانها تسمى ح منخرقة لاخراف السور
 عن



عن محله وهو الموضوع وتحو له الى المحمول وتنهي صورها الى ست وسبعين
 صورة لا يتعلق بها كبير فائدة وانما تذكر نذرياً ان اردتها فارجعها فب
 المطولات تختصر السنوسي اهـ واول اما اذا كان مسلطاً على المحمول الخ فيه
 اهـ قاصراً فالعلامة الطار القضية المنخرقة هي التي اخرف السور فيها عن
 محله بان قرن بالمحمول او بالحريس لان حذف السور ان يدخل على ماله اخرا
 يصبح ان يكون مقصودة بالحصر عليها وهو الموضوع الكلبي فان دخل السور
 على ماله افراد الا انها غير مقصودة في الحكم الاول وهو المحمول الكلبي او دخل
 على ما لا افرادها اصلاً وهو الجزئي موضوعاً كان او محمولاً فقد اخرف عن موضع
 اللابيق به وبهذا الاعتبار سميت القضية معرفة لوقوع الاخراف فيها كما
 سميت موجبة وسالبة اهـ وقوله وتنتهي صورها الى ست وتسعين الخ فيه ان
 الذي في مختصر السنوسي ان صورها تنتهي الى مائة واثنى عشرة وقد بينها بأكثر
 بيان ولولا طول العبارة وعدم كفاية الاشارة لذكرتها وفي حواشيه الدجبي
 تفسير الاخراف بما لم يفسره به القوم فرجعه بعض واحد الخ قيل تغلا عن
 شرح التسمية هو تمثيل واعتبار للملاكثر لا تعيين والافكل ما يفهم منه بحسب لغة
 عن اللغات ان الحصر على كل الافراد وبعضها فهو سور كلام الاستغراق والنكرة
 في مياق النقي والتنوين في الاثبات كالذي بعده للبعضية وهو بالنسبة للتوابع
 اغلب لا كلي اذ النكرة المنونة قد تعم في الاثبات نحو ثمرة خير من جواده
 وعلمت نفس ما قدمت علي ما قرره وهذا وتقدم لك بعض ما يتعلق بهذا
 فتدبر ليس بعض الخ الفرق بينهما ان الاول لا يصلح الا للسلب فلا يصلح للعدول
 الذي هو ايجاب واما الثاني فيجوز مجيئه للعدول الذي هو ايجاب كما بينه السعد
 في شرح التسمية وليس كل الفرق بينه وبين اللذين قبله انه يدل على رفع
 الايجاب الكلبي مطابقة وعلى السلب الجزئي التزاماً وما يدان على السلب الجزئي
 مطابقة وعلى رفع الايجاب الكلبي التزاماً فاده الحفني بايضاح واستعمال الاول
 في السلب الجزئي اكثر من اللازم ولا فقد ورد للسلب الكلبي في نحو والله لا
 يجب كل محتمل فخور كما قاله غير واحد فتدبر لاهمال بيان كمية الخ اولاهما